تجارة الحجاز

(١٨١٢ - ١٨٤٠)م

دكتور
سعد بدير الحلواني
مدرس التاريخ الحديث
بجامعة الأزهر

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله ومن اهتدى بهديه الى يوم الدين. اما بعــــد ،،،،

فهذا كتاب موضوعه :(تجارة الحجاز ١٨١١ - ١٨٤٠ م) دفعنى الى الكتابة فى هذا الموضوع أنه على الرغم من تصدى كثيرين للكتابة عن الحجاز وتاريخه فان أحدا لم يفرد للتجارة دراسة خاصة بها ، وبخاصة فى القرن التاسع عشر .

وقد ساعدنى للمضى قدما فى كشف أستار موضوع التجارة فى الحجاز أننى قد اطلعت على بعض الوثائق المتناثرة التى أرشدتنى إلى مجموعات أخرى من الوثائق غطت الموضوع بالشكل الذى جاء عليه فظهرت الدراسة وثائقية بنسبة تسع وتسعين فى المائة.

هذه الوثائق اطلعت على بعضها أثناء بحثى عن المادة العلمية لرسالة الدكتوراه: (العلاقات المصرية الحجازية ١٨٤٠-١٩١٤) فآثرت أن أكمل التخصص فى منطقة الحجاز نفسها بعدة بحوث أخرى أنوى كتابتها بعد أن انتهيت بحمد الله من معظم مادتها العلمية .

ومن البديهى ان الحجاز كان يعد من المناطق التى تفتقر الى الموارد الطبيعية الأصلية من (زراعة وصناعة) حيث جل اعتماده على ما كان يأتيه

رغدا من كل مكان ؛ فنعم هذا القطر بتجارة رائجة تزداد رواجا قبيل موسم الحج وأثناءه وتقل بعد ذلك تدريجيا.

وتعددت مصادر تلك التجارة التى كانت ترد من مصر ، و الهند ، ومسقط ، وعمان ، والبصره ، ونجد ، والقطيف ، والاحساء ، واالكويت ، واليمن ، وغيرها بالاضافة إلى أنواع المنتجات المحلية التى كانت تدخل هى الأخرى فى العملية التجارية.

وتنوعت أيضا الأصناف التى راجت فى أسواق مكة والمدينة وجدة وينبع وغيرها من البلدان الحجازية فكان فيها الغلال بمختلف أنواعها خاصة الحنطة ،والعدس،والفول ،والأرز وكان البن من أهم الاصناف التى نافست تجارة الغلال ، ثم يليهما تجارة الحيوانات والجلود والسمن .

ويلى ذلك بعض المواد الاخرى التى تنوعت فكانت هناك تجارة القماش الهندى والمصرى ، وتجارةالسنامكى ، والحناء ، والبلح ، والذهب ، والفحم ، والنخاسة ، والسفن وغير ذلك .

وقد عمد رؤساء الادارات المحتلفة فى مكة والمدينة المنورة وجدة وينبع والحديدة والقنفذة من المحافظين ومأمورى الجمارك ومجلس جدة وغيرهم إلى تنظيم العملية التجارية خاصة عمليات الشحن والتفريغ والنقل وتحصيل الجمارك وضبط عمليات تهريب البضائع خاصة محاولات تهريب البن الذى كان يلقى رواجا هائلا فى كل مدن الحجاز بالاضافة الى الطلب المتزايد عليه عالميا .

وحاولت جاهدا أن ابتعد تماما عن الخوض فى التاريخ السياسى الذى يصر معظم الكتاب والباحثين على خلطه مع كتاباتهم عن التاريخ الاجتماعى والحضارى وإنى اذ اتقدم بمزيد من الشكر والتقدير للأخ الأكبر

الاستاذ/ابراهيم فتح الله مدير عـام دار الوثـائق القوميـة بالقـاهرة والسـيدة مديرة قاعة الاطلاع والاخوات الفاضلات معها اللذين لم يتوانوا فى تقديم كل العون وإخراج مالديهم من الكنوز الوثائقية خدمة للبحث العلمـى والبـاحثين فلهم جميعا شكرى وتقديرى .

تجارة الحجاز

(١٨١٢ -١٨٤٠)

تمهيد :-

يعد شريان التجارة بين الحجاز ومختلف الأقطار الاسلامية من أكثر الوشائج تأثيرا في العلاقات بعد الوشيجة الدينية التى أشعلت جذوة الاخوة والصداقة بين تلك الشعوب فانصهروا فى بوتقة اجتماعية وارتبطوا بمصير واحد طوال قرون عديدة وقد تضافرت بعض الأحداث مع العوامل الطبعية والتاريخية والدينية فى ازدياد حركة التجارة ونشاطها طوال النصف الاول من القرن التاسع عشر الميلادى (الثالث عشر الهجرى) ، وعلى رأس تلك الأحداث والعوامل :

١- سيطرة محمد على على الحجاز وما حوله من بلدان مما ساعد على ازدياد حركة الاحتكاك بين الحجاز من جهة ومصر والسودان واليمن والخليج من جهة أخرى نتيجة لحركة الجيوش وما صاحبها من نزوح لأعداد كبيرة من المصريين وغيرهم إلى الحجاز، وفى المقابل كان الحجازيون ينتقلون إلى تلك البلدان لأغراض شتى من بينها التجارة .

٢- دخول بعض البلدان اليمنية تحت الادارة المصرية مما أدى إلى نشاط التجارة وبخاصة تجارة البن اليمنى الذى كان يتم تجميعه فى جدة وتصديره إلى مصر وغيرها .

٣- كان للعوامل الجغرافية اثر فى تنمية الحركة التجارية بسبب قرب الموانى الخليجية والشامية والمصرية وتوابعها من الموانى الحجازية.

٤-عناية محمد على بامر التجارة ومحاولاته العديدة لحل المشاكل التى كانت تعترض التجار ونجاحه فى ذلك على الرغم من وجود سلبيات كثيرة ظهرت نتيجة لاستغلاله ثراء التجار ومكانتهم السامية فى المجتمع فتعرضوا فى كثير من الاحيان للمغارم والابتزاز من محمد على وحكومته ، هذا بالاضافه الى تطبيقه لنظام الاحتكار فى بعض السلع ونستطيع ان نستشهد بكلمات لمحمد على تظهر مدى عنايته بامر التجاره فى رسالة بعث بها الى حكمدار السودان فيقول :-

"ونحن نعتقد ان الزراعة والتجارة هما من دعائم العمران والرخاء ، وان الحواجز الجمركية من شانها ان تشل حركة الزراعة والتجارة ،ولذا عولنا على وضع خطة قويمة لهذه الجمارك حتى تظل الطرق ممهده امام التجارة"(١) .

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان مجتمع التجار قد نال مكانة خاصة فى عهد محمد على سواء كان ذلك فى مصر ام فى الحجاز ، فقد عرف قدرهم وانزلهم منازلهم ،كما حاول الاستفاده منهم ومن امكاناتهم الى اقصى درجة حتى انه قد استعان فى اعداد حملته على الحجاز سنة ١٢٢٦هجرية-١٨١١ميلادية بالسيد محمد المحروقى - سر تجار القاهرة (شهبندر التجار) الذى امده باموال عظيمة (٢) .

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة - وثيقة ٥١٢ - دفتر ٢٢٤ عابدين - من الجناب العالى إلى جكمدارية السودان - فى جمادى الآخر سنة ١٢٥٥ هـ .

(٢) الجبرتى - عجائب الآثار فى التراجم والأخبار - جـ٤ - مطبعة الأنوار المحمدية - القاهرة ص ١٩٣

كما نلاحظ من أوامر محمد على لابنه طوسون الذى تقلد رئاسة الحملة التاكيد عليه بالا يفعل شيئا الا بعد مشورة ومراجعة المحروقى الذى رافق الحملة من بدايتها(١) ، وربما كان ذلك تقديرا للتجارة وقيمتها فى المجتمعات الاسلامية .

وعمل محمد على على تنشيط حركة التجارة بأساليب أخرى مختلفة كان من أبرزها ترغيب رؤساء السفن ومكافأتهم عند ورودهم بالبضائع خاصة البضائع الهندية لتصريفها فى الحجاز ، وتم تخصيص مبلغ مائة ريال فرنسى أو مائة وخمسين غير الكسوة لكل قائد أو ربان سفينة هندية تأتى ببضائع تجارية الى الحجاز (٢) .

كما خصص سماح آ خر لرؤساء السفن التى تشحن الغلال من السويس إلى الحجاز بواقع أردب ونصف عن كل مائة أردب تصل الى هناك(٣) .

واستفاد محمد على من ترحال التجار وتنقلاتهم بين البلدان فى نقل الأخبار والمعلومات التى يحتاجها فكان يستخدمهم بشكل غير مباشر وغير رسمى فى جمع ما يحتاجه من ذلك ،فنجد مثلا أنه كان يرسل إلى عماله فى الأقاليم المختلفة ويطلب منهم الاستفسار من التجار عن أخبار حملاته الحربية أو تحركات أشخاص ودول أجنبية فى بعض المناطق البعيدة.

---

(١) وثيقة ٧٠ - دفتر١ معية تركى - من محمد على إلى الباب العالى - فى ٩ من شعبان سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م .
(٢) الوقائع المصرية - العدد ٢٠٢ - حوادث مجلس الشورى - فى ٧ من جمادى الأول سنة ١٢٤٦هـ.
(٣) الأمر ٨٤ - دفتر ٧١ معية تركى - من الجناب العالى إلى مختار بك - فى ١٣ من رمضان سنة ١٢٥١هـ .

ومن أمثلة ذلك :

عندما تأخر وصول أخبار حملةابراهيم باشا فى اليمن طلب محمد على من رجال ديوانه استدعاء التجار الحجازيين الذين يقيمون بمصر خاصة الذين لهم مكانة مرموقة فى الأسواق التجارية ولهم اتصالات واسعة ومعرفة ما إذا كانت قد وصلتهم أخبار من الحجاز ، واليمن عن ابراهيم باشا وأحمد يكن أم لا (١) .

وفى مثال آخر :

نستطيع أن نقف على درجة الاستفادة من الأخبار التى ينقلها التجار فى رسالة المير لواء محمد أمين بك (وكيل محافظة مكة) إلى معاونى الخديوى التى يقول فيها:-

"أرفع اليكم أن انجلترا تسعى للاطلاع على أحوال كل بلد لتدر المنفعة على شعبها ،وقد سمعت أن أحد تجار مكة أتاه بلاغ من تجار جدة أن أحد تجار مصوع كتب إليهم أن بعضا من ...." (٢)

وقد كون التجار فى مصر والحجاز شريحة اسلامية عظيمة القدر تنعم بالثراء والتقدير نظرا للعلاقة الحميمة التى كانت تجمع بين العلماء والتجار ، وما للعلماء من هيبة وقدر عظيمين ،والارتباط الوثيق الذى ظل طوال العصور الاسلامية بين التجارة والحج ،بالاضافة إلى أن التجارة تعد

---

(١) وثيقة ٢٥٥ - سجل المعية التركى رقم ٥٧ - صفحة ٥٥ - من المعية إلى حبيب أفندى - فى ٧ من جمادى الأولى سنة ١٢٥٠ هـ .

(٢) وثيقة ٢٥ أصلية - ١٤٠ حمراء - محفظة ٢٦٣ عابدين تركى - من الميرلواء محمد أمين بك وكيل محافظ مكة إلى المعاونة السنية - فى ١٠ من صفر سنة ١٢٥٤ هـ . وجدير بالذكر أن باقى الرسالة خاص بمحاولات انجلترا التنصيرية فى الساحل الإفريقى مما لايسمح المجال بالاسترسال فيه .

من الاعمال المكرمة اسلاميا ، وقد علاها شرف ممارسةالرسول (صلى الله عليه وسلم) لها .

بذلك تمكن التجار بالاشتراك مع العلماء من تكوين طبقة وسيطة حقيقية بين الحكام والعامة فكان لهم دور بارز فى المجتمعات الاسلامية خاصة فى مصر و الحجاز حتى انهم صاهروا طوائف البكوات والمشايخ وكثير من رجال العسكرية(١) .

بلغت مكانة التجار السامية أن أسندت إليهم أعمال سياسية وإدارية غاية فى الحساسية وأوثق الأمثلة على ذلك : إقطاع أحد التجار العرب الموثرين وهو عبد الله بن مشارى سنة ١٢٥٠هجرية-١٨٣٥ ميلادية منطقة القطيف مع ولائه لمحافظ مكة أحمد باشا الذى أرسله حاملا خطابات إلى إمام مسقط وشيوخ البحرين وفيصل بن تركى الذين أمدوه بالمؤن ومركب يحمله الى القطيف (٢).

(١) د/ صلاح أحمد هريدى - الحرف والصناعات فى عهد محمد على - دار المعارف - ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م - ص١٨ .

(٢) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم - صراع الأمراء - علاقة نجد بالقوى السياسية فى الخليج العربى ١٨٠٠ - ١٨٧٠ - دار الساقى - الطبعة الثانية - بيروت - ١٩٩٢ - ص٩٠ .



الفصل الأول

تنظيم التجارة فى الحجاز

عمدت الادارة المصرية إلى تنظيم عملية التجارة وتغيير النظم السائدة قبل السيطرة المصرية على الحجاز وذلك فى اعتقادى لسببين أساسيين :

أولهما : إحكام السيطرة على التجارة وعدم السماح لأحد من التلاعب فيها بالضرر .

ثانيهما : الاستفادة الكاملة من عملية تنشيط ورواج التجارة بين الحجاز ومصر وما يعود على الأهالى بالخير أيضا من ذلك.

ومن أهم التغيرات التى استحدثت :

١-إلغاء عوائد الأشراف على التجارة فقد كان الأشراف يفرضون بعض العوائد على أنواع التجارة المختلفة بطريق الالتزام حتى كانت سنة (١٢٣٥هجرية - ١٨٢٠ ميلادية) وبعد أن تم تعيين محافظين مصريين للمناطق الحجازية صدرت الأوامر إلى هؤلاء المحافظين بإلغاء نظام الالتزام الذى كان يعطى للأشراف ويحصلوا به على عوائد من التجار .

ونستطيع تناول مثال واحد على ذلك بالتفصيل :-

فقد كان الشريف سرور شيخ قبيلة جهينة متوليا الالتزام على منطقة ينبع نظير مبلغ يدفعه ويتقاضى فى المقابل عوائد عديدة على صنوف التجارة . حيث كان يحصل على ست بارات عن كل قرش من ثمن المسلى

والعسل اللذين كانا يباعان فى مكان يسمى (صوغوق بازار) بينبع ، وأربع بارات عن كل وزنة سمن يرد من ينبع البر ، وست بارات عن كل رأس من الأغنام التى تباع ، وثمانين بارة من قطيع الغنم . كما كان الشريف يتقاضى عشر بارات عن كل طرد من طرود التمر التى تحمل على السفن من ميناء ينبع وترسل للبيع فى أماكن أخرى ، بالاضافة إلى تقاضيه عوائد أخرى عن الأقمشة والأرز والبن والعدس والحنطة وغيرها .

فقد كان يحصل على ثمانين باره عن كل طرد من طرود الأقمشة التى ترد إلى الميناء ، وخمس وعشرين باره من كل كيس من أكياس الأرز التى ترد من جدة ، وثمانى بارات عن كل قنطار من البن الوارد منها ، كما كان يحصل على ست عشرة بارة باسم حق الوكيل عن الأرز والعدس والحنطة التى تباع فى ينبع للتجار ثم ترسل إلى المدينة المنورة ، وأيضا ثلاث عشرة بارة من الحنطة التى كانت ترسل إلى ينبع البر ،وأربع عشرة بارة عن الحنطة التى ترسل إلى جدة وعشر بارات عن حنطة التجار التى تباع فى ينبع ذاتها.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كانت تصرف له كل شهر ثمانية عشر أردبا من الحنطة من شونة ينبع .

وإذاء ذلك أصدر محمد على أوامره إلى محافظ ينبع بسحب الالتزام من الشريف وإدارة شئون التجارة هذه بمعرفة المحافظ (١) .

---

(١) دار الوثائق القومية – الأمر رقم ٢٧٤ – دفتر ٥ معية تركى – من الجناب العالى أمر كريم إلى حضرة الكتخدا بك – فى ٢٤ من شوال ١٢٣٥ هـ .

اما الشريف سرور فقد تضمن أمر محمد على إعادته الى بلده بعد الانعام عليه بتعويض مناسب من شونة ينبع [١].

٢- تغيير السفن الصغيرة بأخرى كبيرة:

فقد كانت السفن التى تنقل بضائع التجار من الحجاز إلى مصر والعودة من نوع الأنجات [٢] الصغيرة التى لا تسع بضائع التجار بالاضافة إلى كثرة مصروفاتها ولم تكن إيراداتها تكفى فأرسل رستم افندى أمين جمرك جدة باقتراح إلى الادارة المصرية باستخدام سفن الداو والأنجة من الصنف الكبير نوعا لتسع بضائع التجار وتعمل على تحقيق ربح أكبر لهم وللحكومة المصرية ، وتم على إثر ذلك تسيير خطوط منتظمة بين جدة والسويس والقصير ذهابا وإيابا بعد موافقة الادارة المصرية.

اما الأ نجات الصغيرة فقد رؤى تحويل مسارها وتشغيلها بالتردد على موانئ اليمن برأس مال يتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف ريال بحسب استيعاب السفن المذكورة [٣] .

---

(١) الأمر ٣٤٨ – دفتر ٥ معية تركى – صدر إلى كتخدا بك – فى ١٨ من ذى القعدة ١٢٣٥ هـ .
(٢)الأنجة : تعريب لكلمة قانجة التركية وهى سفينة خفيفة ذات غرف تسميها العامة أنجة – أنظر وثيقة ١٤ – دفتر ٧ معية تركى – إلى رستم أفندى أمين جمرك جدة – فى ١٨ محرم سنة ١٢٣٦هـ .
(٣) وثيقة ١٤ – دفتر ٧ معية تركى – إلى رستم أفندى أمين جمرك جدة – فى ١٨ محرم سنة ١٢٣٦هـ.

٣- ختم البضائع :

اتجهت عناية الادارة المصرية فى تنشيط حركة التجارة بالحجاز إلى تنظيم دخول وخروج تلك التجارة . ففىسنة (١٢٤٦هجرية-١٨٣٠ميلادية) أرسل ديوان الخديوى بأوامر صارمة إلى محافظ السويس سليمان أفندى وأمين جمرك جدة محمود أفندى بضرورة كتابة كشف ببيان مقدار ونوع البضائع التجارية أو الأرزاق والنقود التى ترد من جدة إلى السويس والقصير ، وكذلك التى تبحر من السويس والقصير إلى جدة.

كما اشتملت تلك الأوامر الخديوية على ضرورة ختم الكشف بخاتم التاجر الذىيرسل البضائع أو بخاتم وكيله المعتمد بحيث يتم الاعلان بذلك عن صاحب البضاعة وصفته وبلده ثم يتبع ذلك ختم الكشف بخاتم الجمركبعد تحصيل الرسوم الجمركية ،والتصريح للبضائع بإرسالها(١) .

ويفهم من الوثيقه التالية: أن تلك الأوامر قد اشتملت على ضرورة فتح البضائع ومعرفةكنهها. وقد اشتكى معظم التجار من هذه التنظيمات التى استحدثت خاصة تلك التى تفرض على التاجر ان يقوم بختم كشف البضاعة بخاتمه لأنه بذلك سيكشف عن اسم وصفة صاحب البضاعة ،وقد تكون لتاجر يمنى أو هندى ولا يرغبون فى إفشاء أسرارهم وتحركات بضائعهم التجارية .

وقد تداول مجلس ديوان الخديوى هذا الأمر وانتهى إلى رفض شكوى التجار ورفض تعليلاتهم حيث أن المقصود من هذا النظام معرفة

---

(١) وثيقة ٤٩٠ - دفتر ٧٦٩ خديوى تركى - من مأمور ديوان الخديوى إلى سليمان أفندى محافظ السويس ومحمود أفندى أمين جمرك جدة - فى ٢٣ من ربيع الأول سنة ١٢٤٦ هـ .

المرسل الذى يدفع الرسوم الجمركية ،ولا يضر ذلك صاحب البضاعة إذا تم الكشف عن اسمه وصفته ،وانما الضرر يقع على المتلاعبين بالتجارة فيظهر الغش التجارى وينكشف أمر صاحبه. كما أعلن الديوان رفضه لتذمر التجار وأن هذا التذمر غير مقبول البتة لأن البضائع تفتح وتغلق دون أدنى ضرر يلحق بها(١) .

٤- محاسبة السفن على أجرة القوارب بميناء جدة :-

فقد تم تكليف محافظ جدة (رشوان بك) بفصل حساب نقل القوارب للغلال الأميريةمن السفن التجارية إلى ميناء جدة وتحصيلها من أصحاب تلك السفن ،أما نقل الغلال من الميناءإلى الموازين التى يتم بها كيل الغلال ثم نقلها بالتالى إلى الشون والمخازن فإنه يتم حسابه على حساب الشونة الأميرية ويثبت ذلك فى دفاترها (٢).

٥- تكوين مجلس جدة :

لاحظ رجال الادارة المصرية كثرة أشغال ومصالح مدينة جدة التجارية وكثرة المترددين عليها من تجار ورجال أعمال من الهند واليمن

---

(١) وثيقة ١٠١ - دفتر ٧٧٤ خديوى تركى - ص٤٧ - من الديوان الخديوى إلى أيوب أغا محافظ السويس ومحمود أفندى أمين جمرك جدة - فى ١٤ من رجب سنة ١٢٤٦ هـ .

(٢) وثيقة ٢٥٨ - دفتر ٧٧٠ خديوى تركى - ص ١٧٣ - من مجلس القصر العالى إلى الديوان الخديوى - فى ربيع الثانى ١٢٤٦ هـ . وأنظر : الوقائع المصرية - العدد ١٩٥ - بتاريخ١٦ من ربيع الثانى سنة ١٢٤٦ هـ .

والسودان ومصر وانجلترا وغيرها هذا بالاضافة إلى قوافل الحج والعمرة وما تحتاجه تلك القوافل من غذاء وماء وكافة الاحتياجات الأخرى .

من هنا كانت الحاجة ملحة إلى مجلس يعمل على تصريف شئون الميناء ومستلزماته والمترددين وطلباتهم ومشاكلهم ،ولايخفى علينا تبعية منطقتى سواكن ومصوع لجدة وما يتبع ذلك من مسئوليات جسام .

لذلك استقر الرأى على إنشاء مجلس يعتنى بكل هذه الأمور ،وعلى إثر ذلك تم نقل سليمان افندى محافظ السويس إلى جدة ليكون ناظرا لشونة جدة بمرتبه الذى يتقاضاه كمحافظ للسويس ، كما تم تخصيص محل مناسب فى دار المحافظة بجدة ليكون جاهزا لاجتماعات المجلس الجديد الذى رؤى أن تكون اجتماعاته فى الساعة العاشرة من صباح كل يوم على أن تجرى مصالح جدة كلها بواسطة هذا المجلس .

ولا غرو فى ذلك فقد تكّون المجلس من محافظ جدة ونظار المصالح المختلفة ومعهم ناظر الشونة وأمين الجمرك ، وبضعة أشخاص من وجوه القوم فى جدة [١] ، يخيل إلىّ أن معظمهم من التجار فقد اطلعت على بعض محاضر المجلس فى تواريخ تالية لتكوينه ، ولمحت بين السطور أسماء بعض الشخصيات التى علمت أنهم كانوا من كبار التجار فى مدينة جدة . وكان على الجميع التداول فى المصالح ، ثم اتخاذ القرارات ، ويتبع ذلك التوقيع على محاضر المجلس يوما بيوم ثم تقدم المحاضر للأعتاب الخديوية لتحال بعد ذلك على المجلس العالى بمصر المحروسة[٢] .

---

(١) وثيقة ٨٦ - دفتر ٧٧٣ خديوى تركى - ص٥٠ - من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى - فى ٢٦ من جمادى الأول سنة ١٢٤٦ هـ .

(٢) الوثيقة نفسها .

ويضاف إلى ذلك ماجرت به العادة السنوية من اجتماع شريف مكة كل عام بعد رجوع الحجاج من وقفة عرفات مع مجلس جدة حيث يتشاور الجميع فى كل شئون البلدان الحجازية وتصدر القرارات فى محاضر خاصة ترفع بعدها للأعتاب الخديوية(١).

ويلاحظ على سياسة محمد على الادارية متابعته المستمرة لعماله على الأقاليم والأعمال المنوطة بهم فإذا وجد فيهم تراخيا أو إهمالا تابعهم بالتحذير والتهديد بالعزل أو السجن وحتى القتل ، وأحيانا أخرى كان يأمر بعزل العامل مباشرة إذا لم يأنس فيه موهبة حسن الادارة ذلك مثلما حدث مع ناظر التجارة بجدة حسن أغا الذى لم يرض عنه محمد على فأرسل إلى المجلس العالى وطلب منه تعيين ناظر مستقيم الأطوار (على حد تعبيره) للتجارة والسفن بدلا من ناظرها الحالى حسن أغا(٢) .

٦ - تغيير المكاييل القديمة بأخرى جديدة :

ففى أوائل سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م صدر قرار مجلس جدة بضرورة طلب مكاييل جديدة لإمداد شونتى جدة ومكة بدلا من المكاييل العتيقة التى أبلاها طول فترة الاستخدام ، وبعد رفع محضر المجلس إلى الديوان الخديوى بمصر صدرت موافقة الديوان والمجلس العالى فى ٨ من جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م بإمداد شونتى مكة المكرمة وجدة بخمسين كيلة

(١) ترجمة الوثيقة رقم ٢٥٥ حمراء - ٩٤ أصلية - من الشريف محمد بن عون إلى المعية السامية - فى ٢٠ من ذى الحجة سنة ١٢٥٦ هـ .

(٢) وثيقة ٥٦٥ - دفتر ٥٤ معية تركى - أمر عال إلى مختار بك ناظر المجلس - فى ١٥ من صفر سنة ١٢٥١ هـ .

وخمسين ربع الكيلة ، وخمسين نصف الربع ،وخمسة وعشرين قدحا (١) ،حتى تنضبط موازين البضائع والغلال التى تدخل وتخرج من الشونتين .

والملاحظ انه بعد مرور ست سنوات تقريبا أى فى ١٢٥٣ هـ/١٨٣٧م يعاود مجلس جدة بموجب رأى سليمان افندى (محافظ جدة)بطلب مجموعة من المكاييل الاخرى من فئة الكيلة ،والربع ،والقدح من مصر ذلك لاحتياج شونة جدة إليها ، وبالفعل صدرت أوامر مجلس الملكية بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٥٣ هـ / ١٨٣٧ م بإرسال المكاييل المطلوبة إلى شونة جدة حسب ماجاء فى محضر مجلسها(٢) .

٧ - مساعدة التجار فى تحصيل أموالهم :-

عنيت الادارة بتذليل بعض العقبات التى كانت تعترض بعض التجار فى تحصيل أموالهم التى تاجروا فيها ، ولم يحصلوا عليها نظرا لبعد الشقة بين الأقطار المختلفة ، وانتقال البعض لأشغالهم الخاصة أو العامة الوظيفية دون استخلاص حقوقهم تجاه الغير ، ولذلك استغلت الحكومة امكاناتها الواسعة فى الانتقال و البريد وعمالها لتسهيل تحصيل تلك المستحقات .

---

(١) وثيقة ١١٢ - دفتر ٧٨٤ خديوى تركى - ص٥٩ - من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى - فى ٨ من جمادى الأولى سنة ١٢٤٧ هـ .

(٢) مكاتبة ١٢ - مجلس الملكية - دفتر ١٥٦ - قرار صادر من مجلس جدة بموجب رأى سليمان أفندى.

من ذلك : الأمر الخديوى إلى خورشيد بك محافظ مكة وما يتضمنه من تحصيل مبلغ عشرين ألف ريال فرانسه (١) خاصة بأحمد باشا يكن كان قد تركها فى ذمة التاجر سيد على أغا المقيم بمكة المكرمة من أجل أعمال تجارية مشتركة بينهما ، وقد شمل الأمر أن يقوم محافظ مكة بإيداع المبلغ المطلوب فى خزينة مكة بعد تحصيله ويرسل بحوالته إلى خزينة مصر حتى يتسنى لصاحبه أحمد باشا يكن صرفه منها (٢).

ومن ذلك أيضا : ماعرض على مجلس جدة من طلب الخواجة يوسف يعقوب وكيل تجارة انجلترا بجدة تحصيل مبلغ ١٥٨٠ روبية خاصة بالتاجر رجب على المقيم ببلدة بومباى بالهند وهذا المبلغ دين على التاجر عبدالحميد العجمى الذى يعيش بمصر فإما أن يرسل المبلغ المذكور أو يحضر إلى جدة ليتقاضى مع دائنه إن كان له رأى أخر.

وقد عرض الأمر وما جاء فى محضر مجلس جدة على مجلس الملكية بمصر الذى استدعى التاجر عبدالحميد العجمى وتم استجوابه فكان رده أنه شريك للتاجر رجب على المذكور وأنه على استعداد للسفر إلى جدة لينهى حساباته مع الدائن أو وكيله ولذلك فهو يطلب مهلة أربعين يوما حتى يتسنى له السفر وإنهاء المسألة هناك .

---

(١) الريال الفرانسه كان فى عام ١٢٣٦ هـ يساوى حوالى ١٢ قرشا . أنظر مكاتبة ٧٧٦ - دفتر ٦ معية تركى - إلى محافظ مكة فى ٢٩ من ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ وفى عام ١٢٥٣ هـ ارتفع سعر التعامل بالريال الفرانسه إلى عشرين قرشا فى الأخذ والعطاء بناء على قرار صادر من مجلس جدة فى ١٢ صفر سنة ١٢٥٣ هـ .

انظر : مكاتبة ٧٢ - دفتر ١٥٦ مجلس ملكية - قرار صادر من مجلس جدة.

(٢) مكاتبة ٧٨٩ - دفتر ٤٠ معية تركى - من الجناب العالى إلى خورشيد بك محافظ مكة فى ٢٩ من شعبان سنة ١٢٤٧ هـ .

وبناء على ذلك عهد مجلس الملكية إلى مأمور الديوان الخديوى بإرسال قواص خاص مع التاجر المدين إلى جدة وإعلام مجلسها بما تم بشأن هذا التاجر حتى تتم المحاسبة فى جدة(١).

كذلك كانت هناك عناية خاصة بحقوق التجار وما يصادفهم من مشاكل مع الجمارك أو الميناء وغير ذلك .

من ذلك: ماحدث مع التاجر المدعو سالم بن محمد من تجار الحجاز الذى صودرت بضاعته فى ينبع بحجة أنها مهربة وعند عرض الموضوع على مجلس جدة بتاريخ ٢٢ من صفر ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ثبت أنه قد تم تحصيل الرسوم الجمركية على البضاعة ومن ثم فقد أصدر المجلس قراره برد البضائع التى صودرت وإعادتها إلى صاحبها (٢).

تنظيم سعر العملات المتداولة :

حرصت الإدارة على متابعة أسعار العملات التى يكثر التداول والتعامل معها بين التجار والأهالى والحكومة ، ولذلك نجد أنه بين الحين والأخر تصدر أوامر من الإدارة بتنظيم عملية تداول أسعار العملات وتقيدها بأسعار محددة مع التشديد والوعيد لكل من يتجاوز تلك الأسعار .

ففى سنة ١٢٣٦هـ صدرت الأوامر الحكومية إلى محافظة مكة بتغيير سعر الريال الفرنسى (الذى أشتهر التعامل به) مرتين : الأولى فى ٢٦ من

(١) وثيقة ٤٣ - دفتر ٨١٣ خديوى تركى - ص٢٣ - من مجلس الملكية إلى مأمور اليوان الخديوى - فى ١٥ من ذى القعدة ١٢٥١ هـ .

(٢)مكاتبة رقم ٩٠ - دفتر ١٥٦ مجلس ملكى - قرار صادر من مجلس جدة بتاريخ ٢٢ من صفر ١٢٥٣هـ.

جمادى الثانية وفيه تقرر سعر الريال بأن يتم حسابه والتعامل فيه على أساس أحد عشر قرشا ونصف فى الأخذ والعطاء والبيع والشراء نظرا لتداول هذا السعر فى مصر ، والخزينة الحكومية (١) .

والمرة الثانية فى ذى الحجة من العام نفسه تقرر حساب الريال الفرانسة باثنتى عشر قرشا ، والمحمودية بأربعين قرشا وتم التنبيه على المحافظ بمنع أى زيادة على هذا التحديد وعليه إرسال العيون للتجسس والبحث عمن يتعامل بأزيد من السعر الرسمى ، ويتم التعامل معهم بالشدة والحزم(٢) .

وقد ارتفع سعر الريال الفرنسى حتى بلغ أربعة عشر قرشا فى سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٩م(٣).

وفى سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م صدق مجلس الملكية على القرار الصادر من مجلس جدة الخاص باعتبار الريال الفرانسة يساوى عشرين قرشا فى الأخذ والعطاء مع اعتبار هذا السعر دستور لايتعداه أحد كائن من كان (٤).

---

(١) وثيقة ١٦٣ - دفتر ٧ معية تركى - إلى وكيل محافظ مكة - فى ٢٦ من جمادى الثانية ١٢٣٦ هـ .
(٢) مكاتبة ٧٧٦ - دفتر ٦ معية تركى - إلى محافظ مكة - فى ٢٩ من ذى الحجة سنة ١٢٣٦هـ .
(٣) وثيقة ١٧١ - محفظة ٤ أوامر ديوان التجارة والمبيعات - فى ١٠ من ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ .
(٤) مكاتبة ٧٢ - دفتر ١٥٦ مجلس ملكية - قرار صادر من مجلس جدة فى ١٢ من صفر ١٢٥٣ هـ.

أسواق الحجاز

تعددت الأسواق التى تعرض المنتجات والبضائع المحلية والمستوردة فى الحجاز وقد انتشرت فى أغلب المدن الكبرى جدة ، ومكة المكرمة ، والمدينة المنورة .

ففى جدة اشتهر السوق الكبير الذى كان يملكه الأشراف ، وكان يحتوى على محلات تجارية عديدة خاصة بتجارة الأقمشة وغيرها ، بالاضافة إلى مخازن البضائع التى كان التجار يجعلونها أمام مكاتبهم ، وبعضهم كان يسكن أعلاها .

يلى السوق الكبير السوق المعروف بشارع قابل ثم سوق الحراج ، وسوق الندى ، وسوق العلوى الذى يصل إلى باب مكة ، وكان يتجمع فيه تجار الأرزاق والحبوب والسمن وبعض بائعى الخبز والطعام ، ثم سوق الجامع الذى امتاز بوجود المحلات الصغيرة به والحلاقين وكان هناك سوق البدو الخاص بالمعاملات البدوية ، وأخيرا سوق الخاسكية وسوق الخراطين.

وفى مكة المكرمة تعددت بها الأسواق التى كان أهمها سوق سويقة الخاص بالقماشين وباعة العطور ، والبخور ، والصناعات المعدنية المزخرفة كأدوات القهوة والأباريق والصحون التى كانت ترد مع التجار من الهند ، بالاضافة إلى السوق الصغير الخاص بالاطعمة والخبز ، وسوق الهجلة .

وقد امتازت أسواق المدينة المنورة بتجمعها فى شارع طويل يسمى شارع العينية ، يبدأ من الساحة التى كانت أمام باب السلام ، ويمتد إلى شارع المناخة ، حيث أقيمت الحوانيت على جانبيه لمختلف أنواع البضائع(١) .

---

(١) محمد على المغربى – ملامح الحياة الاجتماعية فى الحجاز فى القرن الرابع عشر للهجرة – ط ٢ – ١٤٠٥ هـ – ص ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ .

الفصل الثانى

تجارة البن فى الحجاز

يعد البن من أكثر البضائع رواجا فى أسواق الحجاز المختلفة - مكة ، والمدينة ، وجدة ،حتى أن ميناء ومدينة جدة كانت هى المركز الرئيسى لتجميع البن اليمنى حيث يتعامل فيه التجار ثم تحمله سفنهم إلى الخليج ، والهند ، ومصر ، والسودان ، وكذلك الآستانة وغيرها ، إلا أن نسبة كبيرة من هذا البن كان يصدر إلى مصر ثم يتم تصديره بعد ذلك من مصر إلى دول أخرى .

وقد كانت المشكلة التجارية الكبرى التى واجهت الإدارة المصرية عندما سيطرت على الحجاز هو كيفية نزع تجارة البن من بين أنياب الأسد الانجليزى الذى سيطر تجاره على هذه التجارة الرائجة بالاضافة إلى بعض الأجانب الآخرين الذين تمكنوا بأموالهم من إزاحة تجار المسلمين الذين أعوزتهم الحاجة للمال ولم يتمكنوا من مسايرة التجار الأجانب ولم يتبق فى أيدى المسلمين سوى خمسة بالمائة من مجموع هذه التجارة .

فى الوقت الذى كان الأجانب يحصلون على غالبية البن من جدة أو مصر ويقومون بتسويقه فى أوربا وخاصة فى الآستانة برائج سعره الذى بلغ اثنتى عشر قرشا .

ولذلك فقد تمكنت الادارة المصرية من ابتكار نظام جديد بعد أن حصلت على موافقة حكومة الدولة العلية بحيث تقوم مصر بجمع البن من

تجار المسلمين حسب سعره الذى اشتروا به البن مع زيادة عدة بارات قليلة للتجار وبذلك حققت ربحا ومساعدة للتجار المسلمين ليتمكنوا من إزاحة التجار الأجانب عن طريقهم ، وفى نفس الوقت ضمنت مصر وصول البن إلى الدولة العلية بسعر التكلفة تقريبا بعيدا عن مغالاة الأجانب فى تحديد سعره (١) .

وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى غزت الجيوش المصرية بنادر البن وبدأت ترسل عمالها للحصول على البن من مصادر انتاجه مباشرة ومن التجار على حد سواء .

ومن أجل ذلك حاولت الإدارة المصرية وضع بعض الضوابط لتنظيم عملية الاتجار فى البن ، ولكننا نلاحظ تخبط الإدارة المصرية فى سياساتها تجاه هذا المحصول التجارى الهام ، ربما لتلاعب بعض العمال التابعين لمصر المشرفين على سير تلك التجارة ، أو تلاعب بعض التجار فى الأسعار والكميات التى تدخل وتخرج من الموانى ، وعملية التهرب الجمركى التى كانت تتابعها الحكومة المصرية باهتمام بالغ.

وتشير إحدى الرسائل الموجهة من محمد على باشا إلى المجلس العالى المصرى بملاحظاته على التلاعب فى الأثمان المقدمة من طرف تجار البن إلى مجلس جدة (٢) عند تصدير البن من هناك إلى مصر .

ولذلك فهو يرى أن التجار الذين يريدون تصدير البن من جدة إلى مصر فإن عليهم كتابة كشوف تتضمن بيانا بأسمائهم ، وأسماء السفن التى

---

(١) وثيقة ٢٥٧ – دفتر ٧ معية تركى – إلى حضرةالأفندى قبوكتخدا – فى ١١ من شوال سنة ١٢٣٦هـ

(٢) على الرغم من أن الوثيقة التى بين أيدينا لم تتناول أحدا بعينه بالاتهام فى التلاعب إلا أن الواضح هو أن الاتهام موجه إلى البعض من مجلس جدة لأن باقى الوثيقة يتحدث عن تحصين مصالح التجار وزيادة أرباحهم بدلا من تلاعب البعض فى الأسعار التى يتقدمون بها .

تحمل كميات البن ، ومقدارها ،ومقدار الرسوم المطلوبة منهم فى جمركى جدة ، والسويس ، وعليهم أيضا بإرسال هذه الكشوف إلى ديوان عموم للبايعات ويقوم الديوان بتحرير إيصال لهم بعد سداد الرسوم الجمركية فى جدة والسويس .

فإن ذلك (من وجهة نظره) يضمن لهم ربحهم ، وبالتالى يمنع التلاعب الذى قد يؤدى إلى ارتفاع ثمن البن بدون رغبة أصحابه من التجار ، مما قد يؤثر على سير الحركة التجارية .

وعلى ذلك فقد صدرت أوامر المعية السنية إلى المجلس العالى ببحث الأمر فى هذا الخصوص واتخاذ القرار المناسب والعمل بموجبه[١] .

وجاء القرار فعلا بما يوافق رأى محمد على وحكومته وألزمت التعليمات الصادرة إلى جهات التنفيذ الحكومية فى جمارك الحجاز بإرغام التجار على كتابة بياناتهم وبيانات بضائعهم التى تصل الحجاز ، وكذلك التى تنقل منه إلى أسواق أخرى[٢] كما أنه قد تطلب أمر الاتجار فى البن من طرف التجار أن يحصل صاحب البن على تصريح من وكيل التجارة بجدة ويسمح له بنقل البن إلى مصر أو غيرها ، وفى مثال واضح لعناية الحكومة بذلك . أنه فى سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م يذكر حسين أغا (محافظ القصير) أنه قد تم ضبط التاجر إسماعيل الأرزنجاتى ومعه أربعة وعشرين رطلا من البن مهربة من الحجاز إلى مصر دون حمل تصريح لنقله ، وقد تم مصادرة البن وترك لصاحبه خمسة أرطال منه فقط ، وصدرت التعليمات بعدم الموافقة على رد البن المصادر الذى لا يحمل صاحبه تصريحا بنقله من وكيل التجارة

---

(١) الوثيقة ١٥٢ - دفتر ٤٧ معية تركى -من المعية السنية إلى ناظر المجلس فى ٢٤ شوال ١٢٤٨هـ
(٢) الوقائع المصرية - العدد ١٨٧ -فى ١٧ من ربيع الأول سنة ١٢٤٦ هـ.

بجدة[1] . ورغبة أيضا فى ضبط عملية جمع وشراء البن وتصديره إلى مصر فقد استحدثت الإدارة المصرية نظارة خاصة لمتابعة هذه العملية فى جدة واليمن سميت باسم :"مصلحة البن والقهوة " وكان على رأس هذه المصلحة على رضا أفندى الذى أصبحت وظيفته :"ناظر مصلحة البن والقهوة (2).

ومع ذلك فلم تأت الرياح بما تشتهى السفن إذ أن هذا الناظر (على رضا أفندى) الذى تعين لتشهيل وتيسير عملية شراء وجمع البن وتصديره بكميات كبيرة إلى مصر نجد أنه يميل إلى الكسل ، وكما يقول فيه قائد الجيش المصرى فى اليمن ابراهيم توفيق أن على رضا :(لايترك السكر) ونبهناه بالاقلاع عن ذلك وبذل الهمة فى إتمام العمل المنوط به دون أن يستجيب ، فى الوقت الذى يحتاج فيه عمله إلى إدراك ووعى كاملين ، كما يحتاج عمله هذا إلى رجل ذى قوة وقدرة على السفر والحركة للمرور على البنادر والبلاد لشراء صنفالبن من مصادره ومواقع انتاجه مباشرة ، أما المذكور فليس به نفع وهو مقيم فقط للهو والعبث[3] .

والغريب فى الأمر أن الشكوى قد استمرت عدة شهور أخرى ، ففى أوائل محرم سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م عاود ابراهيم توفيق الشكوى وطالب بتغيير المذكور بآخر يتميز بالغيرة والإدراك والخبرة بأحوال التجارة يستطيع الحركة والانتقال إلى البلاد المختلفة بدلا من قصر الشراء على

---

(١) وثيقة ٤٣ - دفتر ٧٩٧ خديوى تركى - من المجلس العالى إلى ديوان خديوى - فى ٢ من جمادى الثانية سنة ١٢٤٩ هـ .

(٢) مكاتبة ١٥٤ - دفتر ١٥٦ - مجلس ملكى - قرار صادر من مجلس جدة فى ١٠ من جمادى الثانى سنة ١٢٥٣ هـ .

(٣) وثيقة عربية ١٧٥ حمراء - محفظة ٢٦٢ عابدين - من ابراهيم توفيق إلى سنى الهمم - فى ١٧ شوال سنة ١٢٥٣ هـ .

الحديدة وحدها ، وإن تغييره سيجعل هناك فرقا عظيما فى تحقيق المنشود من شراء البن[1] .

وقد صدرت الأوامر بعد ذلك على نفس الرسالة السابقة إلى الباشمعاون الخديوى ببحث الأمر مع الأفندى مدير الإيراد وغيره للبحث عن شخص مناسب ، واثنين من المعاونين له وإرسالهم إلى جدة بدلا من الناظر المذكور[2] .

محاولة تطبيق نظام الاحتكار على البن :

يبدو أن الادارة المصرية قد فكرت فى احتكار التعامل التجارى فى البن ومنعت التجار من تداوله وبيعه فى داخل الحجاز نفسه وخارجه ، وهذا يتضح لنا من خلال ثلاث محاولات نتناولها بتسلسها التاريخى .

أولها :

تشير بعض الوثائق فى سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣٢م إلى منع التجار من تصدير البن إلى مصر وقصر التعامل فيه على التجارة الحكومية التى كانت تقوم بشرائه من منابعه الأصلية ومن تجاره المحليين وتقوم بتصديره إلى مصر . وقد تمت بعض المداولات والمناقشات فى مجلس جدة رفعها بدوره إلى مجلس المشورة فى مصر حيث وافق الأخير على ما اقترحه مجلس جدة

(١) وثيقة رقم ٢٢ حمراء - محفظة ٢٦٤ عابدين - من ابراهيم توفيق إلى صاحب الدولة - فى ٦ من محرم سنة ١٢٥٤ هـ .

(٢) الوثيقة نفسها - فى ٢٩ من محرم سنة ١٢٥٤ هـ .

بفتح باب نشاط التجار بشكل أوسع فى تجارة البن والسماح لهم بنقله من الحجاز إلى مصر ، وتم التنبيه على محمد ضرغام الذى يشرف على شراء البن فى الحجاز واليمن ببذل همته واجتهاده فى جلب البن وعدم ممانعة التجار عن المجئ ببضاعتهم إلى مصر(١) .

ثانيا :

كما يفهم هذا من خلال الأمر العالى الموجه إلى ناظر مجلس الملكية بمصر بتاريخ ١١ من شعبان سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م بتكليف مجلس جدة بإجراء التحقيق فى الطلب المقدم من تجار جدة للسماح لهم ببيع البن إلى العربان القاطنين فى أطراف المدينة المنورة ، وعند التحقق من اقتصار بيعهم على عربان المدينة وعدم تلاعبهم وانتفاء سوء نيتهم فى طلبهم هذا فيسمح لهم ببيعه(٢) ، أما إذا حدث ارتياب وشك فى نيتهم فعلى المجلس بجدة إخطار الجناب العالى بكيفية ذلك(٣) . وعلى الرغم من عدم توضيح المقصود بسوء النية والتلاعب فى بيع البن لعربان أطراف المدينة إلا أنه يغلب على الاعتقاد أن الإدارة المصرية كانت تخشى تهريب التجار للبن عن طريق أطراف المدينة دون دفع رسوم جمركية علىالبن المهرب للخارج . ومما يؤيد هذا الترجيح الذى أوردناه ما حدث من محافظ القنفدة الذى اقترح منع إرسال البن مباشرة إلى منطقة مكة المكرمة وطالب بضرورة مرور البن العسيرى أولا على محافظة القنفدة وتقديره فى جمركها الذى يتم فيه تحصيل الرسوم الجمركية ثم يعاد إرساله بعد ذلك إلى مكة . وقد عرض

---

(١) الوقائع المصرية - العدد ٣٨٣- الاحد ١٩ من ذى الحجة ١٢٤٧هـ-حوادث مجلس مصر .

(٢) فإن مجرد تقديم طلب الموافقة من التجار إلى مجلس جدة يوحى بأن هناك منعا وتضيقا عليهم فى تصريف وبيع البن لعربان المدينة وغيرها من مدن الحجاز .

(٣) وثيقة ٣٧٩-دفتر٦٨-أمر عال إلى وكيل ناظر مجلس الملكية .فى ١١ من شعبان سنة ١٢٥١ هـ.

الأمر على مجلس جدة فى جلسة ١٥ من ذى القعدة سنة ١٢٥٣هـ وصدرت من المجلس موافقة بتنفيذ اقتراح المحافظ (المذكور) وضرورة تحصيل الجمارك أولا فى محافظة القنفدة قبل مرورها من عسير إلى مكة المكرمة(١).

أما محاولة تطبيق الاحتكار بشكل جدى فإنه على الرغم من عدم استمراره سوى أيام قلائل إلا أنه يبين تفكير الإدارة المصرية فيه بعد بحثه على أعلى مستويات الادارة من ديوان الخديوى للمجلس العالى (مجلس الملكية) وغيره .

ففى غرة ربيع الثانى سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م صدر أمر عالى إلى مختار بك لإبلاغ مجلس جدة لقرار الخديوى بمنع تجار البن من تصديره إلى الخارج(٢) . ومعنى ذلك قصر إخراج البن من الحجاز وتصديره على عمال الحكومة المصرية ويبدو أن ذلك راجع إلى زيادة الطلب فى مصر وغيرها على البن ورواج تجارته وتصريفه فى الخارج فأرادت مصر إحتكار تجارته حتى تغلق الطريق على السفن الهندية وغيرها التى كانت تنقل البن عن طريق تجار الحجاز ، هذا بالاضافة إلى إلحاح الآستانة المستمر (كما سنرى) فى طلب البن .

ولم يكد يمر على التعليمات السابقة سوى ثمانية عشر يوما حتى صدرت أوامر جديدة تنسخ تلك الأوامر الأولى وتبلغ مجلس جدة بألا يمانع تجار البن فى شراءه وتصديره إلى الخارج(٣).

---

(١) مكاتبة نمرة ٢١٤-دفتر ١٥٦ مجلس ملكى -فى ١٥ من ذى القعده سنة ١٢٥٣ هـ
(٢) وثيقة ٥-دفتر ٦٨- أمر عال إلى مختار بك -فى غرة ربيع الثانى سنة ١٢٥١هـ .
(٣) وثيقة ٣٤- دفتر ٦٨- أمر عال إلى مختار بك -فى ١٨ من ربيع الثانى سنة ١٢٥١ هـ .

وهنا يطرح السؤال نفسه : لمــاذا تراجعت الإدارة المصريـة فـى قـرار احتكار تجارة البن وتصديره إلى الأسواق العالمية ؟

الذى يتضح لنا أن هذا القرار الأول قد أساء إلى التجار والتجارة حيث أصابها فى أهم صنف من صنـوف التجـارة الحجازيـة ويبـدو أن رواج هـذا الصنف كان يساعد على رواج أصنـاف تجاريـة أخـرى ، وربمـا خشـى أولـو الأمـر مـن غضبـة التجـار وتقاعسـهم عن مزاولـة أنـواع التجـارة الأخـرى وجلبها إلى مصر وكذلك فى تصريف المنتجات المصرية التى كانت تنقل مـن مصر إلى الحجاز ويتم بيعها هناك أو نقلها عن طريـق التجـار الأجـانب إلـى بلدان أخرى .

ويضاف إلى ذلك – فى إعتقادى – عجـز عمـال الإدارة المصريـة عن الوفاء باحتياجات مصر مـن البن وعدم التمكن مـن جمـع وشـراء الكميـات الكبيرة المطلوبة بدون مساعدة التجار الذين كان لهـم بـاع طويـل فـى تدبير وجمع كميات أكبر من البن .

كميات البن المصدرة من الحجاز لمصر

بمتابعـة الرسـائل المتبادلـة بيـن الحجـاز ومصـر نلاحـظ كـثرة ماكـان يرسل من البـن عـن طريـق جـدة إلـى السـويس والقصـير ، ويبـدو أن طلـب الآستانة علـى البـن كـان عظيمـا لدرجـة جعلـت الديـوان الخديـوى فـى شـغل شاغل وطلب مستمرلنبن لتصريفه وبيعه فى العاصمة العثمانية.

وكانت البداية في أوائل سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٧م عندما أرسلت مصر بعض الكميات القليلة من البن الى السلطان العثمانى محمود خان الثانى (١) ومن يومها لم يعد السلطان يتذوق غيره .

فقد أرسل كاتب الديوان الخديوى المصرى باستنبول (ابراهيم افندى) إلى محمد على باشا برسالة يعرض فيها أن السلطان العثمانى أمر بارسال مقدار من البن الذى يرد من المدينة المنورة كما حدث فى العام الماضى وقد نقل الكاتب فى رسالته ما ذكره السلطان :من أنه (لا يستطيع شرب قهوة غيرها بعد أن تذوقها) (٢).

وفى سنة ١٢٣٦هـ /١٨٢١م طلبت الدولة العثمانية من الادارة المصريةتصدير كمية كبيرة من البن إلى الاستانة ،ومع أن الكمية المطلوبة قد تم إعدادها فورطلبها إلا أنها لم ترسل بسبب اضطراب ظروف الدولة العثمانية ،وإزدياد حدة الثورات فى اليونان وغيرها، وخطورة إرتياد السفن للسواحل العثمانية .

وبعد أن هدأت الأحوال قليلا تمكنت الادارة المصرية من كراء سفينة انجليزية خاصة (٣) ،وحملتها بكمية كبيرة من البن قدرت بألف قنطار ،بالاضافة إلى كمية اخرى من الأرز بلغت سبعمائة أردب لتباع للأهالى فى الآستانة .

---

(١) هو ابن السلطان عبد الحميد الاول ، وقد ولد السلطان محمود فى ١٣ من رمضان سنة ١١٩٩ هـ ،واشتهر باصطدامه بالانكشارية وقيام ثورات عديدة فى وجه الدولة العثمانية فى عهده ، وتوفى فى ١٩ من ربيع الثانى سنة ١٢٥٥ هـ /اول يوليو سنة ١٨٣٩ م .
انظر : محمد فريد (بك) -تاريخ الدولة العلية العثمانية -ط٢ مكتبة اللآداب- القاهرة ١٨٩٦-ص١٩٧ وما بعدها .

(٢) وثيقة ١٥ -محفظة ٥ بحر بر -من ابراهيم افندى كاتب الديوان الخديوى باستانبول إلى الجناب العالى -فى ٢٧ محرم سنة ١٢٣٣ هـ .

(٣) تذكر الوثيقة التى بين أيدينا رقم ٢٥٧ ما يفهم منه بان السفن الانجليزية هى التى تمكنت فقط من ارتياد السواحل العثمانية دون غيرها بعد أن هدأت الاحوال قليلا .

ونظرا لحالة الاضطراب الراهنة فى البحر وحول العاصمة العثمانية واحتمال عدم تمكن السفينة من تكملة رحلتها إلى مقصدها (الآستانة) فقد عقد الاتفاق بين مصر وربان السفينةالانجليزية بحصولها على قيمة النولون كاملا فى حالة وصولها وتسليم شحنتها من البن والأرز ، أما فى حالة عودتها دون التمكن من بلوغ مقصدها فإنها تحصل على نصف النولون فقط(١) .

ونستطيع من خلال رصد الكميات التى كانت تجمع فى الحجاز وتصدر إلى مصر(٢) أن نقرر حقيقة واضحة مفادها ازدياد حركة التجارة فى البن وتصديره إلى مصر ابتداءا من أربعينات القرن الثالث عشر الهجرى.

بيد أن هناك مشكلة كانت (فى الغالب) تعترض طريق زيادة الوارد من البن إلى مصر ، وهى مشكلة عدم توافر السيولة المالية التى تساعد على شراء كميات أكبر من البن ، وهناك رسائل عديدة تتعجل إرسال الأموال اللازمة لشراءه . من هذه الرسائل:

رسالة سليمان باشا محافظ جدة التى تضمنت أنه يعانى صعوبة وضيقا ماديا فى شراء البن من جدة ، وإذا أرسلت مبالغ مالية لأمكن

---

(١) وثيقة رقم ٢٥٧ -دفتر ٧ معية تركى -إلىحضرة الافندى قبو كتخدا-فى ١١ من شوال سنة ١٢٣٦هـ.
(٢) كما كانت هناك كميات اخرى تصدر من الحجاز إلى الادارة المصرية فى السودان مثال ذلك أرسل إسماعيل باشا بن محمد على(سر عسكر السودان) بقواص خاص إلى جدة حيث حصل على خمسين قنطارا من البن ،وعاد إلى السودان عن طريق سواكن ومنها إلى مدينة سنار حيث يقيم إسماعيل باشا حينئذ .

انظر : وثيقة ٢٩٩- دفتر ٧ معية تركى -من الجناب العالى إلى رستم افندىأمين جمرك جدة - فى ١٣ من ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ .

إرسال كميات وافرة من البن ، وقد صدرت الأوامر بإرسال المبالغ المطلوبة للتعجيل بإرسال البن(١) .

وفى سنة١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ظهرت زيادةكبرى فى كميات البن المرسلة إلى مصر حيث بلغ ما جمع منه فى اثنتين وستين يوما من صفر سنة ١٢٥٣هـ إلى ١٣ ربيع الثانى من نفس العام أربعة آلاف ومائتين وتسع وسبعين قنطارا من البن قد تم تصديره إلى السويس ، هذا بالاضافة إلى مائة وستين قنيمة(٢) شحنت فى مركب المحمودية إلى مصر ، وهناك (فى نفس الفترة) خمسة زوارق تحمل ثلاثة آلاف قنطار بن فى طريقها إلى جدة قادمة من اليمن وقد أشعر محافظ جدة (سليمان حافظ) بأنه عند وصولها ترسل سريعا إلى مصر ، كما أوضح المحافظ المذكور بأن محصول البن متوفر بكثرة هذا العام (١٢٥٣هـ/١٨٣٧م) ويرد بكثرة من جهة الشرق ومما ساعد على جمع هذه الكميات الضخمة وصول مبالغ كبيرة من مصر قدرت بخمسين ألفا من الريالات الفرنسية - المتداولة حينئذ - وهذا يعد مبلغ ضخم لا يستهان به(٣) .

ووصلت إلى جدة فى ٢٠ من ربيع الآخر سنة١٢٥٣هـ/١٨٣٧م شحنة من البن بلغت مائة وسبعين قنيمة وزعت على القوارب التى اتجهت على الفور إلى ميناء السويس(٤) .

---

(١) وثيقة ٢١٦- دفتر٤٩ معية تركى- من المعية السنية إلى محمود افندى فى ٣ من ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ .

(٢) القنيمة : هى الكيس أوالجوالق ، وتزن القنيمة حوالى ٠,٥٧ من الرطل .
انظر : وثيقة بدون رقم -محفظة ٢٦٤-من محافظ جدة إلى الباشمعاون الخديوى -فى ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٤هـ .

(٣) وثيقة ٣٤ حمراء -محفظة٢٦٢عابدين -من محافظ جدة سليمان حافظ إلى صاحب الدولة -فى١٣ من ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ هـ .

(٤) وثيقة ٤٢ حمراء -محفظة ٢٦٢ عابدين - من حافظ سليمان صدقى محافظ جدة إلى المعية السنية - فى ٢٠ من ربيع ألاخر سنة ١٢٥٣ هـ .

وتتحدث رسالة أخرى مؤرخة فى ١٦ من جمادى الثانى سنة ١٢٥٣هـ من محافظ جدة عن وصول سبعمائة وخمسين فنيمة أخرى من البن جاءت من الحديدة ، وستقوم به السفن من جدة بعد يوم من تاريخه فى طريقها إلى ميناء السويس .

وهناك شحنة أخرى تصل يوم تاريخه من اليمن تحتوى على خمسمائة فنيمة سترسل هى الأخرى إلى السويس(١) .

كما وصلت إلى جدة كمية أخرى بلغت مائتين وخمسين فنيمة فى ٢١ من رجب سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م وتم نقلها مباشرة إلى القوارب المتجهة إلى السويس التى تصل إليه بعد ثلاثة أيام من تاريخه(٢) .

وفى ٢٣ من رمضان من العام نفسه وصلت إلى جدة كمية من البن بلغت مائتى فنيمة من الحديدة ، وكان من خلفها ثلاثة زوارق فى الطريق تحمل كمية ثانية(٣) سترسل جميعها إلى مصر عن طريق السويس .

ومع ذلك فقد استمرت الشكوى من نفاذ الأموال اللازمة لشراء البن فى الوقت الذى تتعجل فيه الادارة المصرية بالقاهرة إرسال المزيد منه ، ولذلك أرسل سرعسكر اليمن (ابراهيم توفيق) إلى القاهرة معلنا عن وجود البن بكثرة ولكن المشكلة فى قلة وجود الأموال اللازمة لتمويل عملية الشراء ، وعند توفرها فإنه يستطيع تعيين معاونين وارسالهم إلى كل جهة يتوفر فيها صنف البن مثل تعز وعدن ومخا والحديدة وسوق الأمان حيث

---

(١) وثيقة ١٢٢حمرآء- محفظة ٢٦٢ عابدين -من محافظ جدة إلى صاحب الدولة -فى ١٦ من جمادى الثانية سنة ١٢٥٣هـ .

(٢) وثيقة ١٩٦ حمراء -محفظة ٢٦٢ عابدين -من محافظ جدة إلى صاحب الدولة -فى ٢١ من رجب سنة ١٢٥٣ هـ .

(٣) وثيقة ١٢٨حمراء -محفظة ٢٦٢ عابدين -من محافظ جدة إلى صاحب الدولة -فى ٢٤ من رمضان سنة ١٢٥٣ هـ .

يتم الشراء ويرسل مباشرة إلى جدة ثم يشحن بالسفن إلى مصر(١).

ويبدو أنه تعذر إرسال أموال كثيرة إذ أن الكميات التى تم رصدها من البن فى النصف الأول من سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م تعد أقل بكثير من مثيلها فى العام السابق .

ولم نرصد سوى شحنتين احتوت الأولى على ثمانمائة وتسعين قنيمة للتجارة بالاضافة إلى سبع قنيمات ونصف من البن مخصصة لقهوة محمد على باشا شخصيا(٢). واحتوت الشحنة الثانية على سبعمائة قنيمة وزعت على ثلاث سفن إلى السويس(٣) .

وعلى كثرة الكميات التى استطاع عمال الادارة المصرية جمعها من الحجاز واليمن سنة١٢٥٣هـ/١٨٣٨م إلا أن الادارة المصرية ظلت تشكو من احتياجها الشديد لكميات أكبر من البن مما يشير إلى عظم وكثرة الطلب على البن من مصر محليا وعالميا .

وقد تشاورت الادارة مع محافظها الجديد فى الحديدة عن سبب عدم الوفاء باحتياجات مصر من البن وعدم الحصول على كميات أكبر . وجاء تعليل محافظ الحديدة مفصلا فى تقريره حيث عدد مجموعة العقبات التى تعترض طريق زيادة كميات البن المصدرة إلى مصر وعلى رأسها أنه على الرغم من دخول تعز ، وعدن فى حوزة الحكومة المصرية إلا أن مدينة تعز ليس بها إلا أشجار قليلة وقد أهملت وذبلت بسبب ظلم وجور حكام صنعاء فى ذلك الوقت .

---

(١) وثيقة ٢٢ حمراء –محفظة ٢٦٤ عابدين –من ابراهيم توفيق إلى صاحب الدولة –فى ٦ من محرم سنة ١٢٥٤ هـ .

(٢) كتاب ورد من محافظ جدة –محفظة ٢٦٤ عابدين –فى ٥من ربيع الثانى سنة ١٢٥٤ هـ

(٣) وثيقة بدون رقم – محفظة ٢٦٤ عابدين – من محافظ جدة إلى الباشمعاون الخديوى –فى ١١ من جمادى الاخرة سنة١٢٥٤ هـ .

أما إقليم عدن فإن أشجار البن تكثر بجباله ن ولكن تلك الجبال كانت ماتزال خاضعة للثوار وقد أرجئ أمر اخضاعهم للحكومة المصرية .

وخلاصة تقرير المحافظ المذكور تفيد بأن ظلم الحكام وأتباعهم فى اغتصاب محصول البن من الأهالى ثبط همتهم فى العناية بأشجار البن ، وانصرفوا بالتالى عن زراعة أشجار جديدة .

واختتم تقريره بإبداء الرأى فى علاج ذلك والتوصية بشمول الأهالى أصحاب أشجار البن وزراعه بالرعاية الخديوية وتشجيعهم على زراعة أشجار جديدة(١) .

وقد لوحظ تصرف محمد على فى العملية التجارية بطريقة تعود بنا إلى عصر المبادلات التجارية فى عهود سابقة إذ ابتكرت الادارة المصرية طريقة جديدة لسد العجز فى الأموال السائلة لشراء البن واستبداله بالقماش فكانت ترسل القماش لعمالها حتى يقوموا بدفع ثمن البن المشترى قماشا(٢). بل إن الادارة المصرية كانت تشترى البن من بعض التجار ثم تعطيه إلى الشريف كجزء من راتبه المخصص له(٣) .

ومع الازياد الدائم فى الطلب على البن وتسويقه عالميا عن طريق مصر كانت الادارة المصرية تتبع كل السبل لتوفير السيولة المالية لإرسالها إلى الحجاز وشراء البن من هناك ثم جلبه إلى مصر وإعادة بيعه للتجار

---

(١) وثيقة ٣١٥ حمراء -محفظة ٢٦٢ عابدين -من ابراهيم توفيق باشا بالحديدة إلى الجناب العالى -فى ٥ من ذى الحجة سنة ١٢٥٣ هـ

(٢) وثيقة ٥٥٦ - دفتر ٥٤ معية تركى - أمر عال إلى مختار بك ناظر المجلس - فى ١٢ من صفر سنة١٢٥١هـ .

وانظر : مكاتبة ٤٤ - دفتر ١٥٦ مجلس ملكى - قرار صادر من مجلس جدة فى ٢٧ من محرم سنة١٢٥١هـ وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة كانت متبعة فى عهد محمد على حيث كان يقوم بمبادلة الأجهزة والسفن التى يشتريها من أوربا وغيرها بالغلال المصرية كما كان يدفع ثمنا لديونه المختلفة غلالا . أنظر فى ذلك محافظ الابحاث محفظة التجارة.

(٣) مكاتبة ٥٧ -دفتر ١٥٦ مجلس ملكى -قرار صادر من مجلس جدة -فى ٢من صفر سنة ١٢٥٣ هـ

المحليين والعالميين الذين يبادرون بتصديره إلى أوربا وغيرها[١] .

وكانت التعليمات واضحة فى ذلك الوقت بجمع المبالغ التى يتم حصرها من عملية بيع البن للتجار وإرسالها مباشرة إلى الحجاز لشراء بن غيره [٢] وهكذا .

(١) الامر التركى ١٠٦ -محفظة ٨ خزينة مصرية -من محمد على إلى باقى بك الخزينة دار -فى ١٦ من محرم سنة ١٢٥١هـ

(٢) وثيقة بدون رقم - محفظة ديوان التجارة والمبيعات -من الجناب العالى إلى بغوص بك (ناظر التجارة) -فى ١٦ من محرم سنة ١٢٥١هـ

الفصل الثالث

تجارة الغلال(1)

اتخذت تجارة الغلال فى الحجاز إبان عهد محمد على أشكالا مختلفة بعضها كان يتسم بشكل وطريقة التجارة المباشرة ، والبعض الآخر قد اتخذ طرقا أخرى تجارية غير مباشرة .

وتعتبر تجارة الغلال فى الحجاز من أهم أنواع التجارة وأوسعها تعاملا ونستطيع القول : أن الغلال كانت تعد البضاعة الرائجة الأولى المنافسة لتجارة البن آنذاك .

ومن البديهى أن تنشط تجارة الغلال فى تلك الفترة وتزداد كمياته فى حالتى التصدير والاستيراد لعوامل شتى كان من أبرزها :-

١- ازدياد أعداد الحجاج فى ذلك العهد نظرا لاستمرارية حركة القوافل الحكومية التى كانت تضفى الحماية على مواكب الحج وتمنع عنهم غيلة عربان الحجاز وتعدياتهم المستمرة على الحجاج .

٢-كثرة عدد الموظفين المصريين والأتراك على السواء مما أضاف عنصرا جديدا يستهلك كميات أكبر من الغلال وكان لابد من توفير احتياجاته.

---

(١) يحتار الباحث فى تحديد كنه الغلال واستخدام هذا اللفظ فى الوثائق -فترة الدراسة - فأحيانا كانت الكلمة تستخدم فقط للدلالة على الحنطة (الدقيق) وأحيانا أخرى للدلالة عن الحنطة والحبوب عموما ماعدا الفول ، وأحيانا ثالثة يقال فيها :والغلال والشعير والفول .
فهو لفظ خاص للحنطة ولفظ عام لكل أنواع الحبوب بما فيها الغلة التى تطحن فتصير دقيقا ويرى أحمدالدماصى أن الغلال كانت أسما تم اطلاقه على القمح وغيره من أنواع الحبوب كالفول والعدس والشعير وغيرها أيضا .
أنظر : أحمد محمد الدماصى - نظام الاحتكار فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر - جامعة القاهرة - ١٩٨٤ - ص٢١٩.

٣ - احتياج الجيوش الجرارة التى دفع بها محمد على إلى شبه الجزيرة العربية إلى امدادت ضخمة من الغذاء فكان يتم تغطية الجانب الأكبر من الغلال المطلوبة للجيش عن طريق استيراده من مصر ، ونسبة كبيرة من هذه الغلال كانت تدخل ضمن النشاط التجارى سواء تم ذلك مباشرة أو بطرق أخرى غير مباشرة عن طريق تصرف الجنود فيما يتبقى لديهم من غلال بالبيع أو استبداله بأشياء أخرى يحتاجونها .

وقد استهل محمد على حكم الحجاز بفرض نظام الاحتكار على تصدير الغلال إليه وأصدر أوامره فى أوائل ١٢٣٥هـ /١٨١٩م إلى محافظ السويس بمنع التجار من إرسال صنف الغلال لبيعه فى مدن الحجاز المختلفة ، وقد تضمن قرار المنع الاشارة إلى السبب الحقيقى وهو أن نقل غلال التجار من السويس إلى جدة وينبع من شأنه أن يضر بعملية رواج مبيعات هذا الصنف الذى يتم فى الشون الأميرية بالمدينة المنورة(١) وغيرها من مدن الحجاز .

ويبدو أن هذا القرار قد نشأ قبل أن تستقر الأمور نهائيا فى الحجاز لمحمد على وقبل أن يتسع عليه خرق المناطق التى غزاها بعد ذلك فى اليمن والسودان والشام وغيرها ، وأصبح عليه لزاما تجهيز الجيوش الجرارة باحتياجاتها من الغلال .

ويبدو لى أيضا أن التجار فى مصر قد عانوا من هذا النظام الاحتكارى إلا أنه كان يخفف عنهم بشكل أو بآخر مثلما نجد فى حالة أحد التجار الذى يدعى طوسيجه ، وقد حضر تابعه بعشرين أردبا من الحنطة

---

(١) الأمر ٢٧٠ - دفتر ٥ معية تركى - صادر إلى محافظ السويس - فى ٢٣ من شوال سنة ١٢٣٥ هـ .

إلى السويس لتصديرها إلى جدة وفوجئ بقرار منع التصدير لهذه السلعة فقدم التماسا للمساعدة فى بيعها بالسويس وقاية من خسران بضاعته .

وقد تمت الموافقة على الالتماس المقدم من تابع التاجر وصدرت الأوامر الحكومية إلى محافظ السويس بمد يد المعونة وتسهيل عملية بيع هذه الكمية فى السويس حتى لا يلحق الضرر بصاحبها (١) .

ولم يستمر نظام الاحتكار هذا طويلا فسرعان ما انهار تحت وطأة الحاجة إلى كميات أعظم لتلبية الطلبات الخارجية على صنف الغلال خاصة أوربا وتسديد الكثير من الديون التى نشأت من شراء السفن وبعض الاجهزة الحديثة فكان يتم تبادلها بالغلال المصرية ، هذا بالاضافة إلى احتياجات الجيوش المصرية – كما قدمنا – ولذلك كان القادة المصريون فى الحجاز كثيرا ما يضطرون لشراء الغلال الحجازية كما سيتضح لنا بعد .

وإذا نظرنا إلى تجارة الغلال فى الحجاز نجد أن نسبة كبيرة منها كانت تقوم به الادارة المصرية فتنقله السفن المختلفة من السويس والقصير إلى موانى الحجاز لتغطية احتياجات الأهالى والحجاج وغيرهم(٢).

---

(١) الأمر ١١٣ – دفتر ٥ معية تركى – صادر إلى محافظ السويس – فى ٢٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٣٥ هـ .

(٢) لايدخل فى الاعتبار الكميات الكبيرة من الغلال التى كانت تصدر إلى الحجاز كمخصصات لأهالى الحرمين والمجاورين والفقراء وغلال الجنود ، واحتياجات الموظفين والأشراف وبعض وجوه القوم الذين كانت لهم مرتبات ثابتة من الغلال ترسلها مصر كل عام فهذه الكميات مستبعدة تماما من العملية التجارية اللهم إلا ماكان يقوم به هؤلاء من بيع فائض احتياجاتهم ، فهذا ماسوف نتحدث عنه ويدخل فى التجارة ومما يجدر ذكره فى هذا المجال هو أن كميات الغلال التى كانت ترسل من مصر إلى الحجاز تعد عظيمة جدا وللتدليل على ذلك يكفى أن نعرف أن ما خصص من صنف الفول فقط للحجاز سنة ١٢٤١ هـ بلغ خمسين ألف أردب .

أنظر : وثيقة ١٢٥ – دفتر ٢٤ معية تركى – من المعية إلى محمد أغا مأمور الأقاليم الوسطانية – فى ١٠ من شعبان سنة ١٢٤١ هـ .

ومن الحنطة كان يرسل فى أوائل سنة ١٢٥٣ هـ أكثر من ثلاثة عشر ألف أردب منها لطحنها واستخراج الدقيق منه فى جدة .

أنظر : وثيقة ٣١ – دفتر ١٥٦ مجلس ملكية تركى – صفحة ٥ – مجلس جدة – فى ٢٢ من محرم سنة ١٢٥٣ هـ .

ويكاد يساوى مبيعات الحكومة ماكان يجلبه التجار من أسواق الخليج خاصة مسقط والبصرة ومن مصر وغيرها بالاضافة إلى ما كان ينتجه الحجاز من غلال أيضا كان يدخل فى حركة التجارة .

وأغلب هذه الغلال المحلية كان يزرع فى منطقتى غامد وزهران اللتان كانتا تمدان الحجاز بجزء من احتياجاته من الغلال(١) .

وسنفصل الحديث فيما يأتى عن الغلال المصرية .

أولا : مبيعات الحكومة المصرية

نستطيع من خلال متابعة كميات الغلال المرسلة للحجاز المخصص جزء كبير منها للتجارة أن نلحظ قدر ضخامتها وقدر رواج هذه التجارة حينئذ ، على الرغم من أن مصر قد أولت عنايتها أولا للمرتبات والمخصصات التى كانت توزعها فى الحجاز من الغلال ، وتدلنا وثيقة مرسلة إلى محافظ مكة على ذلك :

فقد أرسل الوالى المصرى إليه تعنيفا وتحذيرا شديد اللهجة لما قام به المحافظ من جعل الأولوية للمبيعات من الغلال على توزيع المخصصات حيث كان بشونة جدة حوالى عشرة آلاف أردب من الحنطة ، وتصرف المحافظ فيها بالبيع لتكفى سكان مكة المكرمة و جدة ، وأرجأ بذلك توزيع المخصصات ومرتبات الفقراء والمجاورين وغيرهم(٢) .

---

(١) الوثيقة العربية ٢١٦ – محفظة ٢٦٦ عابدين – بتاريخ ٢٢ من ربيع الأول سنة ١٢٥٥ هـ .
(٢) وثيقة ٨١- دفتر ١٠ معية تركى – إلى محافظ مكة – فى غرة ربيع الآخر سنة ١٢٣٧هـ.

كما يمكننا أن نسوق أمثلة أخرى ففى شعبان سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م قرر مجلس جدة إخراج تسعة آلاف أردب من الشعير والفول من شونة جدة الأميرية وبيعها للحجاج وغيرهم .

وقد أرسل كل من وكيل محافظة مكة الميرلواء محمد أمين بك ومحافظها أحمد باشا برسائل إلى خديوى مصر فى منتصف سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م يطلبون إرسال كميات كبيرة من الفول والشعير نظرا لأن الحجاز لاينتج شيئا من الفول ، بينما انتاجه من الشعير قليل نادر ولايكفى منتجيه من سكان البادية .

وقد طلب المحافظ ووكيله إرسال كميات كبيرة تكفى للحجاج والأهالى إلا أن الرد جاء بعدم إمكان إرسال غلال سوى مخصصات الحجاز المعتادة دون غيرها[1] .

ويبدو أن هذا العجز عن إرسال الغلال كان وقتيا إذ أن هناك مايدل على ورود الغلال الأميرية بكثرة فى العام التالى ١٢٥٥ هـ/١٨٤٠م .

فقد استفحلت أزمة الغلال فى الحجاز حتى أواخر سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٩م مما اضطر محافظ جدة إلى صرف عشرين أردبا من الحنطة يوميا للأهالى طبقا لقرار مجلس جدة (٢).

وفىمنتصف السنة التالية ١٢٥٥هـ /١٨٣٩م لاحظنا ازدحام شونة

---

(١) وثيقة ١٠١ أصلية – ١٥٠ حمراء – محفظة ٢٦٣ – عابدين تركى – من أحمد باشا سرعسكر الحجاز إلى باشمعاون الخديوى – فى ٢٥ من شعبان سنة ١٢٥٤ هـ.والرد – وثيقة رقم ١٧ مؤرخ فى ٢٨ من رمضان سنة ١٢٥٤ هـ .

(٢) وثيقة ٥٧ حمراء – محفظة ٢٦٤ عابدين – من باشمعاون الخديوى إلى محافظ جدة سليمان صدقى – ورد فى ١١ من ذى القعدة سنة ١٢٥٤هـ .

جدة بالغلال وغيرها من صنوف الطعام المختلفة بالإضافة إلى ما هو آت فى الطريق على متن السفن من مصر مما جعل محافظ جدة يقترح على معاونى الخديوى عدم ارسال نقود سائلة إلى الجيوش المصرية باليمن وإرسال غلال نظرا لوفرتها فى شون جدة بدلا من شرائها باسعار مرتفعة من اليمن خاصة وأن إحدى السفن الأميرية قد وصلت إلى جدة تحمل ستة آلاف أردب من الذخائر المختلفة (١).

مما سبق يتضح أن الغلال الأميرية كانت تباع بكثرة عند توفرها حتى أن الحكومة المصرية كانت تأمر بتأدية ما عليها من دين لبعض عملائها غلالا إذا رغبوا فى ذلكمثلما حدث فى ينبع عندما لم يجد محافظها نقودا فى خزينته فإنه أراد اعطاء أصحاب الجمال (الذين يقومون بتحميل جمالهم بضائع الميرى) مستحقاتهم قمحا ، ولكنهم رفضوا ذلك وطلبوا نقودا ، مما اضطر المحافظ إلى طلب نقود من مصر ، فصدرت الأوامر بإرسال مبلغ مائتى كيس لتسديد مستحقات أصحاب الجمال(٢).

ومما تجدر الإشارة إليه أن كميات الغلال الكبيرة التى كانت تنقل من القصير والسويس إلى ينبع وجدة كانت تحتاج إلى أعداد كبيرة من الجمال وصلت فى بعض الأحيان إلى ألف جمل من ينبع البحر وحدها ليتم نقل الغلال بهذه الجمال إلى المدينة المنورة(٣) .

---

(١) وثيقة ٣٤ أصلية – ٥٣ حمراء – محفظة ٢٦٧ عابدين – من سليمان أغا محافظ جدة إلى باشمعاون الخديوى – فى ١٨ من شعبان سنة ١٢٥٥هـ .

(٢)وثيقة ١٢٥ حمراء – محفظة ٢٦٢ عابدين – من درويش أفندى محافظ ينبع إلى المعية – فى سنة ١٢٥٣هـ .

(٣) وثيقة ٤٤ أصلية – ١٢٣ حمراء – محفظة ٢٦٦ عابدين تركى – فى ١٠ من ذى القعدة سنة ١٢٥٥هـ.

كما أن التعيينات التى كانت تتوفر نتيجة لنقص الجنود والخيل فى حالات نقلهم لمواقع بعيدة ، أو فى حالات النقص الناتج من وفاة بعضهم ، وهروب البعض الآخر ، فإنه كان يوجه الوفر إلى التجارة حيث يباع للحجاج خاصة حجاج الشام(١) .

أما فى حالة احتياج الشون الأميرية للغلال فكانت تمنع من المبيع للأهالى والتجار وتوجه للمصالح الأميرية من ذلك : عندما تعين ابراهيم باشا على رأس جيش كبير لليمن سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م صدرت الأوامر لمحافظ جدة بوقف بيع الغلال الموجودة فى شونة جدة لأن العساكر يحتاجون إلى غلال كثيرة(٢) .

ولم يقتصر الأمر على التجارة الحكومية فى الغلال بل كانت هناك تجارة أخرى فى الغلال الأميرية تتم بطرق غير مشروعة نوضحها فيما يلى :-

ثانيا : مبيعات الجنود والموظفين

اعتاد الجنود تدارك احتياجاتهم المالية من بيع بعض مخصصات الغلال التى كانت تصرف لغذائهم وغذاء دوابهم نتيجة تأخر مرتباتهم وقلتها على وجه العموم . هذا فى الغالب ، وفى أحيان أخرى عندما تقل أعداد الجنود بالوفاة أو نقلهم إلى أماكن أخرى أن تزداد المؤن وتفيض عن حاجة

---

(١) الوقائع المصرية - العدد ٣١٧ - الأربعاء ١٣ من جمادى الآخر سنة ١٢٤٧ هـ .
(٢) وثيقة ٥٩٤ - صفحة ١٢٩ - دفتر ٤٧ معية تركى - من المعية السنية إلى محافظ جدة - فى ٢٧ من رجب سنة ١٢٤٩ هـ .

الجنود فيقومون ببيعها وتحصيل أثمانها لأنفسهم ، ولذلك فقد عرض حسن أغا محافظ جدة فى سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م اقتراحا يقضى أن يتم تعداد الجنود مرة كل أربعة أشهر حتى تستبعد مؤن الجنود المتوفين والغائبين والفارين ، ويصير بذلك نفع عظيم للحكومة فتوفر تعيناتهم وعليق دوابهم(١). وقد كان هذا البيع يتم للحجاج والتجار على حد سواء ، مما جعل عمال الإدارة المصرية يشكون من ذلك لأن الجنود عندما يبيعون من علف دوابهم فإنهم يتركونها هزيلة ويقتصدون فى إطعامها فلا تقوى على الحمل والمسير الطويل الذى كان يتطلبه التنقل والترحال بين المناطق المختلفة .

فقد اكتشف وكيل محافظة مكة (محمد أمين بك) أن الحبابين (بائعى الحبوب) يبيعون فى موسم الحج الواحد أكثر من أحد عشر ألف أردب من الفول و الشعير ، وعندما بحث الأمر عرف أن مصدر تلك الحبوب هو مبيعات الجنود من مرتباتهم ومرتبات عليق (علف) دوابهم ،ولذلك فقد طلب التشديد عليهم ومنعهم من تكرار ذلك (٢) . كما تشاور مجلس جدة فى هذا الأمر أيضا وبعد بحثه توصل إلى أن الجنود يبيعون للحبابة كمية كبيرة خاصة من علف الدواب للحجاج .

من أجل ذلك طلب محافظ جدة جلب ما يكفى لطعام الحجاج وطعام دوابهم من مصر إلى الشون الأميرية ثم يباع لهم على النحو التالى :-

أن يجلب من صنف الشعير أربعة آلاف أردب ، من الفول خمسة ألآف أردب ،على أن يتم إرسال ألف وخمسمائة من الشعير وألف من الفول

---

(١) الوقائع المصرية - العدد ٩٨ - فى ١٠ من رجب سنة ١٢٤٥ هـ .

(٢) وثيقة ١٠١ أصلية - ١٥٠ حمراء - محفظة ٢٦٣ عابدين تركى - من أحمد باشا محافظ مكة إلى حسين باشا باشمعاون الخديوى - فى ٢٥ من شعبان سنة ١٢٥٤ هـ .

إلى المدينة ، والباقى يظل فى جدة حيث يباع للحجاج والأهالى من شونة الميرى بالثمن والربح المعقول ، وعندما يصل حجاج الشام للمدينة يبتاعون إحتياجاتهم من شونة المدينة مدة إقامتهم فيها وما يلزم للطريق كذلك ،أما فى مكة فإنهم يشترون منها بشرط أن يحصلوا على بيان من أمير الحج وأمين الصرة بعدد دوابهم حتى لا يفتح الباب لتدخل الحبابة فى الشراء والبيع ،ويمنع هؤلاء من شراء الغلال عموما من الجنود مع التحرى،والمراقبة الدائمة ،وبالتالى معاقبة البائع والمشترى إذا حدث ذلك.

وقد تصدق على إقتراح مجلس جدة هذا وتمت الموافقة عليه من مصر (١) .أما مبيعات الموظفين فهذه لها شأن آخر حيث إعتاد بعض كبار الموظفين فى الحجاز عند شحن السفن بالحنطة والفول والشعيروالعدس والذرة وغيرها أن يأخذوا منها شيئا غير قليل للبيع وللاستهلاك الخاص وكانوا يستفيدون فى ذلك من الفرق الناتج من حساب نقصان الغلال الذى يتم على أساس خمسة وأربعين قرشا للاردب عموما فى الوقت الذى كانوا يبيعون فيه الأردب المسروق بعشرة ريالات فرنسية (٢) أى ما يوازى مائة وعشرين قرشا .

ولذلك فقد اقترح الشريف حسين بن محى الذى قدم هذا التقرير إلى المجلس العالى بمصر أن يلتزم هؤلاء الموظفون بدفع أربعمائة كيس (٣) من النقود كتأمين حتى إذا نقص من الغلال شيئا ولو حبة واحدة يكملها هو مع إخراج كشوف الغلال القديمة من الغلال المرسلة فى السنوات السابقة

---

(١) وثيقة ١٩٢ حمراء – محفظة ٢٦٤ عابدين – مخرج من مضبطة مجلس جدة فى ٢٦ صفر سنة ١٢٥٤ هـ .
(٢) كان الريال يساوى ١٢ قرشا تقريبا فى سنة ١٢٤٥ هـ
(٣) الكيس كان يحتوى على خمس جنيهات أى خمسمائة قرش .

ومحاسبة المسئولين عن نقصان الغلال .

وقد تداول هذا الاقتراح أعضاء المجلس العالى وبعد تشاورهم فيه وجدوا أن إقتراحه موافق للمصلحة العامة بيد أن البحث فى الماضى من الصعب تداركه لمرور سنوات وسنوات وبعض الرؤساء قد توفى ، ومنهم من هرب بعيدا فهذا أمر يطول ، وقد لاينتج منه فائدة ، ولذا استحسن المجلس العالى صرف النظر عن ذلك .

أما ماينبغى عمله بعد ذلك فقد خصص – بموافقة الخديوى – للغلال التى تنقل إلى الحجاز فى كل مائة أردب سماح قدره أردب ونصف نقصان ، احتمالات فرق الكيل والأتربة العالقة بالغلال ، وما يزيد عن أردب ونصف لكل مائة أردب يحصل ثمنه حسب سعر الحجاز فى وقته مباشرة[1] ، حتى لايتجاسر هؤلاء الموظفون على سرقة الغلال وبيعها بالسعر العالى مع الاستفادة بفروق الأسعار .

الغلال الحجازية ودورها التجارى

لعبت الغلال الحجازية التى كانت تزرع فى المدينة المنورة ،وما كان يجلب منها من منطقتى غامد وزهران دورا رئيسيا فى سد جزء كبير من احتياجات أهالى الحجاز المحلية وكان الجزء الباقى يتم توفيره من غلال مصر والخليج والتجارة الهندية .

---

(١) الوقائع المصرية – العدد رقم ٥٥ – الخميس ٢٥ من ربيع الأول سنة١٢٤٥ هـ .

ورغم ذلك فقد كانت المصالح الأميرية المصرية تضطر أحيانا إلى شراء تلك الغلال الحجازية في أوقات الضرورة الملحة عند تأخر وصول الامدادات المصرية إلى الحجاز .

ويذكر لنا ابراهيم باشا بن محمد على في رسالة لأبيه أنه قد اشترى ألفي أردب من الشعير الذي تم زراعته من طرف أهالي المدينة المنورة نظرا لحاجة الميرى الماسة إليه ، وأنه بذلك أنقذ الحيوانات التي في حوزته من الهلاك لأن شون ينبع خالية تماما من الشعير ولم ترد إليها سفينة واحدة منذ حوالي شهرين (١).

كما تفيد إحدى رسائل محافظ مكة (احمد شكرى) إلى معاوني الخديوى في ٦ من ربيع الثاني سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م بأنه تلقى الأوامر المصرية المؤرخة في ٩ ربيع الأول سنة ١٢٥٣ هـ/ ١٨٣٧م القاضية بضرورة الإسراع في ارسال القمح الحجازى المعتاد ارساله سنويا إلى مصر المخصص لجناب الخديوى محمد على نظرا لنفاذ الكمية الأولى التي ارسلت سابقا .ويؤكد محافظ مكة على عنايته الشديدة بهذا الأمر وأنه في خلال أيام قليلة سيقوم بإرسال القمح الحجازى المعتاد طبقا للأمر الصادر إليه(٢) .

وفي أوائل سنة١٢٥٥هـ/١٨٣٩م شحت الغلال المصرية بشكل ملحوظ أدى إلى التقصير في إرسال تعينات الغلال المعتادةإلى الحجاز، وظهرت محاولات لتغطية هذا النقص من غلال الحجاز فأرسل معاون الخديوى إلى محافظ مكة (أحمد شكرى) يستفسرعن المقدار الذي يمكن تداركه من غلال الحجاز بالشراء من زراعه،وعلى أثر جولة محافظ مكة في بلاد بني شهر،

---

(١) وثيقة ١٤٩ - محفظة ٤ وارد المعية السنية (بحربر) - بختم ابراهيم باشا بدون تاريخ .

(٢) وثيقة ٢٠٥ - محفظة ٢٦١ عابدين - بختم أحمد شكرى - في ٦ من ربيع الثاني سنة ١٢٥٣هـ .

وبنى عمر،وبالقرن،وشمران واستفساره عما عندهم من غلال زائدة عن كفايتهم فوجد أنه يكفى بالكاد لاستهلاكهم حتى يثمر المحصول الجديد ولا يمكن التفريط فيما عندهم من غلال لحاجتهم الشديدة إليها.

و نظرا لأن بلاد غامد و زهران أعظم بلاد الحجاز فى الزراعة عموما فقد سأل عما يمكن تداركه من غلالها بعد كفاية أهلها فوجد أنه يمكن شراء خمسة آلاف أردب و مع التأكيد و التوسط لدى مشايخ القبائل هناك يمكن الحصول على ستة آلاف أردب على أن يكون الثلثان قمح و الثلث الآخر شعير، و عن السعر المتداول فى هذه السنة علم أن سعر الأردب حوالى أربعة ريالات فرنسية أى ما يساوى ثمانين قرشا وقد كانت المشكلة الواضحة أمام محافظ مكة هى فراغ خزانة مكة من النقود التى بها يستطيع حجز كميات الغلال المذكورة نظرا للعادة المتبعة مع الأهالى حيث كانوا يتداينون حتى ينضج المحصول و يتم سداد ديونهم منه لذلك فقد عرض أنه عند تأخر وصول النقود لمدة شهرين قادمين فإنه لن يستطع شراء أكثر من ألفى أردب من الغلال الحجازية(١).

غلال الخليج و دورها فى تجارة الحجاز

يستطيع الباحث أن يسجل نشاطا ملحوظا لتجار الخليج فى الحجاز وما يجلبونه من بضائع مختلفة كان على رأسها الغلال .

---

(١) وثيقة عربية ٢١٦ - محفظة ٢٦٦ عابدين - من أحمد شكرى إلى معاون جناب خديوى - فى ٢٢ من ربيع الأول سنة ١٢٥٥ هـ .

و يبدو و أن غلال الخليج كانت تجد رواجا و يزداد الطلب عليها عندما تقل الأقوات و تشح الغلال الحجازية المحلية و تتأخر الغلال المصرية عن الوصول فى مواعيدها إلى الحجاز ، وأحيانا أخرى كان يؤدى وصول أعداد كبيرة من جنود الجيوش المصرية للحجاز واليمن إلى إستهلاك كميات كبيرة من الغلال لاطعام العساكر ودوابهم وبالتالى تشح الأقوات مما يضطر القادة هناك إلى الاتصال بالتجار من كل الأنحاء التى إعتادت إرسال بضائعها لتوجيه هذه البضائع خاصة الغلال إلى البلدان الحجازية ولنأخذ مثلا على ذلك عندما وصل سليم باشا قائد الجيش المصرى برجاله إلى المدينة المنورة نرى محافظها يرسل إلى باشمعاون الخديوى يقول له : (....ولمبلغ الشق الذى نعانيه وصينا التجار بأن يأتوا بذخائر ويبيعوها إلى الحكومة وأتيناهم فسحا بذلك وقد أخذنا منهم كل ما أتوا به منها ودبرنا أمرنا ،وبسبب الضنك الشديد إضطررنا بعد ذلك إلى شراء الأردب من الحنطة سعر ٢٨٠ قرشا إلى٣٠٠قرشا وأردب الشعير سعر ٢٥٠ قرش إلى ٢٨٠قرشا (١)

وإذا تتبعنا مسيرة الغلال الخليجية نجد أنها كانت تصل من أماكن عديدة ،ويتم الاتصال بأولى الأمر فيها إضافة إلى تجارها ففى ١٠ من رجب سنة١٢٥١ هـ/١٨٣٥م أرسل محمد على باشا إلى رجاله بالحجاز أمرا مفاده : (أنه نظرا لصعوبة نقل الحنطة وتكاليفها وذلك لكثرة العساكر بالحجاز فإنه يستحسن أن تتصلوا بإمام مسقط وتطلبوا منه إرسال التجار بالحنطة إلى جده لبيعها هناك ثم تشترون منهم ما تحتاجون فيكون ذلك أوفر

(١) وثيقة ١٢٤ حمراء - محفظة ٢٦٦ عابدين - من محرم أغا محافظ المدينة إلى الباشمعاون ...) - بتاريخ ١١ من رمضان سنة ١٢٥٥ هـ .

وأسهل فى النقل لامتلاك رجال مسقط سفنا قوية كبيرة وكثيرة .[1]

وتطالعنا محاضر مجلس جدة بقرار صادر منه بتاريخ ٢١من محرم سنة١٢٥٣هـ/١٨٣٧م يتضمن تكليف محافظتى مخا والحديدة بإرسال الدفاتر الموضحة مقدار القمح الوارد إلى بندرهما من جهات الهند ومسقط[2] ،وتعد هذه إشارة تؤكد بدورها على ورود غلال للتجارة من الهند .

وهناك إشارة سابقة تفيد موافقة محمد على باشا على القرار الصادر من مجلس جدة بشأن استيراد القمح من بومباى بالهند نظرا لرخص ثمنه عن مثيله فى منطقة الحجاز ولحاجة المنطقة إليه وقد أرسلت الموافقة إلى محافظ جدة فى شوال سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٦م للعمل بها [3] .

وكانت أقاليم نجد والكويت والاحساء تشارك بسهم وافر فى هذه التجارة الضرورية إذ نلاحظ قيام قائد الجيش المصرى فى نجد بشراء كمية كبيرة من الغلال من الاقاليم الثلاثة المذكورة بلغ ثمنها ثلاثة آلاف كيس من النقود[4] ،وهو مبلغ كبير نسبيا .

وفى ١١من ذى القعدة سنة ١٢٥٤هـ /١٨٣٩م يضطر محافظ جدة إلى صرف عشرين أردبا من الحنطة يوميا لرفع الضائقة التى يمر بها الاهالى بعد أن وافق على زلك مجلس جدة وذلك حتى تصل سفن البصرة التى تبيع

---

(١) أمر رقم ٦٤ – ورقة ١٢ – دفتر ٦٧ معية تركى – من الجناب العالى إلى الأقطار الحجازية – فى ١٠ من رجب سنة١٢٥١ هـ .

(٢) وثيقة رقم ٢٢ – دفتر ١٥٦ مجلس ملكى – قرار صادر من مجلس جدة – فى ٢١ من محرم سنة ١٢٥٣هـ .

(٣) وثيقة ٢٣١ – دفتر ٧١ معية تركى – من الجناب العالى إلى محافظ جدة – فى ٢٥ شوال سنة ١٢٥١هـ .

(٤) وثيقة رقم ٣ – محفظة ٢٦٦ عابدين تركى – من طرف الباشا القائد العام بنجد – فى ٩ من شوال سنة ١٢٥٥هـ .

القمح إلى الأهالى ،ويتم بعد ذلك قطع ما يصرف من الشونة (١)

وعموما فقد كانت تجارة الغلال فى الحجاز تشارك فيها مصر بالقسط الأوفر بالاضافة إلى تجار عرب وهنود وغيرهم اعتادوا نقل هذه الغلال من مصر والحجاز نفسه ،واليمن ومسقط والكويت والاحساء ونجد والبصرة والهند كذلك .

كما أن بين أيدينا وثائق عديدة أخرى تتحدث عن حركة بيع وشراء الغلال من تجار لم يفصح عن هويتهم فى الحجاز شاركوا جميعا فى رواج تجارة هذا الصنف من صنوف التجارة التىكانت فى كثير من الأحيان لها تأثير عظيم على نشاط الجيوش وما معها من دواب الحمل والقتال (٢).

وربما ما يحسن إضافته فى هذا المجال هو أنه كانت هناك عناية كبيرة من مجلس جدة باستيراد البضائع والغلال الهندية واستخدامها أو التجارة فيها بأسواق الحجاز ،وقد أرسل مجلس الملكية وفى شعبان سنة ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م تستفسر عن المبالغ التى يحتاجها مجلس جدة لتكون لدية كرأس مال دائم يستطيع من خلاله شراء أمتعة وأغراض تجارية من الهند على السفن المصرية (٣) .

---

(١) وثيقة ٥٧ حمراء – محفظة ٢٦٤ عابدين – من محافظ جدة سليمان صدقى إلى الباشمعاون – فى ١٩ من شوال سنة ١٢٥٤ هـ .

(٢) انظر فى ذلك : الأمر الكريم ٤٧٠ – دفتر ٦٧ معية تركى – من الجناب إلى سرعسكر الأقطار الحجازية – فى ٤ من رمضان سنة١٢٥١هـ.
وانظر : وثيقة ٤٢٢ – صحيفة ١٠٣ – سجل ٦٦ معية – من الجناب العالى إلى محافظ المدينة – فى ٣ من جمادى الأولى سنة ١٢٥١هـ .
و : وثيقة رقم ٤ أصلية – ٥١ حمراء –محفظة ٢٦٩ – من احمد شكرى بمكة إلى صاحب الدولة – فى ١١ من محرم سنة ١٢٥٦هـ .

(٣) وثيقة ٧٨ – محفظة ١ ملكية تركى – من الجناب العالى إلى مختار بك ناظر المجلس – فى ٢٤ من شعبان سنة ١٢٥٠ هـ .

اسعار الغلال

ظهر تفاوت واضح فى أسعار الغلال التى تدخل التجارة الحجازية ، و يبدو فى اعتقادى أن هذا يعود إلى عدة ضوابط وظروف كان على أساسها يرتفع سعر الغلال أو تنخفض أسعاره ،ويمكن إيجاز هذه الضوابط فيما يأتى:-

١- بداية موسم الزراعة ونهايته .

٢- كثرة عدد الحجاج وقلتهم وأوان وجودهم بالحجاز من عدمه .

٣- زيادة عدد الجنود الموجودين بالفعل ،المارين بالحجاز فى طريقهم إلى مهام موكلة إليهم .

٤- ظروف زراعته فى مصر وتأثر ذلك بقدر الفيضان بالاضافة إلى خضوعه للعرض والطلب عليه فى الأسواق الاوربية وغيرها عندما يقل انتاجه هناك أو يزيد ولذلك نلاحظ أن أسعار أول العام أحيانا تتضاعف وتزداد بشكل واضح فى منتصف العام أو نهايته ،وكذلك يمكن لهذة الاسعار أن تنخفض حسب الظروف التى أشرنا إليها سابقا .

فنجد مثلا فى ٢٥ من جمادى الثانيه سنة ١٢٣٨هـ / ١٨٢٣ م يباع أردب الحنطة بأربعة ريالات فرنسية فى حالة دفع ثمنه نقدا فى الحال ، أما بيع الأجل لأربعة أو خمسة أشهر فإنه يصير ثمنه أربعة ريالات ونصف الريال(١).

---

(١) مكاتبة بدون رقم - محفظة ١ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات - فى ٢٥ من جمادى الأول سنة ١٢٣٨ هـ .

وبعد أربعة عشر يوما أى فى يوم ٩ من جمادى الثانى يرتفع ثمنه ليصل إلى خمسة ريالات فرنسية للأردب الواحد فى حالة الدفع الفورى (١).

وفى ٧ من رمضان سنة ١٢٤١ هـ /١٨٢٦م يصل سعر أردب الحنطة ستا وخمسين قرشا أى ما يوازى أربعة ريالات ونصف (٢)

أما فى سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م فإنه يرتفع ارتفاعا كبيرا نظرا لنقص انتاج أوربا من الحنطة فيصل سعر ه فى ٢٦ من ربيع الاول إلى خمسة ريالات فرنسية (٣). ثم يواصل إرتفاعه ويطلبه التجار بسعر سبعة ريالات للأردب الواحد .(٤)

ويستمر سعر الأردب فى الارتفاع فى سنة ١٢٤٤هـ /١٨٢٨م ليصل فى٧ من ربيع الآخر إلى ٩ ريالات للأردب من المنطقة التى تزرع فى الصعيد ،وتسعة ريالات ونصف للحنطة المنزرعة فى الوجة البحرى (٥).

وفى شوال سنة ١٢٥٣هـ /١٨٣٧م وصل سعر أردب الحنطة إلى أربعة وخمسين قرشا بعد أن عاد إلى سعره الطبيعى .

أما العدس فقد وصل سعره فى العام المذكور إلى ست وستين قرشا للأردب الواحد (٦).

ونلاحظ أنه فى أوائل سنة١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م يصل سعر أردب الغلال

---

(١) مكاتبة بدون رقم – محفظة ١ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات – فى ٩ من جمادى الثانى سنة ١٢٣٨ هـ .
(٢) وثيقة ٢٢٩ – محفظة ٢ – أوامر ديوان التجارة – فى ٧ من رمضان سنة ١٢٤١ هـ.
(٣) وثيقة ١٤١ – محفظة ٣ ديوان التجارة والمبيعات – من الجناب العالى إلى بغوص بك – فى ٢٦ من ربيع الأول سنة ١٢٤٣هـ .
(٤) وثيقة ١٨٠ – محفظة ٣ ديوان التجارة – من الجناب العالى إلى بغوص بك – فى ٢٧ من شوال سنة ١٢٤٣هـ .
(٥) وثيقة ١٧ – محفظة ٤ ديوان التجارة – من الجناب العالى إلى بغوص بك – فى ٧ من ربيع الآخر سنة ١٢٤٤هـ .
(٦) وثيقة ٢١٦ حمراء – محفظة ٢٦٦ عابدين – فى ٢٢ من ربيع الأول سنة ١٢٥٥هـ.

(من القمح والشعير)إلى أربعة ريالات فرنسية أى ما يوازى مائة قرش تقريبا[1] ، وفى منتصف العام نفسه أى فى رمضان يتراوح سعر الأردب بين مائتين وخمسين إلى ثلاثمائة قرش [2] ، وفى نهاية العام أى فى ١٠ من ذى القعدة يواصل السعر فى الارتفاع ليصل إلى ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ قرش[3] ثم ينزل مباشرة بعد إثنتى عشر يوما فى ٢٢من ذى القعدة بشكل مفاجئ ليصل إلى مائة وسبعين قرشا للأردب من القمح والشعير [4]

أما الفول فقد بلغ سعر الأردب منه فى منتصف سنة١٢٤٠هـ أوائل ١٨٢٥م ثلاثة ريالات فرنسية [5] ،كما كان يصدر إلى أوروبا وخاصة فرنسا بنفس السعر المتداول فى مصر وتوابعها [6] .

تجارة الأرز [7]

يبدو أن التجارة فى الأرز الأبيض كانت تتم فى حدود ضيقة فلم نلح تعاملات كثيرة فى هذا النوع من أنواع التجارة المختلفة ،كما لم نلمح أيضا انتقال للأرز المصرى إلى الحجاز للتجارة إلا نادرا ومع ذلك فهناك دلائل عديدة تشير إلى استيراده من الحجاز لبيعه لجنود الجيش المصرى فى السودان وانتقاله عن طريق سواكن .

---

(١) وثيقة ١٢٤ حمراء – محفظة ٢٦٦ عابدين – فى ١١ من رمضان سنة ١٢٥٥هـ .
(٢) وثيقة ١٢٣ حمراء – محفظة ٢٦٦ عابدين – فى ١٠ من ذى القعدة سنة ١٢٥٥هـ.
(٣) وثيقة ١٦٥ حمراء – محفظة ٢٦٦ عابدين – فى ٢٢ من ذى القعدة سنة ١٢٥٥هـ.
(٤) وثيقة ١٢٢ – محفظة ٢ أوامر ديوان التجارة – فى ٢٢ من ذى القعدة سنة ١٢٥٥ هـ .
(٥) وثيقة ١٢٧ – محفظة ٢ أوامر ديوان التجارة – فى ٢٧ من رمضان سنة ١٢٤٠ هـ .
(٦) وثيقة ١٩١ – دفتر ١٥٦ مجلس ملكى – تقرير محافظ جدة – فى ١١ من شوال سنة ١٢٥٣ هـ .
وانظر :وثيقة ١٩٢ – المحفظة والتاريخ السابقين .
(٧) لم يكن الأرز معدودا ضمن أنواع الغلال – إبان الفترة التى نتحدث عنها – إلا أننا أردنا تناوله بعد الغلال مباشرة لأن أصله الشعير الذى كان يدخل ضمن الغلال .

فقد أرسل إبراهيم باشا من السودان فى أوائل سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م إلى أمين جمرك جدة يطلب إرسال كميات من الأرز الموجودفى جدة ليباع إلىالجنود الموجودين فى السودان المصرى (حينئذ) على أن يتم نقله من جدة إلى سواكن ثم يوزع منها بعد ذلك إلى مواقع الجنود ، وقد استأذن ابراهيم باشا هل يعيد ثمن الأرز بعد بيعه لجدة أم يبقيه فى خزانة السودان ، وكان رد الادارة المصرية فى القاهرة أن يبقيه بخزانة السودان إذا كان فى حاجة إليه ، وإذا لم يكن فعليه بإرساله إلى جدة(١) .

وقد اقترح محمد على فى ربيع الأول سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م أن يتم تصدير النساء والأطفال الموجودين بحوزة الادارة المصرية فى السودان إلى جدة لبيعهم فى أسواقها وتسديد أثمان الأرز الذى يشترى من هناك بالحاصل من بيع النساء والأطفال الذين جئ بهم من السودان ، فإذا تراءى لإبراهيم باشا صواب هذا الاقتراح بعد دراسته يرسل إلى مصر لإصدار الأوامر بالعمل به (٢).

وفى نفس التاريخ أمر محمد على عامله على جمرك جدة بضرورة إعلام التجار بحاجة السودان خاصة إقليم سنار إلى صنف الأرز الذى لا يوجد هناك وأن عليهم أن يقوموا بإحضار تجارتهم من الأرز إلى سواكن والتأكيد عليهم بذلك ، كما أمر أمين جمرك جدة بالتنبيه على قائمقام سواكن وقائمقام مصوع بالاعتناء بهذا الأمر ، وعدم التقصير فى استقبال التجار

---

(١) وثيقة ٥٩ – دفتر ١٠ معية تركى – من الجناب العالى إلى ابراهيم باشا – فى ٢٣ من ربيع الأول سنة ١٢٣٧هـ .

(٢) وثيقة ٦٠ – دفتر ١٠ معية تركى – من الجناب العالى إلى ابراهيم باشا – فى ٢٣ من ربيع الأول سنة ١٢٣٧ هـ .

وبضائعهم ، والعمل على رواج هذا الصنف من التجارة هناك(١) .

ونظرا لتبعية مصوع وسواكن لولاية جدة فقد كان الجنود هناك يتبعونها وفى بعض الأحيان كانت تتأخر مرتباتهم نظرا لقلة النقود والعوائد فى الخزينة الخاصة بكل من مصوع أو سواكن .

وفى سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م تأخر صرف مرتبات جنود حرقيقو المقيمين ببندر مصوع فأرسل القائمقام إلى جدة طالبا إرسال خمسمائة كيس من الأرز إلى مصوع لصرفها بدلا من النقود ، وتقرر إرسالها من شونة جدة(٢) .

وقد كان الأرز الذى يرد إلى جدة يحضره التجار من الهند على السفن التجارية القادمة من هناك حيث يتم تداوله تجاريا مع الأهالى والحكومة التى كانت تشترى كميات كبيرة منه ويخزن بشونة جدة حيث كان يصرف بعضه على مرتبات أصحاب الاستحقاق(٣) .

وقد عثرنا على إشارة تؤكد استيراد مصر لبعض كميات من الأرز المتداول فى الحجاز فى بداية عهد محمد على فى شبه الجزيرة ، حيث تشير إحدى الوثائق التى بين أيدينا إلى عريضتين أرسلتا من طرف المهردار بمكة إلى محمد على تؤكد إحداها على قرب وصول كميات الأرز المطلوبة

---

(١) وثيقة ٦٧ - دفتر ١٠ معية تركى - من الجناب العالى إلى أمين جمرك جدة - فى ٢٣ من ربيع الأول سنة ١٢٣٧ هـ .

(٢) وثيقة ١٣١ أصلية - ٥١ حمراء - محفظة ٢٦٤ عابدين - من مجلس جدة - فى ١٢ من محرم سنة ١٢٥٤هـ .

(٣) وثيقة ٢١٧ - دفتر ١٥٦ مجلس ملكى - قرار صادر من مجلس جدة فى ١٥ من ذى القعدة سنة ١٢٥٣هـ.

وانظر : وثيقة ٣٣ حمراء - محفظة ٢٦٢ - من محافظ جدة سليمان إلى صاحب الدولة - فى ١٣ من ربيع الثانى سنة ١٢٥٣هـ .

لمصر مع صاحب العلم (علمدار)[١] .

وأعتقد أن هذه الكميات كانت قليلة لاحتياجات أسرة محمد على وحاشيته من نوع الأرز الهندى الذى كان يروج بيعه فى الحجاز .

تجارة الذرة

كذلك لم يكن صنف الذرة يذكر ضمن الغلال بل كان يأتى ذكره مستقلا دون عده من بين أنواع الغلال ولذلك أفردنا له فى الدراسة .

وفى الحقيقة فإن هذا الصنف كان نادر الوجود فى الحجاز نظرا لعدم إقبال الناس على استهلاكه لغذائهم أو غذاء دوابهم . ولذلك فعندما تم نقل الآلاى ٢٤ السودانى سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م اقترح خورشيد باشا حكمدار السودان صرف تموين جنود الآلاى المذكور من الذرة الصعيدى النبارى لأنهم لو تناولوا الحنطة مباشرة سيمرضون لعدم تعودهم عليها ، ولما كان الحجاز لا ينتج الذرة فقد أرسل محمد على إلى قائد الجيوش المصرية فى الحجاز بضرورة الاتصال بالتجار ومحاولة تدبير شراء الذرة إذا وصل الآلاى قبل وصول الذرة المصرية[٢] .

وقد حاولت الادارة المصرية تسويق الذرة الشامى فى الحجاز إلا ان المعلومات التى توافرت لديها أكدت أن هذا النوع من الذرة لايظهر رواجه هناك فبادرت بصرف النظر عن إرساله ، وتصدير الذرة العويجا بدلا منه

(١) وثيقة ٤٠ – محفظة ١ ذوات تركى – من الجناب العالى إلى المهردار بمكة – فى ٢٣ من رمضان سنة ١٢٢٩ هـ .

(٢) وثيقة ٤٧٠ – دفتر ٦٧ معية تركى – من الجناب العالى إلى سرعسكر الأقطار الحجازية فى ٤ من رمضان سنة ١٢٥١ هـ .

على حسب اقتراح مدير أقاليم الوجه البحرى الذى تعهد بإرسال هذا النوع الأخير إلى الحجاز (١) .

أما عن أسعار الذرة فقد كان يباع فى أوائل سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م بسعر أربعة ريالات فرنسية للأردب الواحد أى ما يوازى خمسين قرشا(٢) ، بينما بيع فى منتصف العام نفسه بسعر أربعين قرشا(٣) .

---

(١) وثيقة ٤٠٨ - دفتر ٥٤ معية تركى - أمر عال إلى مختار بك - فى ٢٣ من شوال سنة ١٢٥٠ هـ .
وانظر : وثيقة ٢٣ - دفتر ٦٠ - من الجناب العالى إلى المدير حسين بك - فى ٢٤ من شوال سنة ١٢٥٠هـ .

(٢) وثيقة ٩ - محفظة ٣ ديوان التجارة - من الجناب العالى إلى بغوص بك - فى ٢٧ من محرم سنة ١٢٤٢هـ .

(٣) وثيقة ٢٣ - محفظة ٣ ديوان التجارة -فى آخر جمادى الأول سنة ١٢٤٢ هـ .

الفصل الرابع

تجارة الحيوانات والجلود

أولا : تجارة الحيوانات

لاشك أن تجارة الحيوانات وجلودها تعد من أنواع التجارة الضرورية اللازمة للأهالى والموظفين والجنود فى الحجاز لتوفير اللحوم من ناحية ومن ناحية أخرى لتوفير حاجة المدابغ من الجلود لاستخداماتها المختلفة سواء فى جدة أم فى مصر ومما تجدر الاشارة إليه أن معظم الجمال التى كانت موجوده بشبه الجزيرة العربية خاصة الحجاز كانت تستغل فى الركوب ونقل أمتعة الجيوش الجرارة التى لم ينقطع ورودها طوال عهد محمد على بشبه الجزيرة .

ولذلك فقد عانت الادارة المصرية كثيرا من جراء استمرارية اعتمادها على الجمال وتأجيرها من الجمّالة أصحابها وما صاحب ذلك من مشاكل عديدة بسبب نفوق أعداد كبيرة منها لوعورة الطرق فى مساحات شاسعة ومراعى قليلة لا تثمن ولاتغنى من جوع ، هذا بالاضافة إلى تأخر مستحقات الجمالة عادة من النقود كان يصرفهم كثيرا عن مؤازرة الجيوش المصرية ،ونقل مستلزماتها من وإلى الحجاز .

ولذلك فقد انحصرت تجارة الحيوانات التى تشترى للذبح وتوفير اللحوم فى الخراف والماعز غالبا لعدم شيوع البقر والجاموس بالحجاز فى

الوقت الذى كانت فيه الجمال لا تكفى للحمل والنقل ونستطيع أن نؤكد ذلك من خلال الكشوف المستخرجة من مصلحة الجلود بجدة الخاصة بالجلود المرسلة من البنادر المختلفة إلى جدة فى إحدى السنوات وهذه الجلود تدلنا علىالحيوانات المذبوحة .

ففى سنة ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م .نلاحظ أن عدد جلود الجمال المذبوحة تسعة جلود ، وجلود الأبقار لم تتعد أربعين بينما بلغ عدد جلود الضانى ستمائة وثلاثين جلدا ، ووصل عدد جلود الماعز إلى ستمائة وتسعة وستين جلدا هذا هو العدد المشترى من بنادر اليمن .

أما ينبع البحر فلم يرد منه من جلود الجمال شيئا ، وورد من جلود البقر ثلاثة عشر جلدا فقط بينما جاء من جلود الضانى خمسمائة وثلاثة وخمسين جلدا أما الماعز فقد ورد منه مائة وواحد وخمسون جلدا .

ومن مكة ورد ثلاثمائة وسبعة وثمانون جلدا من جلود الجمال ، وثمان وسبعون من جلود الأبقار ،فى الوقت الذى بلغت فيه جلود الضانى ستمائة وثمان وثمانين ، ومن الماغز ألف ومائتين وثمانية من الجلود .

وعلى المنوال نفسه تقريبا بقية البنادر وهى مخا والقنفدة والحديدة ومصوع وسواكن وجدة إلا أن المثال كان واضحا فى إيرادات جدة من الجلود حيث كان نصيبها من جلود الجمال مائة وعشرين ، ومن الأبقار خمسين جلدا ونلاحظ ارتفاع كبير فى عدد جلود الضانى إذ بلغت ثمانية آلاف وأربعمائة ، وارتفع عدد جلود الماعز حيث بلغ أربعة آلاف وسبعمائة جلدا[١] .

---

(١) وثيقة ٢٩ حمراء – محفظة ٢٦٣ عابدين – الكشف المستخرج من مصلحة الجلود بجدة للجلود المرسلة من البنادر إلى جدة فى خلال سنة ١٢٥٣ هـ .

وهذا يدلنا على ندرة ذبح الجمال للحاجة الشديدة لها فى الحمل والنقل ، وكذلك ندرة ذبح الابقار لندرة وجودها وإستيرادها من الخارج بينما كثرت جلود الضانى والماعز لتوفر هما بكثرة فى الحجاز بخاصة وشبه الجزيرة العربية بعامة .

وفى الغالب كانت النقود ترسل من القاهرة ليقوم قادة الجند والمسئولين بالحجاز لشراء الخراف وغيرها للذبح وتوزيع اللحوم على جنودهم ومستخدميهم هذا بالاضافة إلى مشتروات الحكومة لتغذية التكايا فى مكة والمدينة من اللحوم[١] .

وهناك إشعار بأن الأبقار كانت تنقل من سواكن إلى جدة بالسفن حيث تباع هناك وتذبح لتوفير اللحوم للأهالى وغيرهم من الجنود والموظفين[٢].

كما كانت الثيران تشترى من مدينة القنفدة وتنقل إلى جدة لاستخدامها هناك فى الجر والحمل ، وكذلك يباع بعضها للاستخدامات العادية[٣] . هذا بالاضافة إلى تجارة الجمال التى كانت ضرورية لملائمتها للجبال والصحراء حيث كان يصل ثمن الجمل الواحد إلى حوالى أربعمائة وخمسة وثمانين قرشا تقريبا[٤] .

---

(١) وثيقة ٤٧ أصلية - ٤٢١ حمراء - محفظة ٢٦٦ عابدين - من أحمد باشا إلى باشمعاون الخديوى - فى ١٧ من شوال سنة ١٢٥٥ هـ .
فقد كان يصرف بتكية المدينة وحدها حوالى سبعة آلاف وخمسمائة وإثنى عشر رطلا من اللحوم إذ كانت الحيوانات تشترى محليا ثم تذبح لتغطية هذا المطلب الخيرى .
انظر : وثيقة عربية رقم ٤ - محفظة ٢٦١ - من عبده محرم محافظ المدينة إلى باشمعاون جناب داورى - فى ١٥ من ذى الحجة سنة ١٢٥٣ هـ .
(٢) وثيقة ٧٠ - دفتر ١٥٦ - مجلس ملكى - قرار صادر من مجلس جدة - فى ١١ من صفر سنة ١٢٥٣هـ.
(٣) وثيقة ٤٧ - دفتر ١٥٦ مجلس ملكى - قرار صادر من مجلس جدة فى ٢٨ من محرم سنة ١٢٥٣هـ.
(٤) وثيقة عربية ١٤١ حمراء - محفظة ٢٦٣ عابدين - من محرم محافظ المدينة المنورة إلى باشمعاون جناب داورى - فى ٢٠ من جمادى الأول سنة ١٢٥٤هـ.
وهى عبارة عن ترجمة تقرير محرم أغا محافظ المدينة خاص بالتحقيقات التى تمت فى قضية مرفوعة من بعض الناس على تيمور أغا محافظ المدينة السابق وأتباعه .

ولعل ما يتبع تجارة الحيوانات ماكان يجرى فى مصوع التابع لولاية جدة إذ شهد هذا البندر نشاطا ملحوظا من الانجليز بحثا عن البغال التى كانوا يطلبونها بأعداد كبيرة تعدت الألف بغل .

فقد حضرت بضع سفن انجليزية فى أوائل سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م إلى بندر مصوع وأخذوا فى شراء البغال منه ، وعندما علم محافظ جدة بذلك كتب لقائمقام مصوع بضرورة منع الانجليز من شراء البغال من قائمقاميته ، وأرسل محافظ جدة فى نفس الوقت برسالة إلى معاونى الخديوى بمصر يستفسر عن صحة تصرفه السابق من عدمه خاصة وأن هذه المسائل التجارية مع الانجليز كانت تلمس بعض جوانب السياسة وما لانجلترا من سطوة سياسية وعسكرية وذراع حربى بحرى طويل ، وقد كان رد الحكومة المصرية بأن يسمح للانجليز بشراء ونقل بعض البغال القليلة كل فترة ، أما إذا طلبوا أعدادا أكبر فليرد عليهم قائمقام مصوع ردا حسنا وليتصرف معهم بلطف قائلا لهم أنه لا توجد بغال بالمنطقة[1] .

وفى أوائل سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م نلاحظ استمرار طلب الانجليز ، وكذلك الفرنسيين للبغال من مصوع .

فقد كتب قنصل مخا الانجليزى فى ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٩م إلى قائمقام مصوع يخبره بأن سفنا انجليزية وفرنسية فى طريقها إلى مصوع بغرض التجارة وشراء البغال ، وأنهم سوف يدفعون جمركا قدره ثلاثة بالمائة من ثمن البغال التى يشترونها من مصوع حسبما يتم التعامل معهم فى جمرك الاسكندرية .

---

(١) وثيقة ١١ – دفتر ٣١ معية تركى – من الجناب العالى إلى محافظ جدة – فى ٩ من ربيع الآخر سنة١٢٤٣هـ .

وقد طلب قائمقام مصوع من محافظ جدة أن يستطلع رأى الجناب العالى (محمد على) فى هذا الشأن الذى كان رده بأن هذه السفن مادامت تعمل تحت كفاية وعناية القنصل الانجليزى فى مخا بقصد التجارة فإنه يتم تحصيل ثلاثة بالمائة منهم عن البغال التى يشترونها مثلما هو الحادث معهم بجمرك الاسكندرية(١) .

ثانيا : تجارة الجلود

ظهرت فى أواخر عهد محمد على بالحجاز عناية كبيرة بتجارة الجلود بعدما ازداد الطلب عليها من مصلحة المدابغ بكل من جدة ومصر ، هذا بالاضافة إلى قيام بعض الأهالى بدباغة الجلود أيضا واستخدامها فى الأغراض الخاصة .

ومن الملاحظ أن جلود الحيوانات خاصة جلود الماعز والضأن كانت ترد بكثرة من الحجاز والسودان إلى مصر حتى سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٧م وفيها تناقصت أعداد الجلود الواردة تناقصا ملحوظا مما جعل معاونى الخديوى يصدرون أوامرهم إلى مفتشى إيرادات المحروسة بضرورة العناية بأمر جمع الجلود وإرساله إلى مصر والتنبيه على محافظ جدة وحكمدار السودان بتجميعها أولا بأول وإرسالها لتستخدم فى الأغراض العسكرية التى تلزم لجنود الجهادية ، والسفن والسرجخانة ، وبعض الاستخدامات الاخرى(٢) .

---

(١) وثيقة ١٨٨ – دفتر ٤٠ معية تركى – من الجناب العالى إلى محافظ جدة – فى ١٥ من محرم سنة١٢٤٥هـ.

(٢) أوامر كريمة بديوان المعاونة صفحة ٨٠ – دفتر ١٢ – أمر كريم إلى مفتش إيرادات المحروسة – فى ٤ من ذى القعدة سنة ١٢٥٢هـ .

كما تم التنبيه على محافظ القنفدة بالعناية التامة بجمع الجلود وشرائها من أصحابها التابعين لمحافظته على أن يقوم محافظ جدة بإرسال الأموال اللازمة لشرائها(١) .

ويبدو أن الحاجة الحكومية للجلود كانت ملحة لدرجة رفض طلب تجار مكة وطائفة الدباغين بها الخاص بترك ثلث ما يتحصل من جلود مكة للدباغين وصدرت الأوامر من المجلس الملكى بمصر بإرسال جميع الجلود بلا استثناء إلى جدة لاستخدام بعض الجلود بها وارسال الغالبية إلى مصر وذلك للحاجة الشديدة إلى تلك الجلود(٢) .

ولكنه عدل عن ذلك فى العام التالى ١٢٥٤هـ/١٨٣٩م حيث تشاور مجلس جدة بهذا الخصوص ، واقترح المجلس ترك ربع الجلود المتحصلة من مكة ليتم دباغتها بمعرفة الأهالى وتبقى لديهم على أن يرسل الباقى للجهات الحكومية فى جدة ومصر .

أما فى مصر فقد كان مجال دبغ الجلود فيها متاحا للحكومة فقط ولايصرح للأهالى بدبغها ويعتبر من يفعل ذلك متعديا ويقوم بالتهريب فتتم مصادرة جلوده وما يستخدم فى عملية الدبغ ثم يحاكم على ارتكاب هذه الفعلة كمجرم .

ولذلك فقد انتهى الأمر برأى لرئيس مجلس جدة فى ٢١ من ذى القعدة سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٩م أن تصدر قرارات من القاهرة تمنع أهالى مكة من الدبغ لئلا تضطرب الأمور بها وتختلط الاحتياجات الحكومية باحتياجات

---

(١)مكاتبة ١٢٠ - دفتر ١٥٦ مجلس ملكى - تقرير من محافظ جدة الخاص بشهر ربيع الأول سنة ١٢٥٣هـ .

(٢) مكاتبة ١٣٩ - دفتر ١٥٦ مجلس ملكى - قرار صادر من مجلس جدة - فى سلخ ربيع الأول سنة ١٢٥٣هـ .

الأهالى ، وبحيث يتم استخدام الجلود التى تحتاجها الأحوال الحكومية فى الحجاز هناك ، ويرسل للقاهرة كفايتها من الجلود ، ومايبقى من ذلك يتم بيعه للأهالى بثمنه مضافا إليه الأرباح(١) .

وكانت هناك تعليمات صادرة إلى محافظ جدة فى جمادى الأول سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م بتعيين أشخاص مخصوصين لجمع وتحصيل الجلود من مكة المكرمة والطائف فرد المحافظ المذكور بأن مكة والطائف لا تدخلان فى نطاق اختصاص محافظته (جدة) وأن هذا الأمر يستوجب مساعدة من المحافظين والمحتسبين ، وأنه يفضل كذلك التنبيه على محتسب مكة وحاكم الطائف ليقوما بترتيب الأفراد الذين تحتاج إليهم هذه الخدمة الحكومية .

وقد وافقت الادارة المصرية على رأيه وأفادته فى ٢٢من جمادى الأول سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م بصرف النظر عن تعيين الأفراد المذكورين فى كل من مكة والطائف(٢) .

وقد تم فى سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م تنظيم عملية الجمع والشراء بتعيين أفراد لهذا الخصوص حيث يستلزم الأمر المرور على الأهالى والبلدان لجمع وشراء ما يتوفر لديهم من جلود بعد الذبح ، وكان الاقتراح السائد فى البداية أن يتم خصم قرش واحد عن كل جلد يباع من طرف البائع ويعطى كأجرة للفردين الذين يقومان بعملية الجمع ولكنه عدل عن هذا الاقتراح خشية أن يحجم البائعون عن إخراج ما لديهم من جلود بسبب تنزيل هذا القرش ، واستبدل ذلك بتعيين مرتب ثابت قدره مائة قرش شهريا

---

(١) مضبطة مجلس جدة رقم ٤٦ - محفظة ٢٦٤ عابدين - بتاريخ ٢١ من ذى القعدة سنة ١٢٥٤ هـ .

(٢) مكاتبة ١٤٣ - دفتر ١٥٦ مجلس ملكى - من محافظ جدة إلى أمين بك - فى جمادى الأول سنة ١٢٥٣هـ .

لكل رجل يقوم بهذا العمل ، على أن يتولى الديوان الخديوى تحمل هذه المرتبات[١] .

وقد كانت هناك مشكلة فنية خاصة بعملية تجهيز الجلود حيث لم تكن هناك عناية جيدة بمعالجتها مما كان يعرضها للتلف أثناء الطريق ونقلها من الحجاز إلى مصر[٢] مما يؤدى فى النهاية إلى عدم صلاحها للجهادية ورفض التجار فى مصر لشرائها ، ولذلك فقد ظهر تفكير واضح فى إمكانية إرسال أحد المختصين الماهرين بأمر دباغة الجلود مع بعض العمّال لمحاولة تجربة دبغ الجلود بالحجاز[٣] .

كميات الجلود المصدرة من الحجاز لمصر

يمكن لنا من خلال متابعة أعداد الجلود التى يصدرها الحجاز إلى مصر أن نرقب عن كثب مدى ضآلتها بالنسبة لما تستهلكه الاحتياجات الحكومية المحلية فى الحجاز نفسه خاصة للجنود والموظفين وغيرهم فى الوقت الذى كانت فيه الادارة المصرية تتعجل دائما وتلح فى سرعة إرسال أعداد أكبر من الجلود لاحتياجات المدابغ المصرية لتوزيعها على المصالح المختلفة فى مصر بالاضافة إلى دخول دائرة التجارة فيها .

---

(١) وثيقة ١٤١ حمراء – محفظة ٢٦٢عابدين – من حافظ سليمان محافظ جدة إلى المعية السنية – فى ٢٥ من جمادى الثانية سنة ١٢٥٣ هـ .

(٢) فقد كانت فى البداية تنقل من الحجاز إلى مصر دون دبغها حيث يتولى هذا الأمر مصلحة المدابغ المصرية.
انظر : وثيقة ١٨٣ – دفتر ٨٩ معية تركى – من الجناب العالى بالاسكندرية إلى مدير نصف الايرادات – فى ٢٣ من صفر سنة ١٢٥٣ هـ .

(٣) وثيقة ٨٣ حمراء – محفظة ٢٦٢ عابدين – من محافظ جدة سليمان إلى صاحب الدولة – فى ٢١ من جمادى الأول سنة ١٢٥٣ هـ .

وليس أدل على ذلك من تقديرات عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م حيث تعين على الحجاز أن يقوم رجاله بجمع ثمانين ألف قطعة من الجلود يتم فرز حاجة الجنود والمصالح الحكومية به وتقدر هذه الكمية بتسعة وأربعين ألفا وأربعمائة قطعة ثم يتم إرسال الباقى من الثمانين ألفا المقدرة على الحجاز إلى مصر الذى لم يصل منه حتى ٢٢ من ربيع الأول سوى تسعة وعشرون ألفا وخمسمائة وخمسة وتسعون قطعة من جلود الضأن والماعز[١] ، وهذا بلا شك يدلنا على كثرة أعداد الجلود التى تستهلك فى الحجاز للمصالح الحكومية بالاضافة إلى ماكان يباع للأهالى بعد جمعه وشرائه من مختلف بلدان الحجاز .

ولذلك فقد عانى القادة فى الحجاز من جراء جمع الكمية المفروضة التى سبق الإشارة إليها ، وقد اشتكى محافظ مكة (أحمد شكرى) من أنه على الرغم من تأكيده على جميع الجهات بسرعة جمع وتجهيز الجلود وإرسالها إلى جدة فإن الوارد منها يعد قليلا ويكاد يكفى بالكاد لتشغيل مصلحة المدابغ بجدة وعلى الرغم من قلة عدد الجلود المرسلة من بنادر اليمن وينبع والمدينة المنورة ، واقتصار ورودها بكثرة على مكة وجدة ، وعدم كفاية ذلك لمدابغ جدة إلا أن المحافظ المذكور قد وعد ببذل قصارى جهده لتشهيل جمع وإرسال الكمية المذكورة إلى مصر على وجه السرعة[٢].

---

(١) وثيقة ١٥٩ – دفتر ٢٥١ معاونة إيرادات من .... إلى مدير الإيرادات – فى ٢٢ من ربيع الأول سنة ١٢٥٥ هـ .

(٢) وثيقة عربية ١٣٥ حمراء – محفظة ٢٦٧ عابدين – من محافظ مكة إلى ولى النعم – فى ١٧ من جمادى الأولى سنة ١٢٥٥ هـ .

وإذا عدنا إلى عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م لوجدنا أن عدد الجلود المرسلة إلى مصر من الحجاز قد تعدى العشرين ألفا بقليل .

ففى ٢٠ من ربيع الآخر سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م تم تصدير ثلاثة آلاف قطعة إلى مصر مع وعد من محافظ جدة باستكمال العدد مع نهاية العام حتى يبلغ عشرين ألفا(١).

وفى ١٦ من جمادى الثانية من العام نفسه تمكن محافظ جدة من شحن ثمانية آلاف ومائة وخمسين قطعة من مختلف الجلود فى القوارب المتجهة رأسا إلى ميناء السويس(٢) .

كما تم إرسال كمية أخرى من الجلود بلغت ألفين وأربعمائة قطعة وتم ذلك بتاريخ ١٥ من رجب سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م وأرسل محافظ جدة فى ١٢ منه بذلك إلى الحكومة فى مصر ليؤكد لهم أنه جاد فى تنفيذ ماوعد به(٣) .

وفى ١١ من شوال من العام ذاته قام محافظ جدة بإرسال زورقين يحملان سبعة آلاف وثمانمائة وأربعين قطعة من الجلود إلى السويس ، وهى عبارة عن مائتين وثمانين قطعة من الجلود الجملى ، وثلاثمائة وستين من الجلود البقرى ، وثلاثة آلاف وتسعمائة من جلود الماعز ، بالاضافة إلى ثلاثة آلاف وثلاثمائة قطعة من جلود الضأن(٤) .

---

(١) وثيقة ٤٢ حمراء – محفظة ٢٦٢ عابدين – من حافظ سليمان صدقى محافظ جدة إلى المعية السنية – فى ٢٠ من ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ هـ .

(٢) وثيقة ١٢٢ حمراء – محفظة ٢٦٢ عابدين – من محافظ جدة سليمان إلى صاحب الدولة – فى ١٦ من جمادى الثانية سنة ١٢٥٣ هـ .

(٣)وثيقة ١٩٦ حمراء – محفظة ٢٦٢ عابدين – من محافظ جدة إلى ولى النعم – فى ٢١ من رجب سنة ١٢٥٣ هـ .

(٤) وثيقة ١٦١ – محفظة ٢٦٢ – من .... إلى صاحب الدولة – فى ١٣ من شوال سنة ١٢٥٣ هـ

تجارة السمن

دخل صنف السمن ضمن التجارة المتبادلة فى الحجاز وقد لاحظنا تبادل تجارته بين الحجاز والسودان ومصر فى ظروف مختلفة .

ففى بداية عهد محمد على بالحجاز وبالتحديد فى ١٥ من رمضان سنة ١٢٢٩هـ/١٨١٤م قل السمن الوارد إلى مكة المكرمة وأرسلت بذلك المكاتبات إلى مصر تخبرها بشأن احتياجات مكة لهذا الصنف ، وعلى الفور صدرت التعليمات المصرية إلى محافظ قنا وينبع بتجميع كميات كبيرة من السمن وتصديرها إلى مكة فى أقرب وقت ممكن(١) .

وبعد أسبوع من التاريخ المذكور أعلن عن قرب وصول السمن إلى مكة مع بعض الاحتياجات الأخرى اللازمة لسكان ومجاورى البلد الحرام(٢).

وفى سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢١م حدث الشئ نفسه فى المدينة المنورة فقد قلت الكميات المعروضة للبيع من السمن بسبب انقطاع المطر لعامين متتاليين هناك مما أدى إلى شح هذا الصنف وارتفاع ثمنه إرتفاعا ملحوظا حتى أنه بلغ ستة عشر قرشا للأوقية الواحدة وهذا يعد غلاءا فاحشا أوجب الضرر للأهالى – كما ذكر شيخ الحرم النبوى .

وقد بعث محمد على على الفور إلى كتخداه بخبر السمن فى المدينةالمنورة ، وأمره بإرسال التجار ببضاعتهم من السمن فورا إلى الحجاز على أن يتم ذلك مباشرة من الصعيد إلى هناك ، واشتمل الأمر على

---

(١) وثيق ٣٦ – محفظة ١ ذوات تركى – من الجناب العالى إلى المهردار – فى ١٥ من رمضان سنة ١٢٢٩هـ.

(٢) وثيقة ٤٠ – محفظة ١ ذوات تركى – من الجناب العالى إلى المهردار بمكة – فى ٢٣ من رمضان سنة ١٢٢٩هـ .

ضرورة الاتصال بالدفتردار وجميع المسئولين لتذليل هذه المشكلة وسرعة إرسال التجار لبضاعتهم من السمن إلى هناك(١) .

ومما يعجب له المرء تلك الشكوى التى بعث بها اسماعيل باشا من السودان إلى أبيه محمد على باشا فى عام ١٢٣٦هـ/١٨٢١م من جراء قلة المتيسر من اللحوم والسمن وغلاء ثمنهما غلاءا فاحشا هذا بالاضافة إلى كثرة المصاريف التى تنفق على جلبهما مع المشقة والصعوبة فى ذلك خاصة فى منطقة سنار التى كان يقيم بها حينئذ اسماعيل باشا قائد الجيوش المصرية بالسودان ، وليس هذا فقط وإنما يزداد العجب عندما نعلم أن محمد على قد أشار على ابنه اسماعيل باشا بضرورة الكتابة إلى أخيه ابراهيم باشا والى جدة الموجود فيها حينئذ ليقوم بدوره بتصدير اللحوم والسمن من الحجاز إلى السودان لتلافى مشكلة غلاء الصنفين(٢) .

من ذلك يتضح أن وفرة السمن وقلته فى الحجاز كان يتوقف عل كمية الأمطار التى تسقط هناك حيث تنشط المراعى وبالتالى تجنى الحيوانات ثمار رعيها فى البوادى بإدرار اللبن وإمكانية استخلاص السمن بوفرة منه.

ولذلك نجد أنه فى عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م قرر مجلس جدة توفير الكميات المطلوبة من السمن اللازمة لعدد خمسة آلايات من الجنود لمدة سنة كاملة ابتداء من أول محرم ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م وقدرها ألفين وخمسمائة قنطار سمن بشرائها من السوق المحلية بالحجاز نظرا لوجود هذا الصنف

---

(١) الأمر ١٣٧ – دفتر ٣ معية تركى – صادر إلى الكتخدا – فى ١٧ من صفر سنة ١٢٣٤ هـ .
(٢) وثيقة ٢٩٤ – دفتر ٧ معية تركى – من الجناب العالى إلى سرعسكر السودان اسماعيل باشا المقيم فى سنار – فى ٥ من ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ .

بكثرة فى هذا العام وعدم استيراده من الخارج[١] .

ومما تجدر الاشارة إليه أن السمن كان يتم تدبيره بالشراء من اليمن أيضا عند الحاجة إليه وتصديره إلى الحجاز مثلما حدث فى سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م عندما صدر قرار مجلس جدة المنعقد فى ٢٢ من محرم سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م بإمكانية تدبير مايتبقى من احتياجات السمن وقدرها ألفين وستمائة قنطار بالشراء من جدة واليمن ، أما زيت القناديل الذى يحتاج الحجاز منه إلى ألف وستمائة وأربعة عشر قنطارا فيتم استيراده من مصر[٢] .

فقد اعتاد مجلس جدة بطلب الزيت وكذلك الخل من مصر فكانت تصدر الأوامر إلى مدير ديوان البحرية لإرسال القدر الكافى منهما إلى الحجاز[٣] .

أما عن أسعار السمن فقد كان يباع فى الحجاز ويقدر على حسب الأوقية أو الكوز أو القنطار ، وقد أشرنا إلى أن الأوقية كانت تباع عند شح السمن وغلائه بستة عشر قرشا ، بينما (الكوز من السمن) كان يباع بسعر يتراوح بين سبعين قرشا ومائة وخمسة قروش[٤] ، أما القنطار فيخيل إلىّ أنه كان كيلا حكوميا فقط عند ورود أو تجميع كميات كبيرةمن السمن ولم أر لزوم استعماله من جانب الأهالى .

---

(١) وثيقة ١٤١ - صحيفة ١١٢ - سجل ٧٩٦ خديوى تركى - من مجلس الملكية إلى ديوان الخديوى - بدون تاريخ وأرجح تاريخها فى أواخر سنة ١٢٤٩ هـ نظرا لحديث الوثيقة عن احتياجات سنة ١٢٥٠ هـ من ابتداء محرم .

(٢) وثيقة ٣١ - دفتر ١٥٦ مجلس ملكية تركى - صفحة ٥ - مجلس جدة جلسة ٢٢ من محرم سنة ١٢٥٣هـ.

(٣) وثيقة ١٤٧ - دفتر ١٥٦ مجلس ملكى - قرار صادر من مجلس جدة - فى ١٣ من جمادى الأولى سنة ١٢٥٣ هـ .

(٤) وثيقة ١٤١ حمراء - محفظة ٢٦٣ عابدين - من محرم محافظ المدينة إلى الباشمعاون - فى ٢٠ من جمادى الأولى سنة ١٢٥٤ هـ .

الفصل الخامس

تجارات متنوعة

شهدت أسواق الحجاز نشاط أصناف أخرى تجارية ولكنها لم تكن رائجة رواج الأصناف التى سبق الحديث عنها ولذلك فقد جمعناها فى الدراسة التالية.

أولا : تجارة القماش

وهذا الصنف قد امتاز بتصديره من الحجاز إلى مصر وإستيراده من مصر إلى الحجاز ، ويبدو أن هناك أنواعا وأشكالا مختلفة من التى كانت تباع باسواق الحجاز تجد رواجا وطلبا عليها فى مصر - كما سنرى .
فى نفس الوقت حاولت مصر تصدير بعض انتاجها من القماش إلى الحجاز لبيعه هناك أومبادلته ببضائع تجارية أخرى .

أ – تصدير القماش من الحجاز :

تشير أعداد مقاطع القماش المصدرة إلى مصر وطلباتها من الحجاز إلىنشاط تجارى لابأس به فى هذا الصنف .

فنجد فى سنة ١٢٢٩هـ /١٨١٤م طلبات مصر ية ليست بالكثير ولكنها مؤشر لطلبات مصرية تالية وفيها طلبت مصر من مندوبها فى الحجاز على عشانى شراء مائة طاقة (توب) من بطانة القماش وإرسالها إلى مصر وعندما تأخرفى إرسال الكمية المطلوبه أرسلت الادارة المصرية تستعجله وتطلب منه سرعة إرسال القماش (١) .

ومن السودان أرسل قائد الجيوش المصرية هناك إسماعيل باشا بن محمد على قواصا (مندوبا) من طرفه إلى جدة عن طريق سواكن يطلب خمسين قنطارا من البن وعشرين ثوبا من قماش يسمى قماش الشاهى وعشرة أتواب (لفات) من القماش القطنى ، وبالفعل تمكن مندوب إسماعيل باشا من شراء الكمية المطلوبة من الحجاز ، وعبر بها - إلى سواكن فى سفينة صغيرة (قانجة) ، وتم التنبية على قائمقام سواكن بتوفير الجمال اللازمة للقواص من سواكن إلى سنار (حيث يقيم إسماعيل باشا)ودفع اجرة هذه الجمال (٢) .

وفى سنة ١٢٤٧هـ /١٨٣٢م إستطاع محمد ضرغام مندوب التجارة المصرية فى الحجاز شراء كمية كبيرة من القماش بلغت خمسة وثلاثين ألف مقطع من نوع القماش المربع تنفيذا للأوامر الصادرة إليه بشراء خمسين ألف مقطع ،وانه سوف يرسل الخمسة عشر ألفا الباقية فى أقرب وقت ممكن حيث أنه قد وصى التجار بالعناية بإستيراد وتجهيز القماش المطلوب فأرسل التجار بدورهم إلى شركائهم لتجهيز هذه الكمية (٣) .

---

(١) وثيقة ٤٠ - محفظة ١ ذوات تركى - من الجناب العالى إلى المهردار بمكة - فى ٢٣ من رمضان سنة ١٢٢٩ هـ .

(٢) وثيقة ٢٩٩ - دفتر ٧ معية تركى - من الجناب العالى إلى رستم أفندى أمين جمرك جدة - فى ١٣ من ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ .

(٣) الوقائع المصرية - العدد ٣٨٣ - الأحد ١٩ من ذى الحجة سنة ١٢٤٧ هـ - حوادث مجلس مصر .

كما كانت هناك تجارة رائجة للقماش الهندى فى الحجاز خاصة نوع قماش البفتة السوداء حيث تدلنا كشوف جمرك جدة على مدى هذا الرواج بنظرة على ما ورد منه فى سنة ١٢٥٣هـ /١٨٣٧م يتضح أنه بلغ تسعة وستين ألفا وأربعمائة وخمسة وثلاثين ثوبا .

أما ما ورد من للقماش الهندى سنة١٢٥٤هـ /١٨٣٨م فقد بلغ ثمانية وثمانين ألفا وثلاثمائة وتسعة وستين ثوبا .

وهذه الارقام التى ظهرت من كشوف عام ١٢٥٣هـ /١٢٥٤هـ تبين ما يباع منه بالاضافة إلى إزدياد رواجه عاما بعد عام .

ونظرا لرواجه هناك فقد أرسلت الادارة المصرية إلى رجالها بالحجاز بضرورة العلم بثمن وجنس القماش ، وسبب رواجه هناك ، وتنبه عليهم إرسال مقطع قماش من كل نوع رائج يشترى وقد أرسل محافظ جدة (سليمان صدقى) الرد بأن سعر توب (مقطع) القماش الهندى المذكور يدور حول ستين قرشا قابلة للزيادة والنقصان(١) .

ب – مبيعات القماش المصرى فى الحجاز :

حاولت مصر ترويج بضاعتها من القماش فى ربوع الحجاز ومنافسةالقماش الهندى الذى كان يلقى رواجا ملحوظا .

فأرسلت (علىسبيل التجربة) ستة أثواب من القماش الأبيض

---

(١) وثيقة ٢٠ أصلية – ١٨٣ حمراء – محفظة ٢٦٤ عابدين – من محافظ جدة سليمان حافظ إلى صاحب الدولة – فى ٥ من جمادى الثانية سنة ١٢٥٤هـ .
وانظر : وثيقة ٣٣ حمراء – محفظة ٢٦٢ عابدين – من سليمان محافظ جدة إلى صاحب الدولة – فى ١٣ من ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ هـ .

كنموذج لعرضه علىالتجار هناك وسؤالهم عن إمكانية بيعه وترويجه ، وعندما وصلت الأتواب إلى الحجاز لوحظ إتساخها ،وحاجتها إلى الغسيل فلما تم غسيلها ظهرت بعض العيوب فى ثوبين ، والباقى سليم ليس به عيوب ،وعند عرض القماش على التجار قدروا ثمنه - كما يذكر أمين جمرك جدة - كل عشرين توب بخمسة وسبعين أوسبعين ريالا فرنسيا أى بما يتراوح بين أربعين ،وخمسين قرشا للثوب الواحد .

وفى الوقت نفسه تم إرسال بعض من القماش الشاهى الذى احتاج هو أيضاا لغسيل ، والطريف فى الأمر أن مصر طلبت من رجالها فى جدة استقدام اثنين من الغسالين من الهند وإرسالهم إلى مصر للقيام بغسل القماش المصرى الذى يصدر إلى الحجاز[1]

ويبدو أن منافسة القماش الاجنبى للقماش المصرى لم تقتصر على الحجاز وحده فقد كانت هناك منافسة شديدة فى داخل مصر ذاتها إذ نجد أن مدير الايرادات المصرية يذكر أنه قد باع ثلاثة آلاف مقطع للتجار من البفتة بسعر خمسين قرشا للثوب (على حسب الأوامر التى صدرت إليه) ولكنه لاحظ عزوف التجار عن شرائها نظرا لمنافسة القماش الأجنبى وإقبال التجار عليه أكثر من المصرى ، ولذلك فهو يقترح إرسال عشرة آلاف مقطع إلى جدة لاختبار رواجه هناك .

ولكن الادارة فى مصر عدلت عن هذا الاقتراح وأمرت بتخفيض ثمن مقطع القماش من خمسين قرشا إلى خمسة وأربعين قرشا لعل هذا التخفيض يؤدى إلى رواج وإقبال التجار على القماش المصرى[2] .

(١) وثيقة ١٣ - دفتر ١١ معية تركى - إلى البك الوكيل - فى ٣ من محرم سنة ١٢٣٨ هـ .
(٢) وثيقة ٤٠ - محفظة ٢ ديوان إيرادات - من الجناب العالى إلى محمد أفندى مدير الإيراد - فى غرة جمادى الآخر سنة ١٢٥٤ هـ .

ولم تهدأ المحاولات المصرية لتصريف القماش المصرى فى الحجاز ، واستمرت التساؤلات عن مقدار ما يمكن ترويجه فى خلال عام بجهات جدة وما حولها خاصة من نوع البفتة التى تصنع فى مصر ، والسعر الذى يمكن بيعه به .

وقد أفاد محافظ جدة فى تقريره أنه إذا أرسل القماش من نوع البفتة إلى الحجاز فيمكن تصريف حوالى خمسين ألف ثوب سنويا (على حسب اعتقاده وتخمينه) بشرط أن لايصيب البفتة بلل البحر ، ولذلك فيجب إرسالها فىسفن خاصة ووقايتها من البلل وغيره ، ولذلك لايصلح نقلها فى سفن الحجاج(١) .

ثانيا : تجارة السنامكى

على الرغم من عدم توافر بيانات واضحة عن حجم تلك التجارة فى الحجاز إلا أن هناك إشارات عن رواجها وتصديرها إلى مصر لتدخل ضمن التجارة المصرية التى تصدر بدورها إلى الخارج .

فهناك أمر إلى أمين الدفترخانة باستخراج كشوف التصدير إلى الخارج من سنة ١٢٢٩هـ/١٨١٣م إلى سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ومعرفة كميات السنامكى الحجازى التى وردت من الحجاز وتم تصديرها للخارج(٢) ، وتلك إشارة إلى اشتراك هذا الصنف فى تجارة الحجاز الدولية .

---

(١) وثيقة ٢٠ أصلية - ١٨٣ حمراء - محفظة ٢٦٤ عابدين - من محافظ جدة سليمان صدقى - فى ٥ من جمادى الثانية سنة ١٢٥٤ هـ .

(٢) وثيقة ١٥٦٤ - سجل ٣٧٧ معية تركى - خطاب إلى أمين الدفترخانة - فى ١٦ من محرم سنة ١٢٦٠ هـ.

وفى إشارة أخرى نجد رجلا من أهالى مكة يدعى مساعد ويقيم فى منطقة بدر حنين قد جاء إلى مصر ومعه ست قطع من السنامكى ، وباع منها اثنتين لرجل مسيحى يدعى الخواجة كمتو ، ولم يدفع له الأخير ثمنها فرفع مساعد شكواه إلى مجلس الشورى (طالبا ثمنها أو ردها إليه) الذى سأل بدوره ملتزم السنامكى فى مصر .

وقد أفاد ملتزم السنامكى ، بأن المدعو مساعد قد أتى بستة فرد باع اثنتين منها للخواجة كمتو ، وباع الأربعة الباقين للعطارين خلافا لقانون الالتزام .

ولذلك فقد طالبه ملتزم السنامكى برد الأربعة حتى يعطيه ثمن الستة ، وصدرت الأوامر إلى مأمور الديوان الخديوى برد الأربعة إلى الملتزم وتحصيل أثمان الستة قطع منه وتسليمها إلى صاحب الشكوى المذكور(١).

ثالثا : تجارة الحناء الحجازية

يلاحظ على الحنة الحجازية إقبال واضح خاصة من الحجاج الذين كانوا يحرصون على حمل بعض الكميات منها وهم عائدون إلى مصر ، ولذلك فقد طالبت مصر بتقرير حول مقدار محصول الحنة الحجازية ومقدار ما يصدر منه للخارج(٢) .

وتدلنا إشارة أخرى على مدى عناية ورغبة الحجاج فى الحناء

(١) وثيقة ٨١ - صفحة ٣٨ - دفتر ٧٥٩ ديوان خديوى تركى - من المجلس إلى مأمور الديوان - فى ٦ من شوال سنة ١٢٤٥ هـ .

(٢) الأمر ٩٥٩ - دفتر ٧١ معية تركى - من الجناب العالى إلى مختار بك فى ٣ من جمادى الأول سنة ١٢٥٢هـ .

الحجازية وقيامهم بشرائها من هناك لحملها معهم إلى مصر ، وذلك من خلال رسالة محافظ القصير إلى معاون الخديوى بأنه قد وصله أمر يقضى بتحصيل رسم جمرك على الحناء التى ترد مع الحجاج إذا كانت تتعدى القنطار ، وأن عليه صرف النظر عن هذا الرسم إذا كانت الكمية تقل عن القنطار .

وقد أفاد محافظ القصير بأن العادة قد جرت بتحصيل عشرة قروش وثلاثين بارة على الحناء التى تأتى من الحجاز سواء كانت برفقة التجار أو مع الحجاج .

ونظرا لأن الحجاج يحملون ما بين خمسة أرطال إلى عشرة أرطال منها فقد قسم الرسم الجمركى على الأرطال فيؤخذ عن كل رطل إلى عشرة رسم قدره أربع بارات ونصف بارة عن كل رطل ، إلا أن مجلس الشورى الملكية أصدر قرارا فى ٢٧ من ربيع الآخر سنة ١٢٥٢هـ بأخذ أرباح (ضرائب) عن كل قنطار منها بواقع مائة وتسعة وثمانين قرشا واحدى عشرة بارة ، ولذلك فقد تساءل محافظ القصير هل يجمع بين أخذ الأرباح وتحصيل رسم الجمرك أو الاكتفاء بأحدهما ، وهل تحصل الأرباح على الكميات التى تزيد عن القنطار فقط أم يحصل كذلك عن الأرطال من خمسة إلى عشرة . فصدر قرار فى ١٣ من جمادى الثانية سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م بأخذ الجمرك على الحناء التى تزيد على القنطار والكف عما دون ذلك ، ولأن القرار قد سكت عن ذكر الأرباح فقد استمر الحال على تحصيل الاثنين معا الأرباح ، والجمارك فيما يزيد عن القنطار فقط(١).

---

(١) وثبقة ٤ أصلية – ١١٧ حمراء – محفظة ٢٦٤ عابدين – ملف القصير – من حسين شريف أغا محافظ القصير إلى معاون الخديوى – فى محرم وصفر سنة ١٢٥٤هـ .

رابعا : تجارة البلح

من المعروف أن البلح يعد من المحصولات التى كانت متداولة فى أسواق الحجاز سواء المنتج منه محليا أو ما كان يجلب مع التجار ، وكذلك المرسل من مصر ليباع هناك .

وتفيد استفسارات الديوان الخديوى من محافظ القصير سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م على أن البلح الحجازى كان يتم استيراده وبيعه فى مصر. وقد تضمنت تلك الاستفسارات السؤال عن ثمن شراء زنبيل البلح من التجار الحجازيين وبكم بيعه ، وكم يحوى الزنبيل من الأرطال أو كم يحوى الجراب منه وبكم يباع ، كما شملت الاستفسارات قدر الكميات التى وردت إلى مصر فى السنوات السابقة(١) .

وفى الوقت نفسه كانت هناك كميات من البلح المصرى ترسل إلى الحجاز لتباع هناك ، وقد عثرنا على قرار صادر من مجلس جدة يفيد الموافقة على بيع البلح المرسل من مصر إلى جدة بمعرفة خورشيد باشا بأقل من السعر الذى كان قد تقرر له(٢) .

---

(١) وثيقة ٤٣٦ – دفتر ٧٦٤ ديوان خديوى – صفحة ١٦٧ – من الديوان الخديوى إلى حسين أغا قوطرى محافظ القصير – فى ٩ من صفر سنة ١٢٤٦ هـ .
(٢) وثيقة ٤٣ – دفتر ١٥٦ مجلس ملكية – قرار صادر من مجلس جدة – فى ٢٧ من محرم سنة ١٢٥٣ هـ .

خامسا : تجارة الذهب

كان للذهب وعملاته تعامل مستمر بين الناس بعضها وبعض ، وكذلك مع التجار والخزانة بالحجاز .

وقد نظمت مصر – فى تلك الفترة– عملية تداول بيع وشراء الذهب بصوره المتعددة حيث قدر التعامل فى ذهب بالدز (وهو ذهب فيلورى الدولة البندقية) بما يعادل خمسة وعشرين قرشا وخمس وثلاثين بارة ، ويتم تطابقه والتعامل فيه مع الريال الفرانسة بما يطابق هذا السعر بالقروش .

وكان هناك ذهب آخر يسمى ذهب المجار الذى تقرر التعامل معه بأربعة وعشرين قرشا وخمس عشرة بارة على أن يتم التعامل بذلك بيعا وشراءا فى خزانة مكة (١) .

وهذه التعاملات لا تنطبق على المسكوكات الجميلة السلطانية من الذهب، وهى ذهب الفندق ، وذهب استنابول ، والذهب المصرى ،وأمثالها وهذه المسكوكات منع تطبيقها بالريال الفرانسة ،ومنع كذلك حسابها بحساب محدد وإنما تركت بأثمان تداولها بحسب قيمتها الأدبية (٢) .

وتدلنا إحدى الرسائل الموجهة إلى محافظ جدة على دخول مصر حلبة تجارة الذهب فى الحجاز من أمر صدر إليه بوقف بيع الذهب الذى يسمى

---

(١) وثيقة ١٦٣ – دفتر ٧ معية تركى – إلى وكيل محافظ مكة – فى ٢٦ من جمادى الثانية سنة ١٢٣٦هـ.
(٢) وثيقة ١٧٣ – دفتر ٧ معية تركى – إلى ناظر خزينة المدينة – فى ٢١ من رجب سنة ١٢٣٦ هـ .

بالمبروكة وعدم تداوله فى البيع والشراء (١) ويغلب على الاعتقاد أن هذا الأمر قد صدر بسبب ارتفاع سعره فى الأسواق المصرية .

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن سعر الذهب فى أوربا كان يقل عن مثيله فى مصر، ولذلك طلبت مصر استيراده للاستفادة من فروق الأسعار(٢).

سادسا : تجارة العقاقير (الأدوية)

كانت أغلب العقاقير التى يحتاجها الأهالى والجنود والموظفين فى الحجاز تأتى من مصر لتباع هناك فى الأجزانات ، وكلما احتاج الأمر إلى عقاقير جديدة كانت تصدر الأوامر بعد طلب من مجلس جدة بلزوم إرسالها فترسل فورا(٣) .

سابعا : تجارة الفحم

وهى من أنواع التجارة التى كانت رائجة فىالحجاز بشكل ملحوظ لدرجة أن مصر كانت تستورد الفحم من هناك لاستخدامات محلية بها ،

---

(١) الوقائع المصرية – العدد ٩٧ – السبت ٧ من رجب سنة ١٢٤٥هـ .

(٢) وثيقة ١٣ – محفظة ٢ أوامر ديوان التجارة – من الجناب العالى إلى بغوص بك – فى جمادى الأول سنة ١٢٤٢ هـ .

(٣) وثيقة ٢١٢ – دفتر ١٥٦ مجلس ملكى – قرار صادر من مجلس جدة فى ٢٨ من شوال سنة ١٢٥٣هـ .

ونستطيع أن نستدل على ذلك من خلال إحدى الرسائل المؤرخة فى ٩ من جمادى الأولى سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م المطلوب فيها إرسال كمية كبيرة من الفحم من منطقة الحجاز تبلغ ثلاثة آلاف قنطار من الفحم ، وقد تم شراء جزء كبير من الفحم وشحنه فى المراكب من جدة إلى القصير ، ثم أرسلت النقود اللازمة لشراء الكمية الباقية من قلعتيى الوجه والمويلح فى شمال الحجاز على أن يتم إرسالها فور شرائها إلى القصير ومنه إلى مخازن الخام[1] .

ثامنا : النخاسة

تشير بعض الرسائل المتبادلة بين مصر وعمالها على الحجاز إلى وجود تجارة أخرى كانت سائدة فى بلاد عديدة –فى ذلك الوقت – ومنها الحجاز وهى تجارة العبيد الذى كان يباع فيه العبيد الأسود الذى كان يأتى معظمه من السودان وأفريقيا بوجه عام ، بينما كان العبيد الأبيض يصل إلى الحجاز بصحبة التجار الهنود وغيرهم ومن تلك الإشارات أيضا نستدل على قيام الديوان الخديوى باستيراد بعضا من تلك التجارة من الحجاز .

من ذلك : –

الطلب المصرى بشراء عشرة من العبيد الطوشية السود من محافظ جدة سليمان أفندى فى سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣٢م ، على‌شرط أن يتميزوا بمواصفات خاصة على رأسها : أن يكونوا من السود أصحاب الأجسام

(١) وثيقة ٩٨ حمراء – محفظة ٢٦٣ عابدين – ورقة ٣ – من الوارد من محافظ السويس فى ٩،٣ من جمادى الأولى سنة ١٢٥٤ هـ .

مناسبى الأعضاء ويتم إرسالهم إلى مصر لتقديم البعض منهم كهدايا إلى قادة استانبول وأمرائها أو إرسالهم إلى أماكن أخرى(١).

وتدل الإشارة الأخرى - التى سبق الحديث عنها - إلى محاولات مصرية للتجارة فى النساء والأطفال ونقلهم من السودان إلى الحجاز لبيعهم فى أسواقه خاصة أسواق جدة .

فقد اقترح محمد على فى سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م على ابنه ابراهيم باشا أن يقوم باستيراد النساء والأطفال الذين هم موجودين بالفعل فى حوزة الحكومة المصرية بالسودان ونقلهم إلى الحجاز ليتم بيعهم هناك ثم يسدد بأثمانهم ما يمكن شراؤه من الأرز الموجود فى أسواق الحجاز الذى يحتاجه الجيش المصرى فى السودان(٢) .

وعلى الرغم من عدم توصلنا إلى دخول هذا الاقتراح إلى حيز التنفيذ أم لا ! إلا أن مجرد الإشارة إليه يدلنا على وجود تلك التجارة وبشكل رائج مما حدا بالإدارة إلى نقل بعض النساء والأطفال السودانيين لبيعهم فى أسواق الحجاز .

تاسعا : تجارة السفن

وهذه التجارة تظهر لنا مدى عناية الديوان الخديوى وأوامره الصادرة إلى محافظ جدة سليمان صدقى بشراء خمسة زوارق كبيرة من النوع الذى

(١) وثيقة ٣٤ - صفحة ٧ - دفتر ٧٨٠ خديوى تركى - من الديوان الخديوى إلى سليمان أفندى محافظ جدة - فى ٢ من رمضان سنة ١٢٤٧ هـ .

(٢) وثيقة ٦٠ - دفتر ١٠ معية تركى - من الجناب العالى إلى ابراهيم باشا - فى ٢٣ من ربيع الأول سنة ١٢٣٧ هـ .

يسمى بغلة ، بالاضافة إلى ثلاث قطع من السفن ذات الشراع الثلاث (ثلاثة عواميد - كما تذكر الوثيقة) ، وقد كان المبلغ المقدر لشراء القوارب والسفن هو ثمانون ألف وأربعمائة وخمسون ريالا فرنسيا(١) .

عاشرا : تجارة البنادق والأسلحة

وكان يضطر إلى هذا النوع من التجارة بعض الجنود الموجودين فى الحجاز نظرا لتأخر صرف مستحقاتهم ومؤنتهم مدة شهر أو أكثر فكانوا يضطرون إلى رهن أسلحتهم وبنادقهم مدة وجيزة حتى يتمكنوا من الحصول على مأونتهم وبالتالى فك الرهن ،أما إذا تأخر الصرف فترة أكبر فكانوا يضطرون كذلك إلى بيعها لشراء طعامهم وحاجياتهم الضرورية ، وبذلك يصبحون دون بنادق أو أسلحة وينعدم نفعهم بهذه الحالة التى أصبحوا عليها .

ولذلك فقد اقترح محافظ مكة أحمد شكرى الموافقة على صرف مأونة شهرية من القمح بما يساوى خمسة عشر قرشا من أشوان الحكومة ، وعلى أن يتم خصم هذه المأونة من مرتباتهم الشهرية(٢) .

كما كان يباع أسلحة ومتعلقات الجنود الفارين من أعمالهم مثلما حدث من محافظ ينبع فى سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م حيث أرسل إلى محافظ جدة يخبره

(١) وثيقة ٣٣ حمراء - محفظة ٢٦٢ عابدين - من محافظ جدة سليمان إلى صاحب الدولة - فى ١٣ من ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ هـ .
(٢) وثيقة عربية ١٣٧ حمراء - محفظة ٢٦٣ عابدين - من أحمد شكرى إلى باشمعاون جناب داورى - فى ٢٣ من شعبان سنة ١٢٥٤ هـ .

بأنه قام ببيع الحصان والسلاح الخاص بالجندى مصطفى الذى فر من معية أمير الحج وتم إرسال ثمنهما إلى طرف محافظ جدة(١) .

حادى عشر : برادة النحاس

كان هذا الصنف يستورد من الحجاز ويصدر إلى مصر لاستخدامه فى أعمال ورشة النحاس ، وعند الاحتياج إليه كان محافظ جدة يتولى أمر شرائه من محافظته ، ويظهر لنا ذلك من خلال رسالته إلى باشمعاون الخديوى يذكر فيها بأنه قد اشترى من جدة كمية من برادة النحاس ، وأنه سوف يقوم بشحنها فى القوارب التى ستصل بعد ذلك إلى جدة ، كما أنه كتب إلى موظفيه بالجهات المختلفة فى الحجاز ليعتنوا بشراء ما يجدونه من هذا الصنف ويرسلوه فورا إلى جدة(٢) .

ثانى عشر : تجارة العصفور

لم تصل إلى أيدينا معلومات كثيرة عن هذه التجارة سوى إشارة فحواها أمر صادر إلى ناظر الأصناف بمصر بإرسال عشرة أرادب من صنف العصفور إلى مكة لبيعه إلى الشريف يحي أمير مكة بثمن قدره ألفين

---

(١) وثيقة ١١٦ - دفتر ١٥٦ - مجلس ملكى - من محافظ ينبع إلى محافظ جدة - فى ١٠ من ربيع الأول سنة ١٢٥٣ هـ .

(٢) وثيقة ٨ أصلية - ١٨٤ حمراء - محفظة ٢٦٧ عابدين - من سليمان أغا محافظ جدة إلى حسين باشا باشمعاون الخديوى - فى ١١ من ربيع أول سنة ١٢٥٥ هـ .

وستمائة قرش للعشرة أرادب بواقع مائتين وستين قرشا الأردب على أن يسلم إلى المندوب الموكل إليه هذا الأمر ، ويدعى الحاج حسين أغا(١) .

ويبدو أن العصفور هذا المقصود به لسان العصفور المعروف فى مصر .

ثالث عشر : تجارة بذر الخس

وهذا الصنف الذى كان يصدر من مصر إلى الحجاز ويحتاج إلى ترخيص خاص بنقله وتسويقه ولذلك فقد قرر المجلس الملكى فى جمادى الأول سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م بإصدار الأمر إلى الكتخدا بك بأن يسمح ببيع بذر الخس وزيته إلى التجار ، وأن يمنحهم ترخيصا بنقله وبيعه إلى الأقطار الحجازية(٢).

رابع عشر : تجارة الكتب

تشير بعض الدلائل إلى استيراد الحجاز للكتب من مصر وبيعها هناك للأهالى ، وربما لبعض الحجاج ، من ذلك أنه قد عهد إلى محافظ السويس فى سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بإرسال شحنة تجارية من الكتب المصرية قام بإعدادها مدير ديوان المدارس إلى الحجاز لبيعها هناك لمن يريد شراءها .

(١) وثيقة ٤٤٣ الصادرة إلى ناظر الأصناف - دفتر ٦ معية تركى - فى ٢٢ من شعبان سنة ١٢٣٦ هـ .
(٢) وثيقة ١٤٥ - ص ٨٠ - دفتر ٧٤٨ خديوى تركى - من الديوان الخديوى - فى ١٤ من جمادى الأول سنة ١٢٤٤ هـ .

وقد اشتملت شحنة الكتب على ستين عنوانا من كل عنوان خمسة وعشرون نسخة فيكون المجموع ألف وخمسمائة كتاب .

وهذا العدد يعد كبيرا فى حد ذاته إذا علمنا ان عدد المتعلمين القارئين كان قليلا جدا سواء فى مصر أم فى الحجاز حينئذ (العقد الثالث من القرن التاسع عشر) وقد أسند إلى محافظ جدة عملية تنظيم بيعها والعناية بها مع التشهيل وسرعة ارسالها من السويس قبل أن تعث[1] .

خامس عشر : أشياء عديدة أخرى

كان فى أسواق الحجاز أنواع أخرى عديدة تتداولها أيدى التجار ، ولكنها كانت قليلة التداول والذكر وسنذكرها إجمالا فيما يأتى : -

فقد لاحظنا أوامر من الجناب العالى إلى مهرداره فى مكة (ابراهم أفندى) تقضى بسرعة إرسال جميع أنواع المربى المطلوبة ، وماء الليمون ، والأسماك المملحة والثروب المقددة(السجق) ، والقديد(البصديرمة) ،والجبن الواردة إلى الحجاز ، وعدم تأخير إرسالها نظرا لأنها من الأنواع الى يتغير طعمها[2] .

كما كان يتداول بأسواق الحجاز أصناف الزيتون ، وزيت القناديل ، والصابون[3] وكذلك القرب السواكنية التى ترد (على مايبدو) من سواكن

(١) وثيقة ١٢٣ حمراء – محفظة ٢٦٧ عابدين – مضبطة جدة فى ١١ من رمضان سنة ١٢٥٥ هـ .
(٢) وثيقة ٣٩ – محفظة ١ ذوات تركى – من الجناب العالى إلى المهردار – فى ٢١ من رمضان سنة ١٢٢٩ هـ .
وانظر : وثيقة ٥٤ – محفظة ١ ذوات تركى – من الجناب العالى إلى المهردار ابراهيم أفندى بمكة – فى ٥ من شوال سنة ١٢٢٩ هـ .
(٣) وثيقة ٣١ – دفتر ١٥٦ مجلس ملكية تركى – صفحة ٥ – مجلس جدة جلسة ٢٢ من محرم سنة ١٢٥٣ هـ .

وتباع فى أسواق جدة حتى أن مجلس جدة كان يأمر بشرائها من التاجر على الطويل الذى كان يتاجر فيهـــــا ، وتعطى إلى ناظر شونة جدة لاستخدامها فى الشون وغيرها من المصالح الحكومية (١).

وكان بأسواق جدة أيضا صنف الحبل اليمانى الذى كان يرد من بلاد اليمن ويباع فى جدة ، واستخدمته المصالح الحكومية هناك فى أغراض شتى ومنها احتياجات المستشفى الذى أنشئ حديثا(٢) .

أما المرجان فقد كان على مايبدو يدخل التجارة الحجازية بكميات كبيرة على الرغم من عدم توافر بيانات تفصيلية عن هذه التجارة وأسعارها ومصادرها سوى تلك الإشارة التى تتعلق برسالة محمود أفندى أمين جمرك جدة إلى مجلس المشورة فحواهاأنه وجد صناديق فيها مرجان لبعض التجار الذين ادعوا أنها لاتفتح كالعادة فى الجمرك ويحسب كل صندوق بخمسة وسبعين ربطة ، ومع إصرار أمين الجمرك على فتحها وجد فى بعضها تسعين ربطة وفى البعض الآخر أشياء مختلفة غير المرجان (بضائع أخرى) ، وقد نوقش الأمر فى مجلس المشورة ، واستقر الرأى على أن يلتزم التجار بعدم الزيادة عن خمس وثمانين ربطة ، ويمكن فى كل مرة فتح بعض الصناديق فإذا وجدت مضبوطة بالعدد المذكور يترك الباقى دون فتحه ، أما إذا ظهر فيها زيادة فتفتح كل الصناديق وتضاعف عليها الغرامة(٣) .

---

(١) وثيقة ١٠٣ - دفتر ١٥٦ مجلس ملكى - قرار صادر من مجلس جدة - فى ٢٧ من صفر سنة ١٢٥٣هـ .
(٢) وثيقة ٢٥٤ - دفتر ٧٩٨ ديوان الخديوى تركى - صفحة ١٨٤ - بدون تاريخ .
(٣) الوقائع المصرية - العدد ١٩٠ - حوادث مجلس المشورة - فى ٢٧ من ربيع الأول سنة ١٢٤٦ هـ .

الفصل السادس

الجمارك

حاولت الادارة فى الحجاز تنفيذ التعليمات والأوامر المصرية الصادرة إليها بضبط وتنظيم أحوال التجارة فى دخولها الحجاز وخروجها منه خاصة من المنافذ الساحلية فى جدة وينبع والقنفدة وغيرها من الموانئ ، وعمدت تلك الإدارة إلى الاستفادة من رواج التجارة وإلزام التجار والمتعاملين فيها برسوم جمركية تحقق عائدا ملموسا يشارك فى مصاريف الجنود والعمال والموظفين دون أن يؤثر ذلك فى حركة التجارة ورواجها .

وبداية كانت هناك مظالم تفرض على التجار والمتعاملين فى التجارة من الحجاج من رسوم ابتدعت فى عهود سابقة - كما سبق الحديث عن عوائد الشريف التى أبطلت.

وقد اشتكى الميرزا فرج المندوب الإيرانى فى الآستانة من معاملة أهل المدينة لحجاج إيران والداغستان خاصة فى سنة ١٢٣١هـ/١٨١٦م حيث تغيرت معاملتهم السابقة وبعد أن كانوا يسيرون مطمئنين التمس المندوب المذكور بإعادة الأمن والأمان لهم ، وعدم مخالفة شروط التجارة السابقة ورفع المظالم التى فرضت عليهم حيث كان يفرض عليهم ما يسمى برسم دخول (وهو يعنى رسم وضع القدم على الأرض) وغيره من البدع التى ابتدعت وفرضت على هؤلاء الحجاج وطالب المندوب المذكور بمعاملة حجاج إيران والداغستان معاملة طيبة كمعاملة حجاج الأناضول ، والاكتفاء

بالرسوم الجمركية فقط دون غيرها ، وقد صدرت الأوامر بمجاملة الحجاج وعدم فرض رسوم أخرى سوى رسوم الجمارك المتعارف عليها – التى سنتحدث عنها ، وقرئ الأمر بمجلس الشرع ووجوه البلد فى المدينة فأدوا جميعا مراسم الخضوع بالسمع والطاعة(١) .

وفى مجال تنظيم حسابات الجمارك أرسل أمين جمرك جدة رستم أفندى تقريرا جمركيا إلى إدارته فى القاهرة أفاد فيه أنه كان معتادا فى السابق عدم الاعتداد بأسعار السوق المتغيرة أثناء تقدير الرسوم الجمركية على البضائع القادمة من الهند خاصة ، وقيد أثمانها فى دفاتر الجمرك .

فقد كان يقدر مايباع من الأقمشة بين التجار باثنى عشر ريالا بثمن قدره ستة ريالات فقط ، ويستوفى الرسم الجمركى على هذا السعر الأخير الذى يعد فيما أعتقد سعر الجملة التقريبى (سعر مصدر البضاعة) لأنه لايعلم السعر الأصلى فاستدلوا من السعر الذى يباع به فى جدة ، وقدروا نصفه فقط .

وقد اشتمل تقرير أمين الجمرك على رأيه الذى يستحسن العمل به ، وهو أن يتم تقدير ما يباع بين التجار باثنى عشر ريالا بثمن قدره عشرة ريالات ، ويؤخذ على ذلك رسوم الجمرك ، وما يباع بعشرة ريالات يقدر بثمانية ريالات وهكذا ..... .

وقد قوبل اقتراح أمين جمرك جدة بشئ من التردد عند معاونى الخديوى ومستشاريه فتم تحرير مرسوم عربى العبارة يتضمن التعريفة التى أشار بها المذكور حتى يقرأ على التجار فى جدة ، وصدرت الأوامر إلى أمين الجمرك بجمع التجار وقراءة المرسوم عليهم بصورة حسنة وحذرة

(١) وثيقة ١٣١–محفظة ٤ بحربر – من محمود حامد إلى ..... فى ٣ من شوال سنة ١٢٣٢هـ .

ومراعاة موافقة الجميع عليها .

وقد ظهر التردد أكثر فى الحاشية التى أرفقت بالأمر السابق ، إذ ذكر فى الحاشية : أن هذا النظام (المرسوم) يعمل به إذا كانت تقديرات فائدته السنوية متوقعة تصل إلى خمسين ألفا من القروش حينئذ يتم قراءة المرسوم ، أما إذا كانت التقديرات المتوقعة تقل عن خمسين ألف قرش فيتم صرف النظر عن قراءة المرسوم ، وعن التنظيم الجديد هذا ، وتترك الأمور على حالها الأولى(١) .

وكانت هناك مشكلات أخرى يتسبب فيها عمال الإدارة المصرية تبتلع كثيرا من العوائد الجمركية فكان يتم التحقيق فى ملابساتها وتتخذ فيها إجراءات صارمة ومن الأمثلة على ذلك ماتلمسه من خلال شكوى محمد زهدى أفندى أمين جمرك جدة فى سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

تضمنت شكواه أن كتبة الجمرك كانوا يسيرون مصالح الجمرك والتجار من بيوتهم دون الحضور لمحل عملهم (الجمرك) ، وقد جمعهم زهدى المذكور وبين لهم الأصول التى يجب اتباعها فى تسيير أعمالهم بالدقة والالتزام المطلوبين ، ولم يعجب ذلك محافظ جدة مصطفى أفندى الذى اتضح أنه يتلاعب فى البضائع الحكومية المعروضة للبيع حيث اشترك هو وصرافه فى بيع وشراء البضائع بشكل سرى بينهما دون إعلام أى فرد سواهما حيث كان للصراف محل تجارى ينقل إليه البضائع الحكومية الموجودة بالجمرك ويبيعها حيث يشترك هو والمحافظ فى التلاعب فى أسعارها لتحقيق فوائد مالية لهما ، وبعد التحقيق معهما تم التأكد من ذلك

---

(١) وثيقة ١٨١ – دفتر ٧ معية تركى – إلى أمين جمرك جدة رستم أفندى – فى ١٥ من شعبان سنة ١٢٣٦ هـ .

وعزل الاثنين معا ومحاكمتهما على ما اقترفاه من ذنب جسيم(١) .

و فى أوائل سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م أرسلت تعريفة خاصة لتقدير رسوم الجمرك على أساسها لصنف البن و الأصناف التجارية إلى أمين جمرك جدة (محمود أفندى)،و كلف بإرسال هذه التعريفة إلى مأمورى الجمرك الموجدين فى القنفدة و الليث ليقوما على أساسها بجباية الرسوم الجمركية من البضائع الواردة إليهما بموجب تلك التعريفة المذكورة (٢).

و على الرغم من صدور هذه التعريفة فقد أرسل محافظ جدة رشوان بك و محمود أفندى أمين جمركها يشكيان من قصور التعريفة المعمول بها عن شمولها على كل الأصناف التى يتم تداولها و دخولها و خروجها استيرادا و تصديرا حتى اضطر ا إلى تمرير أكثر من مائة سلعة دون تحصيل الرسوم الجمركية عليها (٣) .

أما عن تقدير قيمة الرسوم الجمركية على البضائع التجارية التى ترد إلى جمرك جدة فقد صدر بخصوصها قرار من مجلس الملكية فى ٤من ربيع الثانى سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠ م بتقدير الرسوم عى جميع البضائع خاصة صنف البن اليمانى حسب النظام القديم الذى يقضى بتحصيل نسبة نقدية قدرها عشرة فى المائة من التجار الذين يستطيعون دفعها نقدى ، ويتم تحصيل بضاعة بحساب نسبة العشرة فى المائة ممن لا يستطيعون دفع القيمة نقدية (٤) .

---

(١) الوقائع المصرية - العدد ٧٨ - الأربعاء ٧ من جمادى الأول سنة ١٢٤٥ هـ .
(٢) وثيقة ١٧٠ - صفحة ١١٤ - دفتر ٧٧٠ ديوان خديوى تركى - من المجلس العالى إلى ديوان الخديوى - فى ١٤ من ربيع الأول سنة ١٢٤٦ هـ .
(٣) الوقائع المصرية - العدد ٢٠٢ - حوادث مجلس الشورى - فى ٧ من جمادى الأولى سنة ١٢٤٦هـ .
(٤) وثيقة ٥٣١ - دفتر ٧٦٩ خديوى تركى - من مأمور ديوان الخديوى إلى عابدين بك محافظ مكة - فى ١٢ من ربيع الثانى سنة ١٢٤٦ هـ .

التهرب الجمركى :-

ظهرت محاولات عديده ومختلفة الاشكال للتهرب من دفع الرسوم الجمركية التى تفرض على البضائع التجارية الواردة إلى الحجاز ، وقد كان التهرب يتم أحيانا بمساعدة الموظفين الذين يتولون تصريف الأمور ويشرفون عليها فى الموانئ والمنافذ الجمركية ، وأحيانا أخرى كان التهرب يقوم به التجار وحدهم .

و أوضح الأمثلة فى ذلك ما ذكرناه آنفا فى تجارة المرجان - فى الفصل السابق - من قيام التجار بتعبئة الصناديق بتسعين ربطة من المرجان والادعاء بأنها تحوى خمس وسبعين ربطة فقط حيث أنهم كانوا يطمئنون إلى سريان العادة بعدم فتح الصناديق حتى أصر أمين الجمرك فى سنة ١٢٤٦هـ /١٨٣٠م على فتحها ، فلما فعل اكتشف أن فى بعضها زيادة كبيرة ، وفى البعض الآخر أصناف تجارية غير المرجان [١] .

وعلى الفور صدرت تعليمات من المجلس العالى ، وأرسلت بدورها إلى الديوان الخديوى للموافقة عليها وخلاصتها :-

تكليف محمود أفندى أمين جمرك جدة بالعناية والتشديد فى فتح عدة صناديق من صناديق المرجان فى كل مرة من المرات التى يتم فيها استيراد المرجان باسم التجار لبيعه فى جدة فإذا وجد منها صندوق يحتوى على أكثر من ثمانين أو خمسة وثمانين ربطة من المرجان خلاف الاصول الجارية بين تجار المرجان حينئذ يتم فتح جميع الصناديق ليقوم المسئولون بجرد المرجان الموجود بها ، وتحصيل ضعف الرسوم الجمركية على

(٣) الوقائع المصرية - العدد ١٩٠ - فى ٢٧ من ربيع الأول سنة ١٢٤٦ هـ .

الربطات الزائدة .

وعلى المسئولين فى جدة إعلان هذه التعليمات وإعلام التجار الحضريين والمغاربة والشوام وغيرهم بها (١) .

وفى الوقت نفسه أرسل مأمور ديوان الخديوى إلى الشريف عمر أغا شهبندر تجار الحجاز (كبير التجار) برسالة فحواها إعلام التجار بالتعليمات الجديدة وضرورة الالتزام ، والاحاطة بما صدر من عقوبات تتخذ ضد المخالفين (٢) .

وقد اطلعت على شكوى مقدمة من احد أهالىجدة يدعى محمد حبيب طاهر إلى وكيل محافظة مكة مؤرخة فى ٢١ من ربيع الآخر سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م ضد الوكيل الانجليزى السابق فى جدة - يوسف يعقوب - ذكر فيها أن الوكيل الانجليزى تمكن من تهريب بضائع ليلا ونهارا تصديرا وإستيرادا دون أن يدفع عليها رسوما جمركية مما أحدث ضررا ظاهرا علىالعوائد الحكومية ذلك بحكم تعارفه مع حكام جدة .

ولم يكتف المذكور بذلك بل مما زاد الطين بله أنه تمكن من إقناع ربابنة السفن التى ترد من الهند أنها فى حماية الانجليز ، وتستطيع أن تطلب حمايته لانتسابه إلى إنجلترا ، وطلب من كل منهم رفع العلم الانجليزى ويقوم هو بالإشراف على دخول وخروج بضائع تلك السفن ، وعملية التفريغ والشحن دون معارضة ،كما أن للمذكور قاربا يتردد على الهند ولا يحول دونه أحد لاتفاقه مع الحكام فى البلد ، خاصة حاكم بندر جدة

(١) وثيقة ١٨٠ - صفحة ١١٩ - دفتر ٧٧٠ خديوى تركى - من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى - فى ١٩ من ربيع الأول سنة ١٢٤٦ هـ .
(٢) وثيقة ٤٧٩ - دفتر ٧٦٩ خديوى تركى - من مأمور ديوان الخديوى إلى الشريف عمر أغا كبير التجار ومحمود أفندى أمين جمرك جدة - فى ١٩ من ربيع الأول سنة ١٢٤٦ هـ .

(ربما يقصد محافظها) ،وقد طالب فى شكواه بالتحقيق مع المذكورين بعد عزلهم جميعا حتى لايخشى الناس بطشهم فيحجمون عن الادلاء بمعلوماتهم الحقيقية عن الموضوع .

وقد استحسن وكيل محافظة مكة أن يقوم الشاكى بعرض شكوته بنفسه على الادارة المصرية فى القاهرة وبالفعل تم إرساله مع شكواه (١).

أما البن وهو من السلع التجارية الرئيسية فى الحجاز فقد كان يتم التهريب فيه على نطاق واسع على ما يبدو لكثرة الطلب عليه ورواجه هناك ولذلك فقد عمدت الادارة إلى تعيين قواص من الأتراك ليساعد جاويش الميناء بينبع لمنع تهريب البن الوارد من اليمن (٢) فقد كانت أوامر مجلس الشورى التى أرسلت إلى محافظ جدة تقضى بالتشديد على المنافذ ومنع تهريب البن وضبط المهرب منه (٣) .

أما فى جدة فقد تم تعيين مفتش خاص للتفتيش عن البضائع التى يتم تهريبها بدون دفع رسوم جمركيةعليها (٤) .

وبسبب كثرة عملية التهريب رؤى اتباع نظام مضاعفة الرسوم الجمركية على البضائع التى يحا ول البعض تهريبها ثم تضبط (٥) .

---

(١) وثيقة ٢٣٧ حمراء - مرفق ٢ - محفظة ٢٦٣ عابدين - عريضة محمد حبيب طاهر إلى وكيل محافظة مكة - فى ٢١ من ربيع الآخر سنة ١٢٥٤ هـ .

(٢) وثيقة ١٩٦ - دفتر ٧٩٧ ديوان خديوى تركى - من المجلس العالى إلى ديوان الخديوى - فى ١٣ من رمضان سنة ١٢٤٩ هـ .

(٣) وثيقة ١٠ أصلية - محفظة ٢٦٤ عابدين - من محافظ جدة سليمان صدقى إلى ولى النعم - فى ٢١ من ربيع الأول سنة ١٢٥٣ هـ .

(٤) وثيقة ٤٠ - ص ٢٩ - دفتر ٧٥٨ ديوان خديوى - من الديوان الخديوى إلى محمد زهدى أمين جمرك جدة - فى ٢٣ من ربيع الآخر سنة ١٢٤٥ هـ .

(٥) الوثيقة السابقة .

الإعفاءات الجمركية :

طالب تجار الحجاز فى أوائل سنة ١٢٤٥هـ باعتبار الأشياء التى يستوردونها معهم لأنفسهم خاصة ولأسرهم من المسموحات التى تعفى من الجمارك يشرط أن لا تكون تلك الأغراض أو البضائع غير داخله فى العمليات التجارية . وقد طلب الديوان الخديوى من محمد ذهدى أفندى أمين جمرك جدة إعلام مجلس الشورى بالمقادير التقريبية السنوية لتلك الإعفاءات التى يسمح بها للتجار أن يستوردوها بدون تحصيل جمارك عليها لاستخداماتهم الشخصية ولبيوتهم وطلب أيضا أن يتضمن التقرير تاريخ بداية السماح للتجار بذلك (١).

وفى أوائل سنة١٢٤٦هـ/١٨٣٠ م بعث رشوان بك محافظ جدة برسالة إلىالديوان الخديوى وأحيلت بدورها إلى مجلس المشورة طالب فيها بإرسال تفصيلات أكثر عن السماح الذى أقره إبراهيم باشا والى إيالة جدة لتجار الحجاز والزعماء ، وبعض وجوه القوم من مأكولات وملبوسات ، وما أشبه ذلك من أغراض منزلية يتم اعفاؤها من الجمارك، هذا بالاضافة إلى أن رؤساء السفن التجارية التى ترد من الهند لهم أيضامسموحات شخصية لاتؤخذ عليها جمارك ترغيبا لهم فى تنشيط حركة التجارة والاتيان بها إلى موانئ الحجاز المختلفة . فجاء الرد بأن يسمح للمذكورين السابقين جميعا بإعفائهم من الرسوم الجمركية على بعض الاغراض الشخصية التى

(١) وثيقة ٤٠ – ص ٢٩ – دفتر ٧٥٨ ديوان تركى – من الديوان الخديوى إلى محمد زهدى أفندى أمين جمرك جدة – فى ٢٣ من ربيع الآخر سنة ١٢٤٥ هـ .

يصحبونها معهم إلى الحجاز أويخرجون بها منه ، ويختلف ذلك زيادة ونقصانا حسب مكانة الشخص نفسه وحالته (١) .

ومما يجدر إضافته فى هذا المقام هو أن شريف مكة ، وسائر الأشراف فى الحجاز ، وكذلك الأغوات الذين كانوا يحضرون إلى الحجاز من طرف محمد على لتأدية فريضة الحج أو العسكريين الذين تسند إليهم أعمال فكل هؤلاء جميعا لاتفتح صناديقهم ولايتم تحصيل جمارك عليها بل تعفى جميعها(٢) .

وكانت هناك إعفاءات جزئية وليست كلية وهى خاصة بصنف القماش الذى يصيبه بلل أثناء نقله إلى الحجاز سواء كان بلل قليل أو كثير فكان يؤخذ عليه نصف الرسوم الجمركية المعتادة فقط ، لأن القماش - فى ذلك الوقت إذا أصابه البلل فإن ذلك كان يقلل من سعره فى أسواق الحجاز ويجعل الطلب عليه قليلا أيضا .

تم بحمد الله فى

١٩٩٣/١٠/٢٢م القاهرة

---

(١) وثيقة ٥٣٤ - دفتر ٧٦٩ خديوى تركى - من مأمور ديوان الخديوى إلى رشوان بك محافظ جدة - فى ٣ من ربيع الثانى سنة ١٢٤٦ هـ .
وانظر : الوقائع المصرية - العدد ١٩٣ - فى ٩ من ربيع الآخر سنة ١٢٤٦ هـ .
(٢) الوقائع المصرية - العدد ٢٠٢ - حوادث مجلس الشورى - فى ٧ من جمادى الأولى سنة ١٢٤٦ هـ.



أهم المصادر

أولا . الوثائق

اعتمدت على كثير منها أوجزها فى ذكر المحافظ والدفاتر فقط دون تفصيل لأرقام الوثائق – التى يطول أمرها – مكتفيا بالتفصيل الذى ورد فى الهوامش .

١ – أوامر كريمة

دفتر رقم ١٢

٢ – بحر بر

محفظة ٤ ، ٥

٣ – خديوى تركى

دفتر ٧٤٨ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٤ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٨٠ ، ٧٨٤ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٨١٣ .

٤ – خزينة مصرية

محفظة ٨

٥ – ديوان إيرادات

محفظة ٢

٦ – ديوان التجارة والمبيعات

محفظة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤

٧ – ذوات تركى

محفظة ١

٨ - عابدين تركى

محفظة ٢٢٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧

٩ - مجلس ملكى

دفتر ١ ، ١٥٦

١٠ - معاونة إيرادات

دفتر ٢٥١

١١ - معية تركى

دفتر ١ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٥٧ ،
٦٦ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٨٩ ، ٣٧٧

ثانيا : الدوريات

جريدة الوقائع المصرية

١٢ - العدد ٥٥ فى ٢٥ من ربيع الأول سنة ١٢٤٥ هـ .

١٣ - العدد ٧٨ فى ٧ من جمادى الأول سنة ١٢٤٥ هـ .

١٤ - العدد ٩٧ فى ٧ من رجب سنة ١٢٤٥ هـ .

١٥ - العدد ٩٨ فى ١٠ من رجب سنة ١٢٤٥ هـ .

١٦ - العدد ١٨٧ فى ١٧ من ربيع الأول سنة ١٢٤٦ هـ .

١٧ - العدد ١٩٠ فى ٢٧ من ربيع الأول سنة ١٢٤٦ هـ .

١٨ - العدد ١٩٣ فى ٩ من ربيع الثانى سنة ١٢٤٦ هـ .

١٩ - العدد ١٩٥ فى ١٦ من ربيع الثانى سنة ١٢٤٦ هـ .

٢٠ - العدد ٢٠٢ فى ٧ من جمادى الثانى سنة ١٢٤٦ هـ .

٢١ - العدد ٣١٧ فى ١٣ من جمادى الآخر سنة ١٢٤٧ هـ .

٢٢ - العدد ٣٨٣ فى ١٩ من ذى الحجة سنة ١٢٤٧ هـ .

محفظة ٥ بحرير تركى وثيقة ١٥ فى ٢٧ محرم ١٢٢٣ من أبراهيم افنـدى كاتب الديوان الخديوى باستانبول الى الجناب العالى .

ويعرض أن السلطان أمر بارسال مقدار من البن المرسل من المدينـــة كالعام الماضى لأنه قال أنه لا يستطيع شرب قهوة غيرها بعـــــــد أن تـذوقهـا .

ماه صفرالخیر اون ایکنجی کونی عشقه جلیبوب قم ترکه تلك کنادی مواد اولیقی ابسه ده ما بین مهندسلك
قیاسی حسابیت درون خارج مرتفع بولنمغله ترکه تلك ایکی طرفدن کاشف جرف وجسورن بیکه بر محذوری
مطلب اولور ملاحظه سیله کشاد اولنبوب اون قصبه اوسط طرفدن التی قصبه طول ونصف قصبه عرضی

شامل بر کوجك جدولجك اچلیوب ماه مذکورك اون التنجی مبارك جمعه کونی کیجه حسن ختام اولمغله
وقت غروب نفس ترکه یه ما یتل اجرا اولنغیق وذکر اولنان جرف وجسور ملحظ اولان محذوردن سالم
اولدیغی صورتده قم ترکه دخی کشاد اولدیغی وسائر عکسی ظهور ایدر ایسه جدول مذکورك اغزی سد اولنور
اقتضاسی وجهله چاره سنه باقیله جغی مجرد مقدم ومؤخر دروا ایدن ایکی قطعه شقه کز منظورم اولنسد
هر حالده اعتماد واستنادم فضل الهیه اولدیغنه نظرا ذکر اولنان نصیحتکز اوزره اصل قم ترکه کشادی
تبریته ده دوکار اولنغله یمن وسعادتله انکده اجدیغی خبرینی اشعار وافاده یه صوا مبادرتکز مأمولدر
دیو محمدیه ناظری اسماعیل پاشا حضرتلرینه شقه یازلدی

دفتر ٥ معية تركي الأمر ٢٧٠ صادر الى محافظ السويس .

المضمون بشأن عدم السماح للتجارة بنقل الغلال من السويس الى جدة وينبع لأن هذا الغلال يوجب عدم رواج بيع الغلال الموجود في شونة المدينة المنورة ٢٣ شوال ١٢٣٥

مدينه منوره محافظى سرچشمه حسين بك اوغلى [illegible] اغاسى احمد اغا طرفندن وورود ايدوب
منظورم اولمشدر بو قطعه عريضه سنده ينبوعدن مدينه يه [illegible] تجار غلالى اوجوز بها ايله صاتلمقله
[illegible] بو كيفيت مدينه شونه سنده موجود اولان غلالك رواجنى تعطيل ايتمكله ينبوعدن مدينه يه
كلان تجار غلالنى مدينه شونه سنه ضبط ايدوب ينبوع شونه سندن [illegible] المذكوره غلال صاتلمك
مدينه يه [illegible] ديو تحرير ايتمش [illegible] اولمشدر عبد الله اغا ينبوعه بو مدينه يه [illegible] كلنلو غلال
[illegible] سويشدن اولديغى [illegible] شبهه دكلدر اگرچه [illegible] جزوى [illegible] بو موجود
[illegible] رضا اولمش [illegible] مقتضاى مأمور [illegible] اوزره [illegible]
[illegible] عبد الله [illegible] تجار غلالنى ينبوعه وجده يه [illegible]
اما [illegible] ينبوعدن وجده دن [illegible] اوكره نوب [illegible] ايدرم
[illegible] حركته دقت ايدسن ديو سويشى محافظه سنه يازلمشدر ٢٣ ل

دفتر ٥ معية تركى الامر رقم ٢٧٤ بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٣٥
— الجناب العالى أمر كريم الى حضرة الكتخدا بك .

لقد أمرنا محافظ ينبع بأنه يجب عليه ادارة خدمة احتساب مدينة ينبع كما كانت مدارة من قبل وأن لا تعطيها بالالتزام لآخر بالنقود / كما جاء بالكشف المرفق أن الشريف سرور شيخ جهنية يأخذ ست بارات عن كل قرش من ثمن المسلى والعسل اللذين يباعان فى المكان المسمى (صوفوق بازار) وأربع بارات عن كل قرش من ثمن البطيخ الذى يباع فيه كذلك وست عشر بارات من كل أزقاق المسلى التى ترد من ينبع البروست بارات من كل راس من الأغنام المباعة وثمانين بارة من قطيع الغنم واربعة آلاف بارة فى السنة من قنطار البلدة وعشر بارات من كل طرد من طرود التمر التى تحمل على السفن من ميناء ينبع وترسل الى أماكن أخرى وثمانين بارة من كل طرد من طرود الأقمشة التى ترد الى الميناء وخمس وعشرين بارة من كل كيس من اكياس الارز التى ترد من جدة وثمانى بارات من كل قنطار من البن الوارد فيها وست عشرة بارة باسم حق الوكيل من الأرز والعدس والحنطة التى تباع فى ينبع للتجار ثم يرسل الى المدينة وثلاث عشرة بارة من الحنطة التى ترسل الى ينبع البر واربع عشرة بارة من الحنطة التى ترسل الى جدة وعشرة بارات من حنطة التجار التى تباع فى ينبع ذاتها كما تصرف له كل شهر ١٨ أردبا من الحنطة من شونة ينبع وعليه فاعلموا أنه من مقتضى أرادتنا أن تقوموا

باجراء تحقيق فى هذا الشأن وذلك بأن تسألوا المسمى ابن جبـــارة
الموجود الآن بذلك الطرف الذى كان شيخ الجهينة فى العهد الذى
كان فيه وزير الشريف غالب المتوفى حاكما لينبع فاذا كانت هذه العوائـد
كانت تؤخذ فى عهده أم احدثت فقط ثم تبلغونا بالنتيجة وأن تكتبـــوا
الى محافظ ينبع كتابا تستعلمون به عن حقيقة تلك العوائد .

ينبوع علاوه احتساب خرجى انجه ايله اخذه التزام اتمبوب اوته دنبرو توجيهه اراده اولنمه كلمش ايسه بنه
ويلجه اراده ايتمش ديو مقدما تحريرات دفتيه منه جواب اوله رق ينبوع محافظى طرفندن
طرفكزه وورود ايدوب منظادم اولان برقطعه شقه سيله دروننه موضوع دفترده شيخ الجهينه شريف
سرورصو غوفى يازارده بيع اولنان كتدن وروغن ساده دن غروشده التى پاره وقاديوزدن غروشده
دورت پاره وقره ينبوعندن تواردايدن روغن ساده قللوملربللك برنندن اون ايكشر پاره وينبوع
اوطان قيونلك بهراسندن التى پاره وقيون سوستنت سكانن پاره وبلغ قنطارندن سنوى
دورت بلك پاره وينبوع اسكله سندن قايقدره تحيل ايله ديكر كنلره كيدن خرمالرك بهرونتندن اونپاره
واسكله يه وورود ايدن قماشلك بهرونكندن سكسان پاره وجوزدن وورود ايدن بريكلى بهركيسه سندن
يكرمى بش پاره وقهوه نك بهرقنطارندن سكز پاره وتجار مالى اوله رق ينبوعدن بيع اولنوب مدينه يه
كيدن حنطه وعدس وبرنجدن كيوه حقى ناميله اوتوزپاره وقره ينبوعنه كيدن حنطه رك اوندن اوچ پاره
ومصره كيدن حنطه دن اون دورت پاره ونفس ينبوعده صاتيلن تجار حنطه سندن اون پاره الوب
وينبوع شونه سندن بهرشهر اون سكز اددب حنطه ويريله كلديكى محررا ولمغله كيفيت معلوم اولنمدر شيخ
موى اليه طرفندن ويريلن عوائدات مذكوره متوفا شريف غالبك وزيرى ينبوعده حاكم ايكن جهينه شيخى
بولنان ابن جباره يه ويريلوردى ايدى بوخصوصه برم ونحزوه كى وبرلكه ابتدا اولنرى شيخ موى اليه اولطرفه
اولمغله كندوسندن سؤال ايدوب كيفيتى طرفمزه بلدرمكز واستعلامى حاوى ينبوع محافظنه ده شقه كاغد
تحرير يه عوائدات مرقومه كيفيتى تحقيقه ابتدا اقتضاى اراده مز ايدوكى معلومكز اولدقده بروجه محرر حركته
مبادرت ايتكز ديو كاغذ يازلمه حضرت به شقه يازلمشدر

دفتر ٧ معينة تركى — وثيقة ٢٥٧ — الى حضرة الافنـــــدى قيوكتخدا فى ١١ شوال ١٢٣٦ ص ٤٨ ٠

ان البن الذى تعلقت الارادة السنية بلزوم اعداده وارساله لحاجـــة الاستانة كان بقى بدون ارسال بسبب انسداد طريق البحر (بماحرب) وحيث امكن الآن ارسال أشياء بالسفن الانجليزية استأجرت سفينـــة انجليزية خاصة وحملتها ألف قنطارين وأرسلت معه ٧٠٠ أردب أرز لتبقى تحت اليـد وتباع للأهالى وبالنظر لمجهولية أحوال الطريق عقـــدت المقاولة مع ربان السفينة اذا وصلت سالمة تحصل على النولون كامـــل واذا عادت فانها تحصل على $\frac{1}{2}$ النولون ومعلوم ان هذا البن ليـس من حاصلات مصر بل يأتى بواسطة التجار من اليمن الى جدة ومنهـــا الى مصر ويشترى من التجـار برائج سعره وبالنظر الى ضعف تجــار المسلمين فى مقابل تجار الافرنج انحصرت تجارة البن فيهم ولم يبـــق فى يدى التجار المسلمين سوى عشر معشارها وعليه يرسل تجار الافرنـج البـن الى الاستانة ويبيعونه هناك بـ ١٢ قرشا والذى يخطر ببالـــى فى ذلك لو عين للتجار المسلمين عدة بارات صيانة للاهالى وسكنـــة للاستانة من كثرة المصروفات التى تتولد من اشترائهم البن باثنى عشـــر قرشا فان كان ذلك موافقا للباب العالى تفيدونا ٠

دوعلیه‌یه لازمه سیچون تداولی وارسالی مخصوصه اراده سنیه تعلق ایدن قهوه طریق بحری افندی سببیله کوندریلمه صورتی
فالش ایسه ده الحالة هذه انکلیز سفینه لریله اشیا ارسالنه بعد یولنمقدن مخصوص بر انکلیز سفینه سی استیجار
اولنه رق بیک قنطار قهوه وبر مقتضای حال اوراده بولنسون وعباد اللهه فروخت اولنسون مطالعه سیله بریبودادن
بریخ وضع وارسال اولنمشدر وبولنده کیفیتی مجهول اولدیغندن شقه مذکوره سلانیکلی ودرعلیه‌یه وارداب
قدلی تمام وبرلسی وکچه میوب کیر وعودت ایدوب ابنه لی نصف وبرلسی سفینه قپودانیله مقاوله قلنمشدر معلوم
سعادتلری دورکه بوقهوه مصرده حاصل اولیوب تجار واسطه سیله یمندن جده‌یه وآندن مصره کلور هر قدره ده اقتضا
ایلدکده دائما اوراده تجاردن اشترا اولنور فاما اسلام تجاری ضعیف وافرنج تجاری قوی اولدیغندن قهوه
قوه تجارتنک عشر عشیری اسلام النده قالیوب افرنجه منحصر اولمغله درعلیه‌یه کوندردوکی اون ایکی غروشه
صاتدیورلر بو یاپره خاطره شویله کلوردکه قهوه‌نک بهالسی مناسبی وجهله برادرشی ضم اولنه رق تجاره مأموره
بیع اولنسه بر قاچ پاره انلر کسب ایدرلر واهالی وکنه دیمی اون ایکی غروشه قهوه اشترا سیله کثرة مصادفدن
محافظه اولنورلر خدا بیلور که بو اشعار وافادهم کندی منفعتم ایچون دکلدر دقت اقتضاسنه کوره عباد اللهک
حمایتی حیالیدر زیرا قهوه تجارتندن برشی حاصل اولمدیغی بدیهیدر بوصورتده کیفیات مذکوره‌یی باب عالی‌یه افاده ده
باس یوغیسه افاده‌یه همت بیورلمه وافاده‌سی مناسب دکل ایسه سکوت وغیبت ایلدیکه باعث تشویش وقیتمز اولمشدر بو
قپوکتخداسی افندی حضرتلرینه شقه یازلمشدر فی ١١ ل ٢٦

تعين سليمان افندى محافظ السويس (ناظراً الشونة جدة بمرتبه الحالى) وتجرى مصالح جدة كلها بعد ذلك بواسطة المجلس فيلزم تخصيص محل مناسب فى دار المحافظة يجتمع فيه الساعة العاشرة صباحا محافظ جدة والنظار وناظر الشونة وأمين الجمرك ومحمد ضرغام وبضعة اشخاص من وجوه البلد ويتدا ولوا فى المصالح ويوقعوا على محاضر المجلس يوما بيوم ويقدموها للاعتاب لاحالتها على المجلس العالى بالمحروسة •

دفتر ٧٧٣ خديوى تركى ص ٥٠ وثيقة ٨٦ بتاريخ ٢٦ جمادى الاولى ١٢٤٦ من المجلس العالى الى الديوان الخديوى •

جواب نظارت پاشا افندی و بونلر دخی جبل شوفک اختلاطنده دوللی نظاره کتورلمش ورانته اوقور یازار اولمیوب سازه دول
اورندنده بونلر مصالح جسیمه یه بوندن اول حالده لسنه منصب اولنمقده ایسه حجاز مسافه بعیده برمحل اولوب جبل شوفک سنجاق
وارداتی ومصارفاتی جسامتلیه اولدیغندن ایو بونده مصالح جسیمه یی اختلاطات شایعه لرندن بری اجتماع لازمه دن اولمغله
سویتی محافظی سلیمان افندینک اوقویوب یازمسی اولدیغندن بنفقه تعمیه قدر مقتدر اولدیغی مصالحده اختلاسات وار برجهتیه سی
نظامه کلمدیکندن جبل شوفک سی نظارتنه کوندرلمسی و بوخصوصده برنفر جرنال کاتبی دخی کوندریلوب جبل محافظی و کمرکجیسی واهالی
مملکتک سوزلری برقاچ کره دخی جمع اولنه رق مقتضی اولان مصالح بیننده مذاکره و مذاکره ایدرک کورملری وکوردکلری
مذاکره نتیجه سی حقیقه کوریلوب کورلدیکی بلنمش ایکن ارالو ارالو مذاکره ایتدکلری مصالحک جرناللری دخی محروسه ده مجلس
عالیه یه کلوب کورلمسی ومتقاعد سرکرده لردن برسی انتخاب اولنوب محافظلقله سوریه کوندرلمسی ودواصوله رعایت اولنه رق
امور مالیه دخی محافظ و شوفک نظارتی وکمرکجیسی واهالی بلده دن سوزلکر اوعدلیه مذاکره ایدرک مجلسیه طوتیلوب نفسی
منتهاسی مدیرلر سبیلده فورتیه حقی انتشار ودواصوله رعایت اولنمیوب اولکی حالی اوزره قالورایسه بکیلری دخی سرایت ایدوب
مصالح نابتلکرده رها بولمیه جغی درکار درکه انها ایتمارییه لدی المذاکره واقعا جبل مسافه بعیده برمحل اولدیغی وشوف مذکوره
دخی قیصلکده وارسته اولمغله ایکن مولی الیه سلیمان افندینک جبل شوفک نظارتنه معزولیته کیتمسی یرینه اولوب انجق سلفی اولان
شوف نظارتک مالکیک ازاولوب افندی مومی الیهک البوم اله کلدیکی ماهیت هرنقدر زیاده ایسه ده خیلی معتبر و خدمت
ده تجربه بولنمش وامکدارلردن عدد اولنمش و ندروز اتنه اوقیوب یازمسی اولدیغندن مستعد اولدیغی فهم ایدلمش اولدیغی اجلدن
... قیاس ایدلمه رک البوم صرف اولنمغه اولدیغی سنه و بری سائر شوفک نظارلرینه قیاس طوتلمیه رق وسائرلرینه سرایت ایتمامک
اوزره صرف اولنمسی فاما جده ده عقد اولنه جق مجلسه جبل دیمسی ومحروسه یه وارد اوله جق مصالح اجیلوب بالمذاکره صورت
ویرلمسی ومجلس مضبطه لری محروسه ده مجلس عالیه یه کوندرلمسی ودواصوله رعایت اولنوب اولحوالینک قیصلکی ارادن قالقوب
مصالحی دخی شیرازه حسن نظامه قونلمسی منسب اولدیغندن مجلس کاتبی معاونی عبدالله افندی برخیلی وقت مجلس خدمتنده استخدام
اولنمش ومجلس اصولنه اشنا اولمش اولدیغندن معینه برنفر مترجم ایله درسخانه ملکیه دن ایکی افندی ویریله رک جده مجلس
کاتبی تعیین اولنمسی وجونکه جده ده بولنده جق دفتر خصوص مجلسیه اوله جغندن مجلس اصولی اوزره جبل محافظی ونظار
وشوف نظارتی وکمرک امینی ومحروضغام وسایر وجوه بلده دن معتبر چند نفر کمسنه لر محافظلک اولدیغی محله برمکان منسب
تعیین اولنه رق کونده ساعت اوچ صلرینه قدر بولنملری ودیوم بیوم مجلس صورتی مهرلنه رک وقتی افندمز
بعد التقدیم محروسه ده مجلس عالی کوندرلمسی وقاطبه امور مجلسیه یه طوتیلوب ومجلسیه اوله جغندن مجلس اصولی اوزره جبل قائم
قنده لرک هذا منتی مکه محافظی طرفندن یازلمسی وجبل شوفک سنجاق وارداتی وطلوباتیه ومصارفنه دائر اوله جق موادک وجمع
سفینه لرک امور ومصالحی دخی مجلسیه کورلمسی واهالی بلده نک دعاویسنه دخی مجلسیه باقلمسی وبلده نک اسایشی

بأن جنابه العالى اطلع على محاضر مجلس جدة الخاصة بتجارة البـــــن
ولاحظ تلاعب فى الاثمان المقدمة من طرف التجار الى مجلس جـــــدة
ويرى جنابه أن التجار الذين يريدون إرسال البن الى مصر اذا وضعـــو
كشوفات ببيان اسمائهم و أسماء السفن المحملة عليها بضاعتهــــــم
ومقدار الرسوم المطلوبة منهم فى جمركى جدة والسويس ومقدار البضاعة
بعدقياسها وأرسلوها من جدة الى ديوان عموم المبايعات ثــــم اذا
أحيلت الرسوم المطلوبة منهم فى جمركى جدة والسويس على الخزينـــة
وأعطى اليهم ايصالات من طرف ديوان عموم المبايعات بثمــــــن
بضاعتهم فيهون الامر عليهم ويضمن لهم الربح لذلك اصدر أمره .

دفتر ٤٧ معية تركى - ترجمة الوثيقة ١٥٢ بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٤٨
من المعية السنيـــــــــة الى ناظر المجلس .

جمع مجلسی مضبطه سنده قهوه اوزرینه اولان مکالمه‌ده مقدم اولدی جمع تجاری جمع مجلسنه بعضنه اشترا ایدلکدن فیاتی قیمتلر دیره‌کلری
و بعضی مصارف زائده اولدیغی مقدما میری زمننده اشترا اولنوب عموم مبیعات دیواننه کلان قهوه حسابندن بلنمشدر فالدیکی دول سائره
جمله اسکله‌لرنده قهوه‌نک اولوب و دولت‌ده هر بر محلده عوائد کورولدیکی مصارفی دیره‌جک واسکله‌لرده دخی اوقه سنه ایکیشر غروشه
کوکه عشور دیره‌جکلری اوقه‌سنی اون اوچ غروشه فروخته ایدوب بو یکا ایچون جدید ... اوقه‌سنی یدی غروشه دیره‌جکی
ینه کار اولدیغی امر اشکار اید وکنده قنطاری یوز سکسان ایکی غروشه کلدیکی ... تجار نشسته جمع بر کلمه فوق‌العاده دول ثانیه
قور نار ایدی بو حساب اوزره جلب اولنان قهوه اوجیه التمش غروشه کلدیکنده مصره زیاده سی فوق‌العاده صرف اولنمیلیه بو حسابلر ایله
مجلسنه تجار ایله یاپیلان وجهله مذاکره اولنمشی قهوه مجلسی کاتبی بر وقت دعوتلرده مجلسنه دخی حساب ایدلمه‌مسی زیرا ابدلمسی اشکار اولنان
ایدی بو طرفده محمد افندی ده همدم جوارنده بشبیک عینی قرانسه ارسال اولنمیش اولان بهای قرانسه دخی بو طرفده دیر ایجکده هومیه بیشده
دهر وقعه اولنمش بیدر بی قرانسه‌نک ارزینی کسیدوب او نظرنده جهاده بیفسه قیاسی دخی فروخته اولنمقده اولدیغی ثمنی قرانسه‌ده
ذکر ایله مصارفک اکثری ... دیره‌جکلری تجارتی وکیل مومی الیه محمد افندیه یازمه بو خصوصده ... بر بوز بیک قرانسه دخی
کوندر یلجکدر ... بمنده قهوه‌نک جلبی وکیل حسابه اغادفعه ... اولنمیوب وایکی اوج تجار دیره‌جک عنزیزه دخی جلب اولنمقده
بلنوب ایکی جهله مصره قهوه کوندرلان تجار تربه کتوردیلدن مخبه اولدیغی حالده بکوبیتر قرانسه حسابیله بها سی حساتنده اولمدی
عموم دیواننده ویریلسه برنا بو قدر مصره قهوه ارسال ایدیجک تجار ... جهت وتشویش مطلوب اولنمدیغی کورولدیکی ارسال ایتدکلری مبالغ
بعض تجارت اسمی دیو کلدیکی سفینه‌نک اسمی وتمیزیه بعد العیار صافی قنطاری یازیلوب رسالهسیله سوزیله کلمسی وسویلنده دخی
فا ئده سی عموم دیواننه کلاجق جمع ایله سویلنمیش مطلوب اوضاعه کمرکلر خزینه‌یه حواله ایدلمسی واول قهوه‌نک اثمانندن کمرکلری مقابله‌سنده
خزینه‌یه عموم دیواننده رجعه ویرلمسی تجاره دخی اهدیه کلاجکی و بو خصوص‌ده کار ایده جکلری ملحوظ اولمغله بمنه تعالی اقتضاسنی بالمذاکره
اجرا ایلمک مطلوبدر

دفتر ٨١٣ خديوى تركى ص ٢٣ وثيقة ٤٣ ١٥ ذى القعدة ١٢٥١ من مجلس الملكية الى مأمورية الديوان الخديوى .

طلب الخواجه يوسف يعقوب وكيل تجار انجلترا بجدة الى مجلس جدة تحصيل مطلوب التاجر رجب على المقيم ببلدة بومباى بالهند من عبد الحميد العجمى المقيم بالمحروسة وقدرة ١٥٨٠ روبية او احضاره الى جدة ليتقاضى مع دائنة ان كان له رأى اخر وقد كان مجلس الملكية قد نظر فى هذه المسئلة وسأل عبدالحميد عن هذا الموضع فاستمهل مدة أربعين يوما قائلا انه شريك ذلك التاجر وأنه سيذهب الى جدة ليحاسبه وقد رضى هذه المرة بالسفر وعهد المجلس الى مأمور الديوان الخديوى أن يرفعه بقواس وأعلم مجلس جدة بما تم .

٢٨٦

٥١٤

بو عجم عبدالمجيد نام مستأمنك هرسك بوسنيالى ولايتنده رجب علي اسمنده برتاجره بيك بشيوز سكاله سكز بيك [illegible]

وبره جكى اوراقك [illegible] تاجر مرقومك مبلغ مذبوره خصوصى [illegible] جناح انكليز

تجارى وكيلى هذه بوسنه [illegible] حواله ايتمش ايسه ده مرقوم عبدالمجيد [illegible] بو مبلغه [illegible] وكيل [illegible]

جناح مجلسه عرض ايدرك مبلغ مذكور مرقومدن باحكم [illegible] تحصيل اولنمق [illegible] تسليم اولنمسى [illegible]

وبركوچ نقل ايدرك [illegible] اشعا ايلمش ايدوكنه مبنى بعدما

خصوص مذبور مجلس مذكوره بالمذاكره شوراى ملكيه [illegible] احاله اولنمش اولمغله [illegible]

مرقوم عبدالمجيد [illegible] مبلغ مذبورى ويرمسى [illegible]

وابرام اولندقده [illegible] حسابى واردر [illegible]

معذوريتم واردر [illegible]

ماعدا [illegible]

بو تقديرجه مرقوم [illegible]

خصوصه اشعار كلمسى [illegible] فى ١٥ [illegible] سنه ١٢٦

مجلس [illegible] ١٢٦

وثيقة ١٩٢ حمراء محفظة ٢٦٤ عابدين فى ٢٧ صفر سنة ٢٥٤

تخرج من مضبطة مجلس جدة فى ٢٦ صفر سنة ١٨٥٤

حصلت مذاكرة بين المحافظ وناظر الجمرك وناظر الجبخانة وأمين بك بخصوص الفول والشعير الكافى لدواب الحجاج حيث عرف بعد السؤال من الحبابة (باعة الحبوب والغلال) عن المقدار الذى اشتراه الحجاج من العسكر لكفايتهم فكان من العليق (العلف) ألف وخمسمائة واثنين وستين اردب و$\frac{3}{4}$ اردب فلاجل منع مثل هذا جاء فى جواب محافظ جدة انه اذا أحسن بجلب لكفاية سعة أربعة آلاف أردب من الشعير ٥٠٠٠ أردب من الفول فيرسل منه الف وخمسمائة من شعير وألف فول الى المدينة والباقى يأتى الى جدة ويباع من شونة الميرى بالثمن والربح للحجاج وللأهالى ولما يأتى حجاج الشام للمدينة يشترون من شونة المدينة ما يلزمهم من العلف مدة اقامتهم فيها وفى الطريق أما فى مكة فيشترون منها بشوط أن يكون بأيديهم بيانا من أمير الحج أمين الصرة بمقدار دوابهم حتى لا يكون للحبابة تدخل فيه ويكون الحبابة ممنوعون من شراء العليق من العسكر ويلزم للتحرى والمراقبة واذا حدث يعاقب البائع والمشترى ، ولكن يلزم أن لا يدخل فيه شعير الحجاز لأنه لا يقاس بشعير مصر . فان كان هذا موافقا يصدر الأمر / فصدق الذوات بما جاء فى جوابه .

فی ۲۶ صفر سنه ۷۰

جهت مجلس مضبطه سنه‌دن محرر در

حجاج هند اثرینک کفایتی قدر شعیر [illegible] مخافتی و [illegible] ناظری و بحر خانه ناظری [illegible] والیان بک ایله مذاکره اولنوب حجاج هم کفایتی و عسکره اشترا ایده‌لر [illegible] عسکر حبابه‌یه [illegible] ۱۵۶۶ [illegible] بوشنلرک [illegible] ۲۰۰۰ ۱۵۰۰ [illegible] ۴۰۰۰ [illegible]

[illegible] حجاج [illegible] شام حجاجی [illegible] مکه‌یه [illegible] مکه‌ده [illegible] حجاج [illegible] عسکره [illegible]

[illegible]

جهة مجلسده بالمذاکره قلمه آلینمش اولان مضابطه ممهوره‌نک قدر وکیفیتی بو وجه آتی ذکر و بیان اولنور

فی ۲۶ صفر ۷۰ یوم اثنین

فی ۲۷ صفر ۷۰ یوم ثلاثا

دولتلو عنایتلو ولی النعم افندم حضرتلری

عریضه بنده‌لریدر که بو دفعه جده مجلسندن محرر ایکی قطعه مضبطه‌لر اعاده‌سی مستدعی اولدرده [illegible] جانب معاونته طرف [illegible]

گوندرلمش اولمغین وصول خبریله بو قوللرینی آگاه بیورلمسی نیازی بابنده عرض اولنمشدر [illegible]

[illegible]

وثيقة ٢٠ اصلية ــ محفظة ٢٦٤ عابدين ــ ٥ جمادى الثانية ١٢٥٤

١٨٣ حمراء   ورد فى ٢٩ منه

صاحب الدولة

ورد أمر فى ٢١ جمادى الاولى ١٢٥٤ بأن نخبره عن مقدار ما يـــروج فى ظرف سنة بجهات جدة من مقاطع (أتواب) البفتة بين التى تعمل فى مصر وعن ثمن المقطع الواحد الذى تباع به وكان مع القواصى حامل الأمــر توبا (مقطعا) منها والأمر بأن ندقق ثمن المقطع والكمية التى تبـــاع فيها ثم تعرض ذلك للجناب ومن الطبيعى ان البفته السوداء صنع الهند تباع فى تلك الجهات فيجب العلم بثمنها وجنسها وكيفية رواجهـــــا ونبعث من كل نوع بمقطع يشتريه وجوابا يقول :

سعر توب (المقطع) البفته بين ستين قرشا وهو يتغير بالزيـــادة والنقصان واذا أرسلت الارادة السنية فيمكن تعريف خمسين ألـــف توب فى السنة حسب التخمين بشرط أن لا يصيب البفته بلل من البحر فلابد من وقايتها ويجب ارسالها فى سفن خاصة ولا توضع فى سفـــن الحجاج ولا العسكر وقد اشترينا من البفته الهندية السوداء التى تباع للعرب . ولغيرهم من كل جنس ونوع وارسلناه مع القواص واستخرجنا من جمرك جدة كشفا لحساب ماورد اليه من بفته فاتضح انها ٦٩٤٣٥ توبا سنة ١٢٥٣ وورد فى ١٢٥٤هـ ٨٨٣٦٩ توبا وتبين انها رائجة .

محافظ جـدة

سليمان صدقى ختم

صورة كشوفات مرقومة جدول يحتوي مقدار ارساليات النيلة المصرية فضائع الهند باعتبار ايراد سنتين

سنة ١٢٥٣ ثلاثه وخمسين

قطعه عدد

٠٩٩٢٠ دوه اسود
٤٧٠٥٥ ازرق نلنبي
٠٠٦٥٠ شيلي سوده
٠١٨٠٤ كلهرى لنير حنفير
٠٠٤٨٦ بيرم سري
٠٢٥٠٠ بيرم مراودي
٠٧٠٠٥ بيرم قنفي
٠٠٠١٥ دندكي اسود

٦٩٤٤٥

سنة ١٢٥٤ اربع وخمسين

قطعه عدد

٠٢٤٨٦ دوه اسود
٦٥٧٨١ ازرق نلنبي
٠٠٠٨٤ شيلي سوده
٠١٠٧٢ كلهرى لنير وحنفير
٠٠٧٠٦ بيرم سري
٠٢٤٥٤ بيرم مراودي
١٥٨٨٨ بيرم قنفي

٨٨٢٦٩

مجموعي قطعه عدد ١٥٧٨٠٤

سن الاضافة

الاقمشة المرسله عينه من طريقة البحر

دوه اسود ٢ ٨٥
صافنه ٢ ٧٥
بيرم سري ١ ١٢
بيرم مراودي ١ ١٢ ٢٠
بيرم قنفي ١ ١٠
شيله ٢ ٢٧ ٢٠
لنيه مقصور ١ ٢٠
شيلي هام ١ ٢٧ ٢٠

١١ ٢٧٠ ٢٠

دولتلو عنايتلو سلطانم افندم حضرتلري

مصر تشبيلي اولان بيه بفته سنك بر طوبه اولوقتلرده قاعده كجيب بر سنه ظرفنده مقدار سوريه جكنك استفهامي لوزملكه بكندن نمونه اولمق رفيعاتلي
فرمان عالي اولان خواصه نسبياً صعب جاكري به برطيب بفته كوندرلمش ايدوكي و بوطرفلك احوالنه نسبة بفته مذكورنك بر طوبه قاعده بيع اولنه جغي
و بر سنه ظرفنده مقدار سوريه جكي خصوصاتي لوبقيه ملاحظة ايدرك بالاطراف عرض ايتمز وهند مشغولندن بوطرفلرده سياه بفته دخي صاتيله كلديكي
بعد باليرده قماش مذكورنه درلو ايدوكي و ثمني قاعده اولديغي معلوم اولمسي ثمني بيلمسي و قياسيده خي منظور جناب داوري بيورلمسي لوزملكه بكندن نمونه
اوله رق هر بر جنسندن بر طوبه بفته صاتونه العيه كوندرمش و ثمني مقداري اىجه كيفيت سوريك مودني وكلاي خديويكه عرض قلنمش
امر ٩ نجي لي ٢٧ رفيع شرفريز منصه سنوح بيورلان فرمان واجب الامتثال اشبو الي درت سنه ماه جمادي الاولنك بكرمي برنجي كلمسي
خلاف قوالرينه وصولبولمش و مضمون منيفي مالنده حرف بحرف معلوم چاكري اولمش اولمغله موجبنجه عمل و حركت قلنمش و سالف الذكر نمونه اوله رق كونديرلمش
اولان برطوب بيه بفته سنك بو حوالنك اليوم سعر و قيمتنه نسبةً بر طوبه الثمش غروشدن نمه ايجه فروخت اولنمسي لدى التحقيقه ممكن اولديغي
اكلاشلمش انجو معلوم بيوريله جغي و جهله سعر مذكور بر قرار اوزره قالميوب دها زياده اوقتي اولمسي محتمل ايدوكي و ذكر اولنان قماشندن بو طرفلره كوندرلمسي
موافق اراده سنية اولديغي حالده بر سنه ظرفنده الي بيك طوب مقدار سورلمسي ممكن اولديغي بالملاحظة تخمين اولنمشدر و دها زياده فروختي ممكن اولور ايسه اولوقت
باعريضه مطلوب اولنه جغي دركار در انجو انتاي بكرده ميلول اولميوب نفدن و قاية سيجون قماش مذكوردن كوندرلدكجه كوكرتلي قابلره وضع اولنمسي و عكسي
و حاجتي ذايقارينه قونلمسي اقتضا ايدنلر امر ونهيه بيوربلوب بيورلمسي اراده سنيه منوط بر كيفيت اولديغي و هند سنانه ظرفلرندن بو طرفه وروداينان
بدوي عربلرينه و سايره فروخت اولنمقده اولان سياه هند بفته قماشلرينك بر جنسندن بو طرفلك اليوم سعر و قيمته كوره تجارندن بالاراده محرر سعر اوزره اشترا
اولنمش و خواص مرقومه نسبياً ديكر عريضه عاجزيه كوندرلمش ايدوكي و بر سنه ظرفنده بو طرفه مقدار ورود ايندكلري جمع كندن كيفي جبقلمسي
والي اوچ سنه سنه بالاده محرر اجناس قماشك جمله سندن التمش طقوز بيك درتيوز اوتوز بش طوب كلديكي والي درت سنه سنه سكسان سكز
بيك اوچيوز التمش طقوز طوب ورود ايندكي واقف و عطاري رايج اولديغي تبعه ايتمش ايدوكي مطلع دلنشين بيورلدقده كيفيت بو وجهله اولديغي
خاكپايلريه عرض اولنمسي بابنده عرض اولنمشدر بنده امر حضرت لمن له الامر كدر

سليمان محمود

ورود ٢٩٧

محفظة ٢٦٣ عابدين تركى — وثيقة ١٠١ اصلية / ١٥٠ حمراء في ٥ شعبان ١٢٥٤

من أحمد باشا سرعكر الحجاز — الى حسين باشا شمعاون جناب الخديو .

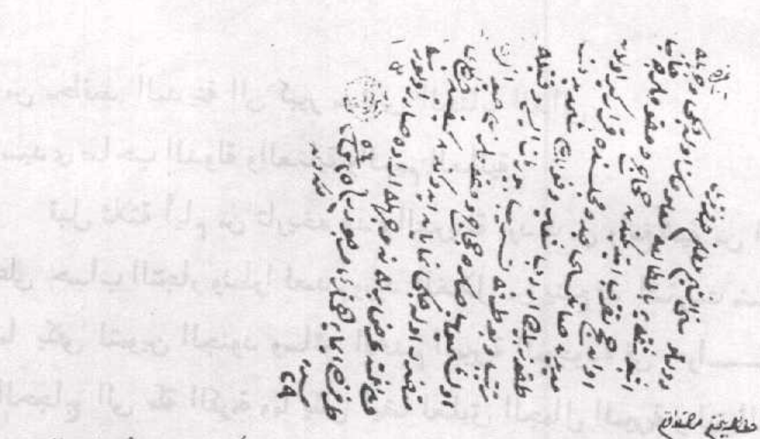
تعلمون أن أوان الحج قد اقترب وأن ٩ آلاف اردب من الشعير والفول التى قرر مجلس جدة بيعه للحجاج والمقدمين من قبل الحكومة اذا لم تدبر من الآن وترسل الى هنا تأخر وصولها ومس دواب الحجاج ضرر فارفعوا للاعتاب .

من الميرلوا / محمد امين بك وكيل محافظة مكة

الى محمد باشا سرعسكر الحجاز — ومحافظة مكة .

ان يجتمع للحجاج الآن وتزدهم النفوس ، ويروى أن الحبابين بائعى الغلال الذين بمكة يبيعون فى الموسم أكثر من ألف اردب من الفول والشعير ويتوقف البيع على وجود محصول كثير . أما الفول فلا يزرع فى الحجاز ،وأما الشعير فهو قليل نادر والحاصل منه يأكله أهل البادية وبحثنا عن مصدر الحبابين فعثرنا على المصدر وهو أنهم يشترونها من الجنود وهذا مخالف لرضاء الخديو لأنهم يأخذون على دوابهم ويبيعونها فتضعف فلابد من التشديد عليهم .

والحل أن يكافئ الحجاج فى عدم اشترائهم العليق بالطريقة القديمة وأنه يرسل تسعة آلاف اردب من مصر من اصناف الفول والشعير ويباع كله الى الحجاج



من محافظ المدينة الى كبير معاونى الجناب العالى

سيدى صاحب الدولة والعناية والهمم العالية

قبل ثلاثة أيام من تاريخه هذه العريضة وردت من رابغ كمية من الغلال على حساب التجار ونظرا لعدم ورود الغلال من ينبع قد اشتريت منها ما يكفى لتموين الجنود وسائر الخدم الميرية الموجودة فى حراسة الحجاج الى مكة الكرمة وما يكفى ايضا لعليق الجمال الميرية وعليق الخيول مدة ثمانية أيام الى رابغ واعددت هذه الغلال وفى تاريخ العريضة قد شرفنى حضرة صاحب السيادة الشريف وأتى معه بغلال تقدر بنحو خمسمائة أردب فبعد أن استكملنا منها الشعير اللازم للحجاج الى حد مكة بقى جانب للجنود أيضا .

محفظة ٢٦٦ عابدين ترجمة الوثيقة التركية رقم : $\frac{٤٤}{١٦٤}$ اصلى

تاريخ ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٥

ورد ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٥٥ .

دولتلو عنایتلو مروتلو افندم

بنده‌لری زخیره کلمدیکندن تاریخ عریضه کتردیکم اوچکون مقدم رابغ طرفنه تجار زنته برمقدار زخیره کلکلری حجاجک
حفظ وحراستنی بونلره عساکر وسائر خدمه مرتبلرینه مکه مکرمه‌یه قدر موقتاً کیل واشتراک جبرینک علیقلرینه رابغه قدر سکز
کونلك اتلرک یمارینه کفایه ایده‌جك زخیره بالاشترا تهیه ایلدیکمی تاریخ عریضه‌مده خط شریف افندمزی تشریف
بیوردیغ برابرلرنجه بشیوز اردب مقداری زخیره کتورمارینه حجاجک مکه‌یه قدر شیدلریدخی استکمال اولنه قدر تماعد
بولندیغی بونلره عساکره دخی برمقدار زخیره قالدیغی واثنای راهده سعدابه جبرا وسائر مشایخ عربانه قاووشوب حریق
عصیانندن آل حیاکرن مصلح حال ایله خدمت ایدجکلرینی تعهد ایدوب دون جمع ایتمکه کتدکلرندن قوه طالع
دخی بو خدیوی ایله فیمابعد مدینه‌یه کلی زخیره تشریف اولنه‌جغی حضرتلری افاده بیوردقلری مطلع سامیلری
جدیده روه: وقتای حنباب دوریه عرضه بیورلسی بابنده عرضه وافاده‌یه ابتدار اولنمشدر ٢١

٤٤

2 ...



الفهـــرست

الفصل الرابع



٩٤/١٧٨٢
رقم الايداع I.S.B.N
977-00-6449-1